النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 12 رمضان 1427هـ الموافق 4 اكتوبر 2006 العدد (75) Wed. 12/9/1427 - 4 Octo. 2006 No. (75) **40 ريالاً 16 صفحة**

عمال مطابع الكتاب المدرسي يعلقون شارات حمراء

■ حمدي عبدالوهاب

رفع عمال وموظفو مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي الشارات الحمراء احتجاجاً على الأوضاع المتدهورة التي تمر بها المؤسسة، ولعدم صرف حقوقهم من قبل إدارة المؤسسة.

مصدر في نقابة عمال وموظفي مطابع الكتاب المدرسي، تحدث لـ«النداء»: «العمال والموظفون بدأوا يوم السبت الماضي برفع الشارات الحمراء للمطالبة بوضع حل للتدهور الذي وصلت إليه المطابع في جميع المجالات

التتمة في الصفحة 4

ياسين سعيد نعمان لـ«النداء»:

لسنا نادمين على المشاركة في الانتخابات وتقرير البعثة الأوروبية متوازن

■ «النداء»:

قال ياسين سعيد نعمان، أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، إن ما تحقق من نتائج سياسية في الانتخابات الرئاسية «يُشكل علامة بارزة في طريق الحياة الديمقراطية في اليمن»، وأوضح بأن الانتخابات حطمت مفاهيم ثقافية تقليدية ومعايير للحكم «تشكل خطراً كبيراً على الوحدة الوطنية».

وانتقد الأسلوب الذي اعلنت به اللجنة العليا للانتخابات نتائج الاقتراع، عازياً ذلك إلى رغبة السلطة في «ضرب الديمقراطية في وعي الناس، وخلق حالة من الإحباط».

وشدَّد على أن المعارضة لم تفشل لأنها استطاعت أن تعطي الانتخابات معنى ومضموناً «كانت تفتقدهما في الانتخابات السابقة».

أمين عام الاشتراكي وصف، في حديث لـ«النداء»، تقرير البعثة الأوروبية للرقابة على الانتخابات بأنه متوازن «استعرض ما شاب الانتخابات من خروقات ومشكلات، ولكن بأسلوب أوروبي»، لكنه عبَّر عن أسفه للشهادات التي يطلقها الامريكيون «بغير حساب ودون مراعاة لحاجة بلدان (مثل اليمن) إلى المزيد من الحريات والديمقراطية».

● نص الحوار ص 2، 3

وصفت إغتيال «الصديق» جار الله عمر بالصاعقة

روبن مدريد: الانتخابات الرئاسية الأفضل في المنطقة والورقة الأمنية أثرت على اتجاهات المقترعين

■ «النداء»:

وصفت روبن مدريد، مديرة مكتب المعهد الديمقراطي الامريكي في صنعاء، الانتخابات الرئاسية اليمنية بأنها «الأفضل في المنطقة»، و«خطوة كبيرة إلى الأمام» يحق للمعارضة والحكم في اليمن أن يفخرا بها.

مدريد اعتبرت أن الفساد هو التحدي الكبير الذي يواجه الرئيس علي عبدالله صالح في الفترة المقبلة. وإذ نوهت بإشادة صالح بدور المعهد الامريكي، قالت إن قبول اليمن بإجراء انتخابات رئاسية تنافسية سينعكس ايجاباً على العلاقات اليمنية -الأمريكية. ولفتت في حوار أجرته معها «النداء» إلى «خروقات وتجاوزات شهدتها الانتخابات»، ولاحظت أن ورقتي الأمن والإرهاب أثرتا على مشاركة اليمنيين في الانتخابات، ودفعت باتجاه الحفاظ على الوضع الراهن.

وكانت روبن مدريد غادرت صنعاء الأربعاء الماضي بعد خمس سنوات من إدارتها لنشاط المعهد الديمقراطي في اليمن. وهي ستعود إلى صنعاء لتقديم المدير الذي سيخلفها في الإدارة لأطراف العملية السياسية في اليمن.

وتحدثت مدريد عن تجربتها في اليمن، واللحظات الصعبة التي عاشتها خلال فترة عملها في صنعاء، وبخاصة لحظة إغتيال جار الله عمر الذي وصفته بالصديق «الذي كان يقوم بعمل بناء».

● نص الحوار ص15

اثنان من المطاحن توقفا عن الانتاج

توقعات بأزمة في إمدادات القمح خلال شهرين

■ بشير السيد

كشفت مصادر في وزارة التجارة والصناعة لـ«النداء» أن اثنين، من أصل أربعة مطاحن للقمح في اليمن توقفت (مطاحن الرويشان ومطاحن البحر الأحمر) تحت مبرر عدم قدرتها على تحمل الخسائر الناجمة عن فارق الأسعار وإلزام الحكومة لهم بالبيع بالأسعار السابقة.

واضافت أن مطاحن الرويشان الكائنة في ميناء المعلا، محافظة عدن، توقفت عن الانتاج مطلع شهر رمضان وكان يبلغ انتاجها (600-800) طن يومياً. فيما مصادر مقربة أفادت أن سبب التوقف عائد لحريق في المولد الكهربائي للمطاحن.

أما مطاحن البحر الأحمر (الحديدة) وتنتج (900-1000) طن يومياً توقفت منذ اكثر من شهر بسبب خلافات شخصية بحسب المصدر الذي قال إن المطاحن سبق وأن أُجرت لأحد التجار المستوردين للقمح منذ ثلاثة شهور. لكن العمل لم يستمر سوى شهر ونصف.

وأضافت المصادر أن مطاحن وصوامع الغلال (عدن) التابعة لمجموعة هائل سعيد هي الوحيدة التي تعمل بطاقتها الإنتاجية الكلية والمقدرة بـ(2000) طن يومياً. موضحة أن مطاحن الحبارِي التي تنتج ما نسبته (400-500) طن يومياً أصبحت تعمل بنصف طاقتها الانتاجية منذ مطلع رمضان.

وأفادت المصادر أن المطاحن المتوقفة كانت تغطي السوق بـ(40٪) من حجم الطلب وقالت إن الاجتماع بين الحكومة والتجار -الأحد الماضي- خرج باتفاق قضى بمحافظة التجار على استقرار الاسعار وأن يتم تشغيل المطاحن بكل طاقتها الانتاجية وأن يكون سعر كيس القمح الامريكي في بوابة الميناء بـ(2200) ريال بزيادة قدرها (100) ريال عن السعر السابق وسعر كيس (الدقيق) في بوابة المصنع بـ(2630) ريالاً بزيادة قدرها (150) ريالاً.

التتمة في الصفحة 4

محمد حويج - صاحب المركز الأول في الثانوية:

لـم أتفاجأ بالنتيجة.. حلمت بها قبل إعلانها

■ سعادة علاية

● حويج

تم الافراج مؤخراً، الخميس الفائت على وجه التحديد، عن نتائج اختبارات الثانوية العامة 2005/2006. وتم ذلك بعد الخلاص من هوجة الانتخابات التي، كما قيل، كانت المسبب الأول لذلك التأخير الذي لحق بإعلان النتائج التي أوضحت نسبة عدد الناجحين اجمالاً في القسمين العلمي والأدبي ٪83.5 في الأولى و٪79.6 في الثانية.

على رأس تلك النسبة وفي مقدمة الناجحين كان الطالب محمد ياسين نعمان حويج من ثانوية عبدالناصر بأمانة العاصمة. حصل على المركز الأول في اختبارات القسم العلمي وبنسبة غير مسبوقة ٪99.6. عندما شاهد نتيجته على الانترنت شعر بسعادة غامرة، وقال محمد لـ«النداء»: «أن الخبر لم يحمل له جديداً فقد رأى في الحلم قبل اعلان النتائج أنه حصل على نسبة ٪100 في معظم المواد، وهو ما حصل واقعاً».. مضيفاً أنه كان يسعى في البداية كي يحصل على مركز من المراكز العشرة الأولى.

ولمحمد برنامجه الخاص في المذاكرة وإن لم يكن مجدولاً إلا أنه ساعده على حصوله على مرتبته تلك. يبدأ المذاكرة بعد صلاة العصر وحتى صلاة المغرب ثم ساعتين بعد العشاء وحتى الساعة التاسعة. الطريق إلى التفوق عند محمد هي المذاكرة اولاً بأول والمتابعة المستمرة للدروس والتركيز في الحصص مع المدرسين، كما ان حل الاسئلة من الامتحانات السابقة، او مدراس اخرى ساعدت محمد كثيراً في اختبار معلوماته.

التتمة في الصفحة 4

20 شركة تتهم المؤسسة الاقتصادية بالاحتكار

■ «نيوز يمن» - خدمة خاصة بـ«النداء»:

اتهمت 20 شركة ووكالة تجارية المؤسسة الاقتصادية اليمنية بالتنسيق مع بعض الوزارات الحكومية كوزارتي الدفاع، والصحة العامة والسكان، بالقيام بما وصفته بـ"الممارسات غير القانونية المتمثلة بتعمد تلك الجهات تركيز واحتكار الأنشطة التجارية".

وذكرت الشركات والوكالات في مذكرة شكوى إلى رئيس الجمهورية حصل "نيوز يمن" على نسخة منها أن تلك الجهات الحكومية تحتكر الأنشطة التجارية بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية عبر الاختيار المباشر لها، لتوفير ما تحتاجه تلك الجهات من سلع ومواد لكي تقوم المؤسسة على أساسها بالاتصال المباشر بالشركات الأجنبية التي تمثلها الشركات الشاكية وتعمل كوكلاء تجاريين معتمدين ومسجلين لها في الجمهورية اليمنية، مشيرة إلى أن تواصل المؤسسة مع تلك الوكالات الأجنبية لشراء تلك السلع يترافق مع وسائل عدة "غير مشروعة للإضرار بسمعتها لدى الشركات وبمصالحها القانونية والمشروعة معها".

وقالت المذكرة إن ممارسات المؤسسة الاقتصادية اليمنية تخالف حرص رئيس الجمهورية ودعواته الصريحة لفتح باب المنافسة الشريفة والمتكاملة لكل أبناء الوطن، أفراداً وشركات ومؤسسات ضمن إطار القوانين النافذة. فضلاً عن مخالفتها لما يقرره دستور الجمهورية اليمنية - في مواده الأولى والثانية والسابعة والعاشرة- من تساوى كافة أبناء الوطن في الحقوق والوجبات العامة، ومن أن لكل منهم الحق في الإسهام في الحياة الاقتصادية ومن قيام اقتصادنا الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي عبر تكافؤ الفرص، وعبر التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وتحقيق المعاملة المتساوية العادلة بين جميع القطاعات وبأن ترعي الدولة حرية التجارة والاستثمار ومنع الاحتكار وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة.

ووجه المذكرة 20 شركة يمنية هي: شركة تهامة، ومؤسسة سام، ومحمد الحيدري، وشركة ناتكو الرازي، ومؤسسة ريدان، ومخازن اليمن وشركة أمتاك ومؤسسة الرأفة وشركة أرض الجنتين والشرق للتجارة ومؤسسة الفتح للأدوية ومخازن بلقيس للأدوية والشركة الوطنية للتجارة (ناتكو) ومؤسسة الميتمي وعبده شديوه ومياس للأدوية والورافي للأدوية والتكنولوجيا للأجهزة الطبية وفؤاد للهندسة وشركة المظفر.

التتمة في الصفحة 4

ياسين سعيد نعمان - الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني لـ«النداء»:

لسنا نادمين على المشاركة في الانتخابات والتوريث بالنمط التقليدي لم يعد مقبولاً

● د. ياسين سعيد نعمان

بعد نحو أسبوعين من الانتخابات الرئاسية والمحلية، وما أفرزته من نتائج صادمة للمعارضة، يقدِّم ياسين سعيد نعمان، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، في هذا الحوار، قراءة مغايرة لمجريات الانتخابات تبرز إيجابيات تحققت للمعارضة وللحياة السياسية اليمنية جراء مشاركة "اللقاء المشترك" في الانتخابات، مشدداً على أن المعارضة لم تحبط بسبب النتائج المعلنة من لجنة الانتخابات، وأن اليمنيين لن يفرطوا بما تحقق في هذه الانتخابات من طرح الموقع الرئاسي للتنافس وفق ثقافة جديدة.

■ حـوار: محمـد الغبـاري

■ كيف تنظرون في تكتل اللقاء المشترك لنتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية، هل ستكون عاملاً لتعزيز هذا التحالف أم إنها ستكون محطة لتقييم هذه العلاقة القائمة بين أطرافه؟

- نتائج الانتخابات أرادتها السلطة بالأسلوب الذي أوصلتها إليه، أرادت أن تكون عامل إحباط لدى الناس، وكأنها تقول لهم لا تحلموا كثيرا بالديمقراطية، فلن تحصلوا من الديمقراطية إلا ما نقدم لكم من هامش، ولذلك حاولت السلطة ضرب الديمقراطية يوم الاقتراع وبالأسلوب الذي لجأت اليه في فرز صناديق الاقتراع، وأيضا بالأسلوب الذي تعاملت به اللجنة العليا للانتخابات، الجميع حاولوا ضرب الديمقراطية في وعي الناس وخلق حالة من الإحباط، وهذا هو ما هدفت اليه السلطة ومعها اللجنة العليا للانتخابات، أمَّا نحن فنرى أن ما تحقق من نتائج سياسية قبل نتائج الاقتراع، يشكل علامة بارزة في طريق الحياة الديمقراطية في اليمن، وإذا ما استطاعت المعارضة أن تلتقط هذه النتيجة السياسية بإتقان وتنتقل ببرنامجها الوطني الى الناس وتخرج به من إطاره الحزبي الضيق لكي يصبح برنامجا وطنيا، فإني أعتقد أن هذه الانتخابات ستكون محطة هامة للانتقال بالحياة الديمقراطية خطوة إلى الإمام، ولذلك علينا أن لا نحاصر أنفسنا بالهدف الذي أعلنت عنه السلطة سواء كان سرا أم علنا من وراء إعلان هذه النتيجة وبهذا الأسلوب الذي تم وهو إبقاء الديمقراطية تراوح مكانها...

■ إذا كيف سيكون الحال عليه خلال المرحلة المقبلة؟

- المرحلة ستشهد، ولاشك، اصطفافات جديدة، اجتماعية وسياسية، فرضتها الانتخابات وما تحقق فيها من مواقف على الصعيد الاجتماعي والسياسي وعلى صعيد الرؤى المختلفة لكل القوى...

■ في ظل استمرار تمسككم بالحديث عن خروقات وتجاوزات رافقت الانتخابات، ما هو مبرر انتقالكم من موقف الرافض لنتائج هذه الانتخابات إلى موقف المتقبل لها كأمر واقع؟

- اعتقد أن المعارضة عبرت عن رأيها إزاء الانتخابات بمسؤولية من منطلق أنه لم يكن لدى المعارضة وهم كبير بانتقال حقيقي بالحياة الديمقراطية، وانتقال في موقف سلطة لا تحمل ودا كبيرا للديمقراطية وقبولاً بنتائج الاختيار الواعي للإرادة الشعبية، كنا نعرف ذلك، نعرف أن هناك صعوبات وأن هناك مصالح ضخمة ستصادم بقوة أي توجه لإعادة الاعتبار للإرادة الشعبية كي تختار بحرية كاملة،كنا نعرف أيضا أن هناك سجلاً انتخابياً مليئاً بالمشاكل، أي أن أكثر من ثلاثين في المائة من هذا السجل لا يجعله أساساً لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة، كنا نعرف أن السلطة لن تتخلى عن استخدام الوظيفة العامة والمال العام والإعلام الرسمي في حملتها الانتخابية، وأن اللجان الأمنية ستواصل تدخلها في عملية الاقتراع وستلعب الدور الأساسي بدلاً من لجان الاقتراع واللجان الإشرافية في إدارة الانتخابات، لكننا كنا نرى أيضا ألاَّ طريق إلا أن نخوض انتخابات جادة وتنافسية مهما كانت النتيجة كي نرسي قاعدة جديدة ولكي نقطع دابر من يريدون إعادة الحياة السياسية الى المربع القديم بأخذها مجرد عنوان شكلي لامعنى له. ولذلك فإننا في النتيجة حققنا هدفاً سياسياً كبيراً إذا ما قارناه بنتائج الاقتراع التي أعلنت وبالطريقة التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات نجد ان هذا الهدف السياسي سيحمل الحياة السياسية في المرحلة القادمة الى مدارات أفضل مما كانت عليه.

■ الانتخابات النيابية ستتم بعد أكثر من عامين، هل تعتقد أنها ستكون أفضل من الانتخابات الرئاسية، أم أنكم لن تكرروا التجربة في ظل غياب ضمانات حقيقية في أن تكون حرة ونزيهة؟

- بالأسلوب الذي مارسته السلطة في هذه الانتخابات لا يبدو أن هناك ضمانات. السلطة استمرأت ممارسة هذا النوع من الأساليب، أي اغتيال إرادة الناس وبالذات في يوم الاقتراع، ومع ذلك هذه مهمة نضالية للجميع، ليست مهمة اللقاء المشترك فقط، اللقاء أعلن صفارة الإنذار وقال إن هناك حاجة وضرورة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة إذا أردنا أن نخرج الحياة السياسية من المساحة الضيقة التي ظلت تتحرك فيها خلال الفترة الماضية. الآن يأتي دور كل القوى الحية من منظمات المجتمع المدني، كل قوى التغيير الديمقراطي، ولذلك من الضرورة بمكان خلال الفترة القادمة أن نضع هذا السؤال: ما الذي نريده من انتخابات 2009؟ هل سيتكرر السيناريو الذي مورس في هذه الانتخابات أم أن هذه الانتخابات قد أفرزت واقعاً سياسياً جديداً، هذا الواقع سيفرض نفسه كمعادل موضوعي يحتم أن تكون الانتخابات النيابية أفضل من هذه الانتخابات على صعيد التنظيم وعلى صعيد الضمانات، وعلى الاقل تطبيق قانون الانتخابات.

■ قبل الانتخابات الرئاسية كان لديكم خياران: إما المقاطعة لعدم تحقق ما ترون أنها ضمانات لنزاهة الانتخابات وتسوية الملعب السياسي، او المشاركة. أخذتم بالخيار الأخير، هل أنتم نادمون على ذلك أم إنكم ستجربون في الانتخابات القادمة؟

- تعرف متى سنكون نادمين على المشاركة، سنكون نادمين فيما لو استطاعت السلطة أن تفرض ظلالها على هذه الانتخابات من خلال إحباط الناس الذين استهدفتهم نتائج الانتخابات وإعلانها،اذا استطاعت ان تخلق هذا (الإحباط) فلاشك اننا سنكون فعلا نادمين على المشاركة. لكن دعني اقول -وقبل ان نصل الى هذه النتيجة المحبطة إننا لسنا نادمين، فهناك حراك سياسي كبير وهناك تفكيك لمفاهيم ثقافيه للحكم في اليمن قد حدثت في هذه الانتخابات، فأن ناتي بمرشح من حضرموت وفي نفس الوقت هذا المرشح يهتف له ابناء محافظات عمران وصعدة والجوف وحجة، كما يهتف لمرشح المؤتمر في محافظات حضرموت وفي المهرة وعدن، هذا التلاقح في إنتاج مفاهيم سياسية جديدة للحكم أنا اعتقد انها خطوة عظيمة ومثلت ثورة في إعادة إنتاج مفاهيم الحكم في اليمن، والتي كانت قد ترسخت عند مستوى معين. ولهذا اعتقد ان هذا الموضوع يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عندما يجري تقييم هذه الانتخابات؛ أي أن معايير الترشح للرئاسة لم تكن معايير اجتماعية ولا معايير طائفية ولامناطقية، وإنما كانت معايير مرتبطة بالنزاهة والقدرات والإمكانيات بعيدا عن المكان الذي ينتمي اليه المرشح، أي هناك معايير جديدة بدأت تبرز في اختيار مرشحي الحكم في اليمن، لذلك اعتقد أن ما حدث في هذه الانتخابات لا يجعلنا نندم، بالرغم من أن السلطة عملت المستحيل كي تدفعنا للمقاطعة وخاصة عندما وجدت أن لدينا مرشحاً جاداً، عندها جمدت العمل باتفاق المبادئ ورفضت أي حوار او نقاش حول أصلاح العملية الانتخابية، أغلقت الأبواب أمامنا، بل إن حزب المؤتمر الشعبي وسلطته عملا بكل الوسائل لدفع المعارضة للمقاطعة، ومع ذلك رفضنا هذا الخيار ومضينا ونحن نعرف أن هناك صعوبات كثيرة.

■ الحزب الحاكم يقول إن حديثكم عن التزوير والمخالفات إنما هو محاولة لتبرير الفشل، وإن ما حصلتم عليه هو الحجم الحقيقي للمعارضة.

- أولا ما مورس لا يحتاج إلى إثبات، فالناس يتناقلونه وهو معروف لديهم، وحتى نحن لم نسع لتدوينه وإثباته لأننا نعرف أنه لن يغير في الأمر شيئا. كان لدينا هدف واحد وهو أن نكسر حلقة مفرغة ظلت تدور فيها الحياة الديمقراطية والانتخابات، وفعلا كسرناها، واذا اعتبرت السلطة هذا فشلا فإنما هو رد فعل لما أحدثته المعارضة من تأثير ايجابي في الحياة السياسية، اما نحن فلم نفشل، فقد استطعنا ان نعطي الانتخابات معنى ومضموناً كانت تفتقد اليهما في الانتخابات السابقة، وهذه السلطة التي تعودت أن تدخل الانتخابات بمفردها، وجدت هذه المرة من ينافسها ولذلك استوحشت الى درجة إنها لا تُصدق، ومارست كل أساليب القمع ضد الآخر في الميدان وقبلنا بهذا، قبلنا لأننا نريد أن ننظر لهذه الانتخابات باعتبارها محطة، ورفضنا أن نحمل النتيجة معنا كمن يحمل طفلاً ولد مشوهاً يطوف به المساجد يستجدي به الناس، رفضنا الشكوى وقلنا هذه محطة وعلينا أن نهيئ أنفسنا لمحطة أخرى..

■ ألا تسبب التقارير الدولية التي تشيد بالانتخابات إحباطا لديكم؟

- لا، بالعكس هي لا تسبب إحباطا لدينا، دعني أقول لك شيئاً، علينا أن نتمعن في تقرير بعثة الاتحاد الأوربي، سنجد أنه تقرير متوازن حاول أن يستعرض الخروقات وكل ما شاب الانتخابات من مشكلات ولكن بأسلوب أوربي لا بأسلوب يمني، وكل سطر في التقرير يوحي بأن هناك خروقات. عندما يتحدث عن استخدام المال العام والإعلام الرسمي،عن الاقتراع العلني، أليست هذه خروقات ضخمة تضر بالحياة الديمقراطية والانتخابات؟ عند الأوربيين هذا شيء كبير لكن عندنا نحن اليمنيين نعتبره شهادة. (الأمر الآخر) ستلاحظ ان المراقبين الأوربيين قد عُبئوا منذ اليوم الأول بأن اليمن على وشك الانفجار، ولهذا صاروا معبئين باتجاه انتظار لحظة الانفجار ولم ينتبهوا لأساليب التزوير التي مورست، ولهذا عندما كانوا يصلون مركز اقتراع ينتظرون أن يقع الانفجار من أي مكان، ولكنهم وجدوا الأمور تسير بشكل طبيعي، وطبيعي بسبب ان ممثلي المعارضة كانوا ملتزمين ولم يتفاعلوا مع انتهاكات الطرف الآخر، لهذا عندما شهد (المراقبون) بانه لم يكن هناك عنف أو غيره، قيّموا المسألة من هذه الزاوية. ومع ذلك أي تقييم ايجابي هو شهادة للحياة السياسية اليمنية وليست لطرف دون آخر، ولكن أريد أن أقول إن الخارج يخطئ عندما يعتقد أن اليمن يكفيها هذا القدر من الديمقراطية، ويتعامل مع المسألة على هذا الأساس، أي إنها بلد متخلف ظروفه الاقتصادية والاجتماعية سيئة، وهو مهيأ لمواجهات إذا دخلت الديمقراطية مراحل أخرى، وبالتالي يقيم المسألة بمعايير خاصة، أي انه والى هذا المستوى يكفي اليمنيين ديمقراطية، أنا اعتقد أن هذا يضر بالحياة الديمقراطية وأن على هؤلاء أن يراجعوا تاريخ الحياة السياسية لدينا، فاليمنيون يحتاجون لديمقراطية أكثر مما يقر هؤلاء، وليس لهؤلاء أيضا ان يقروا ما يحتاجه اليمنيون من ديمقراطية، لأن هذا يرضي السلطة، لأنه في إطار هذا القدر من الديمقراطية تتلقى الشهادات والإشادة.

■ ومنها الشهادة الأمريكية الأخيرة.

- الشهادة الأمريكية وغيرها.

■ الإعلام الحكومي قال إنكم مدعومون من الأمريكان واتهمكم بالتحضير لتحويل اليمن إلى عراق آخر، وفي الأخير تصدر

■ تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي متوازن، وواشنطن تطلق شهاداتها بمعيار حاجاتها

■ السلطة أرادت من خلال إعلان النتائج ضرب الديمقراطية في وعي الناس

■ النتائج السياسية للانتخابات شكلت علامة بارزة في حياة اليمنيين

شهادة أمريكية تشيد بالانتخابات ونتائجها، كيف تفسِّر هذا؟

- الأمريكيون، للأسف، يطلقون شهاداتهم بغير حساب ودون مراعاة لحاجة هذه البلدان الى المزيد من الديمقراطية والحريات، أمريكا تقيس المسألة بمعيار حاجتها، وفي هذا الإطار تطلق الشهادة وهذا من حقها، لكن عليها أن تعرف تماما أنها يجب أن لا تكرر تاريخها في هذه المنطقة حين دعمت الدولة الاستبدادية في مرحلة معينة ولأسباب معروفة ودفعتها إلى تأدية وظيفة مما أدى الى إنتاج الإرهاب، وهي تكتوي الآن بالإرهاب بسبب هذا الدعم التاريخي، وعليها الآن ألا تكرر موقفها من الديمقراطية بإعطاء شهادات بهذا المستوى.

■ في بيانكم الذي أقررتم فيه بنتائج الانتخابات قلتم إن المشاركة في الانتخابات وما نتج عنها قد أسقط خيار التوريث، لكن الرئيس علي عبد الله صالح أعلنها بصراحة ان نجله العقيد احمد جاهز للسلطة في الانتخابات القادمة، وكثيرون يتوقعون أن يكون هو مرشح الحزب الحاكم في الانتخابات القادمة، على أي أساس أعلنتم هذا الموقف؟

- ما حدث في هذه الانتخابات هو تحطيم لمفاهيم ثقافية. كنا نخشى أن تدخل اليمن في نفس المشكلة التي دخلت فيها بعض البلدان، بالاستناد الى العامل الاجتماعي والطائفي والمذهبي، واعتقد ان اليمن كانت مهيأة أو يجري تهيئتها لمثل هذا النمط من المعايير والمفاهيم التي تنظم علاقات الحكم. تخيل هذا البلد الذي قامت فيه ثورتان وكان هدفهما الأساسي هو إنهاء ثقافة حكم، من الصعب أن تصبح ذات يوم أساساً لبناء وطن موحد لديه مشروع إصلاحي ضخم، هاتان الثورتان جرى التهامهما في مرحلة معينة بسبب موروث اجتماعي وثقافي ظل يفرض نفسه وينتج آثاره الثقافية، وجاءت نخب حكم تستنجد بهذه الثقافات في مرحلة تاريخية معينة، ولولا هذه الانتخابات لكان ترسخ هذا المفهوم وهذه الثقافات وراحت تنتج نمطا ومعايير للحكم كان يمكن ان تشكل خطرا كبيرا على الوحدة الوطنية. الآن أتت الانتخابات وبدأنا بالتنافس ومرشح أساسي منافس من حضرموت ومرشح ثالث من مكان اخر وجرى تلاقح مواقف مختلفة. هذا الوضع أعتقد ان اليمنيين لن يفرطوا فيه وإنْ بدا أن السلطة بكل ما جيشته من مواقف رافضة لهذا الانتقال، لكنه عمليا قد انتقل الى ضمير الناس، وهو انتقال جعل ابن (محافظة) عمران يهتف لمرشح اللقاء المشترك القادم من محافظة حضرموت، وجعل ابن عدن وأبن حضرموت يهتف لمرشح المؤتمر الشعبي العام، ألا ترى بعد هذا الذي حدث وهذا الانتقال السياسي والثقافي في وعي الناس أن يصبح موضوع التوريث بالنمط التقليدي غير مقبول في وعي الناس؟

■ لكن بالنمط غير التقليدي، أي الانتخابات، يظل الأمر قائماً، فهناك توقع بأن يكون احمد علي عبد الله صالح مرشحاً لحزب المؤتمر الشعبي، فهل ستقبلون ذلك، وأبوه ما زال على قمة السلطة؟

- ليأتِ المؤتمر الشعبي بمن يأتي...

■ لكن هذا ابن الرئيس وبيد والده كل أدوات السلطة وليس شخصا عاديا؟

- المؤتمر الشعبي هو مؤسسة سياسية، ليأتي بمن يأتي، ليس للمعارضة في هذه الحالة أن تحتج، وليس لها أن تحتج بمن سيأتي، إذا أتى عبر انتخابات حرة وتنافسية، لكن هناك مقولة لكاتب من أمريكا اللاتينية تقول: "اذا رأيت مثل هؤلاء طوالاً فإنهم، إنما يقفون على أكتاف آبائهم" هذا المؤتمر، هل هو الذي يقف على كتف علي عبد الله صالح، ام انه هو الذي يقف على كتف المؤتمر الشعبي،هو الذي سيقرر، ومن سيأتي بعد ذلك، من سيختار المؤتمر كمنظمة سياسية هذا موضوع يعتمد عليه، ثم لماذا تعتقد ان المعارضة سترفض؟

■ لأن قوات الدولة في يد أبيه وقد تستخدم لضمان فوزه كما حدث اليوم؟

- كانت قوة الدولة في يد أبيه ودخلنا المنافسة!

■ وحسم النتيجة لصالحه.

- طيب.

■ وغدا سيحسمها لابنه.

- نحن لا نستطيع أن نقول للمؤتمر الشعبي أن يأتي بهذا المرشح أو ذاك. من يقرر هذه المسألة هو المؤتمر، فإذا أراد أن يأتي بمرشح يرى انه مناسب له كحزب فهو يقرر ذلك، لكن من الذي يرى أن هذا المرشح مناسب للوطن هم الناس، نحن مهمتنا كمعارضة أن نطالب بانتخابات حرة ونزيهة وتنافسية ونستمر في هذا، لكن يجب ألا يبقى هذا المطلب هو مطلب لأحزاب اللقاء المشترك، (بل) يجب ان ينتقل هذا المطلب ليصبح مطلب الناس جميعا إذا أرادوا أن تحقق إرادتهم الشعبية خياراتها على نحو حقيقي، أما إذا أرادوا أن تبقى هذه الخيارات رهن القوة التي تفرض أدواتها وشروطها في اللحظة المناسبة في الانتخابات فنحن لا نستطيع أن نلزم الناس الا بما نستطيع أن ننصح به وهو أن مستقبل اليمن بأيدي الناس أنفسهم وعليهم أن يحسنوا اختياراتهم...

هل يخاف العرب من التغيير؟

سعد الدين إبراهيم
msaadeddinibrahim@gmail.co

شهد الأسبوع الماضي حدثين أحدهما في مشرق الوطن العربي، اليمن السعيد (أو التعيس)، والثاني في مغرب نفس الوطن الكبير، وهي الجزائر. حيث أعاد اليمنيون انتخاب نفس الرجل، علي عبد الله صالح لرئاسة جمهوريتهم لست سنوات أخري، بعد أن حكم اليمن 28 عاماً، أي أنه إذا امتد به العمر وأكمل مدة الرئاسة، سيكون قد حكم بلاده 34 عاماً متصلة وبذلك يضرب ثاني رقم قياسي بين الرؤساء العرب متخطياً صدام حسين (1978–2003، أي 25 عاماً)، وحافظ الأسد (1970–2000، أي 30 عاما)، وحسني مبارك (1981–2006، أي 25 عاماً). أما الوحيد الذي يتفوق عليه، فهو طويل العمر معمر القذافي الذي يحكم ليبيا، بلا انتخابات أو وجع دماغ، منذ سبتمبر 1969، أي علي مدي 37 عاماً.

أما في الجزائر، فكان الخبر هو تعديل الدستور، بحيث يسمح بمدة رئاسية ثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي حكم الجزائر لمدتين متتاليتين بالفعل (10 سنوات). وهاهو علي وشك أن يشغل المنصب لخمس سنوات أخري، أي لتصل مجموع سنوات حكمه إلي 15 عاماً. هذا رغم أن الرجل مريض، وقضي ما يقرب من ثلث رئاسته الثالثة للعلاج خارج الجزائر.

والغريب والطريف أن كلا من الرئيس علي عبد الله صالح في اليمن، والرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر، كانا قد أعلنا زهدهما في التجديد والتمديد.

ولكن حزبيهما وقطاعات عريضة من شعبيهما هي التي أصرت، وحشدت جماهير غفيرة من ورائها للضغط علي الرجلين لإعادة ترشيح شخصيهما للمنصب الرفيع. طبعاً، هناك من تشكك في هذا الزهد المعلن. وهناك من أكد أن مشهد الزهد هذا، ثم الضغط الشعبي، ثم إذعان الرجلين للمشيئة الشعبية هو مشهد مصطنع، وأن الأمر كله تمثيل في تمثيل. وأن علي عبد الله صالح في اليمن، وعبد العزيز بوتفليقة في الجزائر، لا يختلفان في النهاية عن حسني مبارك في مصر، وعمر البشير في السودان، ومعمر القذافي في ليبيا، وزين العابدين بن علي في تونس، وحافظ الأسد في سورية. فبصرف النظر عن الطريقة التي أتوا بها إلي الحكم، وهي في الغالب الأعم بالانقلابات العسكرية، فإنهم جميعا يستميتون في كرسي الرئاسة، مهما تظاهروا بغير ذلك، ولا يتركونه إلا:

1 بالوفاة الإلهية الطبيعية، أو 2 بالاغتيال، أو 3 بانقلاب عسكري، أو 4 بثورة شعبية.

وكانت السودان هي الأكثر تنوعاً في تغيير رؤسائها بثلاثة من البدائل الأربعة المذكورة أعلاه. فقد تغير رؤساؤها منذ استقلالها، قبل خمسين عاماً (يناير 1956) إما بالانقلابات العسكرية (1985–1969–1989)، أو الانتفاضات الشعبية (1964–1984)، والتي كانت تعقبها انتخابات ديمقراطية نزيهة، تأتي بحكومة مدنية. ولكن سرعان ما ينقض عليها العسكر من جديد، ولا يخرجون إلا بقيام انتفاضة شعبية جديدة عليهم.

كذلك كان السودان هو البلد العربي الوحيد، بين اثنين وعشرين، الذي حكمه رئيس عسكري – هو الفريق سوار الذهب، الذي حكم لفترة انتقالية في أعقاب انتفاضة شعبية (1985)، تعهد فيها أن يترك السلطة في خلال سنة واحدة، وأوفي بوعده طواعية، بعد أن أشرف علي انتخابات ديمقراطية، أتت إلي السلطة بالسيد الصادق المهدي. ويعتبر سوار الذهب في هذا الصدد هو الاستثناء الوحيد للقاعدة العربية الراسخة، لا فقط في القرن العشرين، ولكن ربما في التاريخ العربي كله (أي علي امتداد أربعة عشر قرناً). لذلك يستحق سوار الذهب، تمثالاً من ذهب، يوضع أعلي مقر الجامعة العربية، لتخليد المعني المفتقد في تاريخنا، ولكي يعيد زرع الأمل في الأجيال العربية الصاعدة أي نعم يمكن لرئيس عربي أن يصدق وعده، ويتخلي عن السلطة سلمياً وطواعية!، مهما كذب الأخرون.

لقد تصادف أنني كنت في اليمن في الأسبوع الأخير من يونيه لحضور مؤتمر إقليمي عن الديمقراطية وحرية التعبير. وتزامن مؤتمرنا مع مؤتمر الحزب الحاكم الذي يرأسه علي عبد الله صالح، والذي كان قد أعلن قبل سنة أنه لن يرشح نفسه للرئاسة، بعد أن حكم اليمن 28 سنة، وقال إنه آن لليمنيين أن يحلقوا رؤوسهم بأنفسهم، وأن يبحثوا ويرشحوا آخرين لشغل الموقع الرئاسي. وكنا نحن دعاة الديمقراطية في العالم العربي قد استبشرنا بهذه المبادرة اليمنية، ورددنا الحكمة الشعبية إن الله سبحانه وتعالي يضع سره في أضعف مخلوقاته. ولسان حالنا يردد ما دامت المبادرة لم تأت من مصر، كبيرة الأمة العربية، فلتأت من اليمن، التي لم تسمع بالديمقراطية إلا بعد مصر بمائة عام، ثم تناستها خلال الخمسين عاماً الأخيرة... ومع ذلك خيبت اليمن، أو بتعبير أدق خيب حزب المؤتمر الشعبي اليمني، أملنا... فقد حشد مسيرة مليونية، مرت قرب اجتماعنا، لكي يراها ويسمعها الضيوف الأجانب، وهي تردد أسوأ ما تعلمه اليمنيون من المصريين، وهو هتاف بالروح، بالدم، نفديك (يا علي). طبعاً في مصر كان فداء الروح والدم أولاً لجمال عبد الناصر، ثم أصبح لأنور السادات، ثم لحسني مبارك... ولكنه في اليمن في ذلك اليوم من شهر يونيه عام 2006، كان لعلي عبد الله صالح.. ودامت المسيرة ثلاثة أيام، وأصيبت الحياة العامة بما يشبه الشلل التام.. وبدأ حتي من لا يحبون علي عبد الله صالح، ولكنهم يخافون علي أموالهم ومصالحهم، يتوسلون إلي الرجل أن ينزل عند إرادة الشعب اليمني. وفي نهاية درامية هائلة، خرج الرئيس علي عبد الله صالح يعلن استسلامه لحصار الجماهير، ويذعن لمطلبهم بترشيح نفسه. وهو ما حدث. وخاض الرجل الانتخابات، وفاز فيها بأغلبية كاسحة تتراوح بين 62% (طبقاً لأحزاب المعارضة) و80% طبقاً للجنة الإشراف علي الانتخابات!.

ونتوقع أن يحدث نفس الشيء في الجزائر، حتي لو اختلفت تفصيلات السيناريو. والغريب أنني في طريقي إلي اليمن والعودة منه، وكذلك في لقاءاتي مع أخوة جزائريين عديدين في الشهور الأخيرة، وبعيداً عن أعين البصاصين في البلدين، كنت أجد خوفاً أو حتي هلعاً من التفكير في التغيير، وقد كان لهؤلاء الخائفين حججهم في التمسك بالوضع الحالي. وهو أنه مع كل عيوب الرئيس الحالي، أو حتي فساده واستبداده، فقد تعود الناس عليه. وكنت أسمع حجة غريبة لهذا التمسك، من قبيل أن الرجل وأسرته قد نهبوا وسرقوا وشبعوا، أما من سيأتي بعده فإنه سينهب ويسرق من جديد!، أو أن الشيطان الذي نعرفه، خير من شيطان لا نعرفه..، وهلم جرا.

وحجة الخوف من التغيير، أو الخوف من المستقبل، وبالتالي إبقاء الحال علي ما هو عليه، وعلي المتضرر أن يموت كمدا، هو جزء من تراث ثقافة سياسية بالية، بدأت بآل أمية، بعد أن ذبحوا الحسين بن علي في كربلاء، حينما صاح أحد عملائهم في المسجد الكبير بدمشق، موجهاً كلامه لمعاوية ابن أبي سفيان، الملك لك، والبيعة بعدك لابنك يزيد، ثم شهر العميل سيفه في الهواء، وقال أما هذا (يقصد السيف) فلمن عصى. ثم تبع ذلك فقهاء آخرون بقول أصبح مأثوراً، ويبرر الصبر علي الظلم والهوان، مخافة الفرقة والانقسام، وهي حكم غشوم، خير من فتنة تدوم!.

طبعاً ما كان لهذه البداية الاستبدادية أن تتكرس في العصر الحديث إلا لغياب مؤسسات عصرية في مقدمتها دستور وبرلمان وقضاء وإعلام مستقل. فهذه المؤسسات العصرية هي التي تحصن المواطنين ضد غوائل المجهول وخبايا المستقبل، حيث أنها تجعل الحكم للمؤسسات وليس للشخصيات، مهما كانت جدارة هذه الأخيرة. فالأشخاص زائلون، ولكن المؤسسات تبقي. وحكم المؤسسات هو في الواقع، حكم القانون، أي هو الديمقراطية.

فإذا رأيتم في أي بلد عربي أو غير عربي رئيساً دام في الحكم أكثر من عشر سنوات، فأغلب الظن أن ذلك البلد غير ديمقراطي. أما إذا طال به الأجل في السلطة إلي عشرين عاماً، فمن المؤكد أنه مستبد. أما إذا تجاوز العشرين عاماً في السلطة فأغلب الظن أنه يخطط لتوريثها لأحد أبنائه، حتي لو كان النظام علي الورق جمهورياً. أي أنه بعد العشرين، يتحول نظام الحكم إلي نظام جملوكي، أي جمهوري شكلاً، و ملكي جوهراً. ولأن العالم لم يعهد مثل هذا التهجين إلا عندنا (وفي كوريا الشمالية)، فقد انتحلنا نحن له هذه التسمية التهجينية نصف جمهورية ونصف ملكية فهي جملوكية، ورغم اقترابها في السماع من ملوخية إلا أنها مختلفة عنها نطقاً وطعماً. ويقال إننا حينما أطلقنا هذه التسمية الجديدة علي أنظمة الحكم في سوريا والعراق واليمن وليبيا ومصر، منذ ست سنوات، وتحديداً في يونيه 2000، كان عقابنا السجن في مصر، في 30 من نفس الشهر. فالحمد لله، حيث لو كنت وقتها في أي من البلدان العربية الأخري، لكنت قد اختفيت إلي الأبد، فمصر هي مصر، واستبدادها أخف من غيرها.

والله أعلم. ورمضان كريم.

● صالح

● بوتفليقة

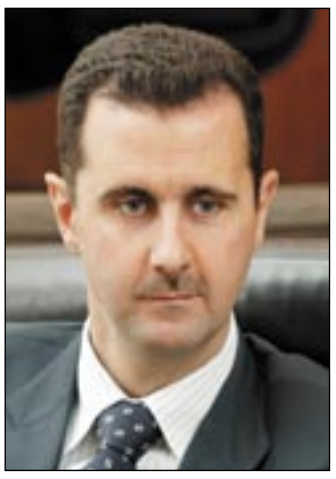
● الأسد

● مبارك

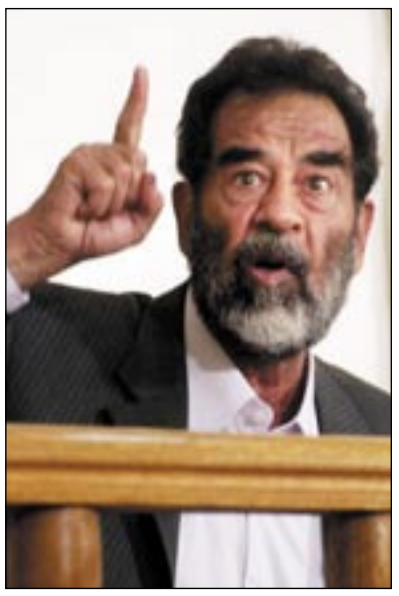
● صدام

ظرفاء يسألون عالماً: هل يجوز أن يتولى احمد رئاسة اليمن؟

النكتة السياسية تسخنها الانتخابات الرئاسية وتقنية الاتصالات تساهم في شيوعها

■ رشـاد الشرعبـي

مع سخونة المشهد السياسي اليمني عبر المنافسة الانتخابية الشديدة على أعلى منصب في إدارة البلاد (رئيس الجمهورية) كان لتقنية الاتصالات المتطورة الدور الأكبر في المساهمة في رفع وتيرة تلك السخونة خاصة مع اتساع مساحة مستهلكي الهاتف السيار الذي تحول أيضاً إلى وسيلة لبث الأخبار وتبادل وتداول الشائعات وتسريب النكتة السياسية.

ورغم مايمر به المشهد ذاته من بروده – على الأقل بين طرفي المنافسة المؤتمر والمشترك– وتصاعد سخونته فقط في مقايل اليمنيين الرمضانية التي يقلبون فيها النتائج وطرق الحصول عليها وأسماء من فازوا ومن سقطوا واسباب تراجع المشترك، خاصة الإصلاح في محليات العاصمة وتعز وعدن وإب، إلا ان هاتفي الجوال حمل لي الرسمية مجالا للأسئلة التي يرد عليها علماء الدين.

فحسب الرسالة فإن مواطناً يمنياً سأل عالماً "هل يجوز ان يتولى أحمد رئاسة اليمن؟"، في إشارة إلى النجل الأكبر للرئيس على عبدالله صالح بإعتباره بدأ يمارس مهامه الرئاسية في ولايته الأخيرة لسبع سنوات، فكان رد العالم بأنه "لايجوز"، مبرراً فتواه بالقول: "لأنه يحرم ان ينكح الرجل مانكح أباه" واختتم "والله أعلم"، وهي إشارة واضحة إلى معركة جديدة لليمنيين مع ما وصفته الصحافة المعارضة قبل اكثر من عامين "ظاهرة التوريث".

مدينة ذمار يعتبرها الكثير من المهتمين بالنكتة السياسية "المطبخ الرئيسي" للنكتة ولايمكن ان يمر حدث مهم كالإنتخابات الرئاسية كأول إنتخابات تنافسية جادة بعد إنتخابات 1999م التي تنافس فيها الرئيس وأحد نواب حزبه، وكان لأبناء ذمار مساهمات طريفة في هذا المجال، فقد بعثوا برسالة تهنئة للشعب اليمني بمناسبة "إنتقال السلطة سلمياً من الرئيس صالح إلى الرئيس الصالح"، في حين تداولوا خبراً عاجلاً عن "الرئيس صالح يسلم السلطة للرئيس الصالح".

رسائل الهاتف الجوال لم تتوقف رسائل المواقع الإخبارية التابعة للسلطة أو المعارضة عن فرض نفسها على المستهلكين دون قبول منهم في الأغلب، خاصة قبل الإقتراع وأثناء الفرز وإعلان النتيجة وتسليم المعارضة بها كأمر فرضه واقع القوة –كما بررت –، إلا ان رسائل الأصدقاء كانت ذات نكهة خاصة سواء كانت نثراًأو شعراً للتعبير عن الفرح بالنتائج أو التذمر من عدم حدوث التغيير او السخرية بالاتجاهين، فقد كان تعليق أحد الظرفاء على النسبة التي حصل عليها الرئيس صالح على هيئة تساؤل ساخر: "هل تعرف أن 77،17% هي نسبة الأمية في اليمن؟"، في الوقت الذي علق آخر شعراً: "يهناك ياشعب اليمن ماقد حصل..خطوة جريئة هزت الحصون، وإن ما حصل تغيير صوتك قد وصل..والظلم دولة تنتهي عبر العصور"، وقال ثالث شعراً أيضاً: "نهنيكم بشهر رمضان.. ونأسف لسقوط بن شملان، ونهدي الرئيس فل وريحان..لاشمس لاقمر لالا هذا هو الحصان".

ومثلما طالب ابناء ذمار الرئيس صالح "بالعدول عن قراره الحكيم"، ثم قدموا له الشكر على تلبيته لطلبهم وترشيحه لنفسه في الانتخابات الرئاسية التي تمت في سبتمبر الماضي، نقل أحدهم رسالة قصيرة: أنهم رفعوا لافتة دعائية كبيرة وسط المدينة تحوي ثلاث صور للرئيس صالح الأولى بالزي العسكري والثانية بالزي الشعبي والثالثة بالزي العصري وربطة العنق ودعوا الناخبين تحت الصور الثلاث إلى إنتخاب أحد المرشحين الثلاثة.

المهندس فيصل بن شملان المنافس القوى لصالح لم يكن ممكناً أن يمر موقفه الشجاع في إقدامه على المنافسة، رغم معرفته المسبقة أنها لن تكون متكافئة رغم جديتها، دون أن يكون لأبناء ذمار ومطبخهم للنكتة السياسية تعليق فقد تقاذفوا طرفة انهم وبمجرد إنتهاء مهرجان بن شملان الذي أقيم في ملعب مدينتهم علقوا لافتة كبيرة غطت واجهة الملعب وعليها كتبت الآية القرآنية الكريمة "ياأيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية وأدخلي في عبادي وأدخلي جنتي" مع الدعاء منا بالعمر المديد لمؤسس الديمقراطية اليمنية المهندس فيصل بن شملان.

بقي 6 من قائمة الـ(23)

مصـرع الربيعـي والديلمـي

لم يتبـق بعد مقتل فـواز الربيعي ومحمد الديلمـي فجـر الأحـد الماضـي، سـوى سـتة أعضـاء مـن أصـل (23) عضـواً متهمـين بإنتمائهـم لتنظيـم القاعدة فروا مـن معتقل الأمن السياسي بصنعاء في فبراير الماضي.

حيـث أقـدم (13) عضـواً منهـم بتسـليم أنفسـهم طواعيـة واثنـان قتـلا فـي العملية الانتحاريـة التـي اسـتهدفت مصفـاة صافر للنفـط بمـأرب وخزانـات النفـط فـي ميناء الضبة بمحافظـة حضرموت، ليصبح عددهم (17)، فيمـا سـتة اعضـاء مـا يزالـون فارين منهـم عضوان وصفوا بالأكثـر خطورة وهم: (جابر البناء وجمال البدوي) بحسب مصادر أمنية قالت إن البناء مطلوب من قبل الولايات المتحـدة الامريكيـة والبدوي أحـد المخططين الرئيسـين في الهجوم على المدمرة «كول» في ميناء عدن اكتوبر 2000.

أمـا والد (فـواز الربيعي) المنتمي لمحافظة ريمة ويقطن بجوار مطار صنعاء، ترحم على ابنه وقال في تصريح لموقع «نيوز يمن»: «إنه لم يبلغ من أي جهة عن حادثة مقتل ابنه وإن أخبـار فـواز انقطعت منـذ إعلان السـلطات اليمنية فراره مع (22) آخرين من سجن الأمن السياسـي، كما إنه لا يعرف شـيئاً عن أخبار شـقيقي فواز الذي قـال إن أحدهم معتقل في اليمن والآخر في أفغانستان.

وكانـت وزارة الداخليـة اعلنـت الأحـد الماضي مقتل فـواز الربيعي ومحمد الديلمي أثنـاء اشـتباكهم مـع قـوات الأمـن بطلقـات ناريـة، وذلك بعد أن رفضا تسـليم نفسـيهما وقيامهمـا بإطلاق النـار ورمي قنبلـة يدوية على رجـال الأمن المطوقين للمنـزل الذي كانا يختبئـان فيه بمنطقة بني حشـيش محافظة صنعاء.

وقال مصـدر أمني لـ«النـداء» إن الربيعي، المحكـوم عليه بالإعدام، والديلمي المتورط في الهجـوم على ناقلـة النفط الفرنسـية «لمبرج» واللذيـن يُعـدان المدبريـن لعملية فـرار (22) عنصراً من معتقل الأمن السياسـي بصنعاء، كانـا يتنقـلان فـي ضواحـي صنعـاء خـلال الفتـرة السـابقة متخفيين بملابس نسـائية، برفقة شـخص هـو الآخـر قبض عليـه أثناء مداهمة قوات الأمن لمخبأ الربيعي والديلمي، بعـد إصابتـه بطلقـات ناريـة والـذي قيل إنه المساعد الأول للربيعي.

● الربيعي

وأضاف المصدر أن الاجهزة الأمنية تأكدت مـن المكان الذي كانا يختبئان فيه بعد تلقيها بلاغـاً عن مسـكن اشـتبه بإيوائـه مطلوبين فقامت بمحاصرة المنزل وتطويقه واشـتبكت مـع الربيعي والديلمي وتمكن رجال الأمن من تهديم المنزل على رأسيهما ليلقيا حتفهما في الحال.

وكان قـد حكم على الربيعي بالإعدام العام الفائت لقتله جندي حراسـة فـي إحدى نقاط محافظة أبين، وسبق أن حكمت عليه المحكمة فـي 2004 بالسـجن (10) سـنوات لمهاجمته طائرة هليوكبتر تابعة لشركة النفط الأمريكية «هنت» بإطلاق الرصال عليها أواخر 2002.

وبحسـب مصادر في وزارة الداخلية، فإن التحقيقـات جاريـة مع العنصـر الثالث الذي نجـا وتم القبـض عليه خلال عمليـة الهجوم علـى مخبـأ الربيعـي والديلمـي (والـذي لم يكشـف عـن هويتـه)، مضيفـة أن الاجهـزة الأمنيـة تأمـل –مـن خـلال التحقيـق وكـذا الأسـلحة والمتفجـرات والكتب والمنشـورات التي عثر عليها في مخبأ الربيعي والديلمي– أن تتوصـل إلى بقية عناصر القاعدة الفارين من سجن الأمن السياسي في فبراير الفائت.

توقعات بأزمة

(تتمة الصفحة الأولى)

مصـادر تجاريـة أكـدت لـ«النداء» أنه في حـال تطبيق الاتفاق الذي أبرمه القطاع الخاص مع الحكومة وخاصة ما يتعلق بتشغيل جميع المطاحن وبكل طاقتها الانتاجية فـإن المطاحن المتوقفـة لن تدير عجلاتها إلا بعد شـهرين مـن الآن، موضحين أن وصول شـحنة القمح المسـتوردة إذا مـا تم الشـروع فـي اجراءاتهـا الآن يتطلـب اكثر من 25 يومـاً، وهذا يعني –حسـب المصادر– أن أسـعار مادة القمـح سـتستمر في الارتفاع إلى أن تبـدأ عملية الانتاج في المطاحن المتوقفة.

عمال مطابع

(تتمة الصفحة الأولى)

الماليـة والاداريـة والإنتاجيـة والـذي أثـر علـى أداء المؤسسة بعد أن كانت من المؤسسات الرائدة والناجحة.

الأمـر الـذي أثر بشـكل كبيـر على عدم صـرف حقوق العمال والموظفين لأكثر من أربعة أشهر.

وأرجـع المصدر الخلل الموجود في المطابع في الجانب المالـي والانتاجـي إلـى سـوء الإدارة في المؤسسـة وأنه فـي حالة عـدم القيام بإصلاح أوضاع المؤسسـة وصرف حقـوق العمال بانتظام سـوف يـؤدي بالمطابع إلى حافة الانهيـار، الأمـر الـذي يعـرض اكثر مـن 800 موظف في مؤسسـة الكتاب المدرسـي بفروعه الثلاثة صنعاء، عدن، المكلا إلى الضياع.

وأشـار إلـى أن وزير التربية –حسـب ما أبلـغ النقابة مدير فرع المؤسسة– وجه بصرف حقوق العمال المتأخرة معتبـرا: «هذا الاجراء من دون إصلاح أوضاع المؤسسـة المتدهور يجعل رواتب وحقوق العمال والموظفين معرضة للتأخر المسـتمر وعـدم صرفها في وقتها وتظل المشـكلة كما هي.

نقابة عمال وموظفي مؤسسـة مطابع الكتاب المدرسي أصـدرت بيانـاً، السـبت الماضي، حصلـت الصحيفة على نسـخة منـه، أشـار إلى أن التدهـور في المؤسسـة وعدم صرف حقـوق العمال وانخفاض مسـتوى الانتاج يقابل من قبل المسؤولين في المؤسسة بعدم المسؤولية والمماطلة والتسـويق؛ الأمر الذي أدى إلى تحطيم معنوية العاملين الذيـن يعملـون بـكل جهـد من أجـل بقاء هذه المؤسسـة والحفاظ عليها.

كما أشـار إلى أن إدارة المؤسسة قامت بالالتفاف على مكافأة رئيس الجمهورية بصرف راتب شهر لكل موظفي الدولة قبل الانتخابات باحتسابها مكافأة المؤسسة التي تصرف للعمال والموظفين سنويا من ميزانية المؤسسة.

وجاء في بيان النقابة رقم (21) بأنهم سوف يعرضون مطالبهم وأوضاع المؤسسـة الـذي ينذر بكارثة على كافة الجهات وبكل الوسـائل الممكنة ولو أقتضى الأمر جعلها قضية رأي عام إلى أن يتم إيجاد حل لأوضاع المؤسسة.

20 شركة

(تتمة الصفحة الأولى)

ولفتت إلى أن ممارسـات المؤسسة الاقتصادية تخالف ما ينـص عليـة قانـون المناقصـات والمزايـدات والمخازن الحكومية رقم (3) لسـنة 1997 من أن يكون التعاقد على شـراء الأصناف فـي مثل هذه الحالات التي تشـكو منها عـن طريق مناقصات عامة معلن عنها تضمن فيها جميع الجهات المعاملة المتساوية العادلة لجميع المتنافسين في المناقصات، وبأن لا يكون الشـراء بالأمر المباشـر كما هو الحـال الذي تلجأ إليه الجهات الحكومية بالتنسـيق مع المؤسسـة الاقتصادية اليمنية إلا في حالات محددة منها تعذر تأمين وشـراء المواد التموينيـة التي تمولها الدولة عن طريق المناقصة لسبب يقدره وزير الصناعة والتجارة ويقـره مجلـس الـوزراء أو أن تكـون الأصنـاف المطلوب شراؤها محتكراً توريدها من قبل جهة واحدة أو شخص واحد، "وهي كلها حالات وشـروط لا تنطبق على الوضع والممارسـات" التي تشـكو منها الشركات، حسب المذكرة. وإذ أشـارت إلى مخالفة المؤسسـة اليمنية لما ينص علية قانون تنظيم وكالات وفروع الشـركات والبيوت الأجنبية رقم (23) لسـنة 1997 من ضوابط وأوجه حماية للوكلاء المحليـين المعتمدين والمسـجلين لتلك الشـركات الأجنبية ولتلـك السـلع التي تقوم المؤسسـة الاقتصاديـة اليمنية بالتنسـيق مـع تلك الجهات الحكومية فـي الاتصال بها، ناشـدت رئيـس الجمهوريـة اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة مع المؤسسـة الاقتصاديـة اليمنية ،والجهـات الحكومية المنسـقة معها لضمان "عدم الاستمرار في تلك الممارسات غيـر القانونيـة تلافيـا لعواقبهـا واحترامـا للنصوص الدستورية والقانونية.

وزير الصحة العامة والسـكان عبد الكريم راصع نفى صحـة مضامـين الشـكوى، ولئن اقـر بتأثيث المؤسسـة لـ540 مركـزا ووحـدة صحيـة، فقـد اكد فـي تصريحات لـ(نيوزيمـن) أن اللجـوء إلـى التعامل بالأمر المباشـر مع المؤسسـة الاقتصاديـة اليمنيـة جاء لظـروف اضطرارية بسبب عدم وجود موازنات معتمدة لتلك المراكز، وبعضها بسبب الأوامر العاجلة بالتأثيث.

وقـال إن المؤسسـة باعتبارهـا حكومية هـي الوحيدة التي ستقبل التأثيث بدون توفر أموال لدى الوزارة.

والأمر الآخر –حسب الوزير– هو تجهيز منشآت طبية في الحديدة في عيد الوحدة اليمنية الماضي بأمر من نائب رئيس الجمهورية رئيس اللجنة العليا للاحتفالات.

الوزير أوضح أنه باسـتثناء هاتين الحالتين اللتين لم تكونـا ضمـن الموازنـة فإنه لا يتـم التعامل مـع أي جهة كانت إلا بمناقصات وفق القانون وبشفافية لا يمكن معها التشكيك بعمل الوزارة.

واتهـم الوزيـر شـركات لم يسـمها بعدم توريد شـيء للـوزارة منـذ عام 1999 بعد أن رسـت عليهـا مناقصات رغـم عمـل بعض منها تعهدات وحصولهـا على مهلة من الوزارة في حين أن المؤسسـة حسب الوزير أثثت وبدون أموال ما طلب منها في فترة شهر ونصف.

لم أتفاجأ

(تتمة الصفحة الأولى)

يـرى محمـد ان الغيـاب المتكـرر للطالـب اثنـاء العام الدراسـي يؤثـر كثيـراً علـى مسـتوى الطالـب فحضور الحصـص والمتابعـة المسـتمرة شـيئ مهم، هنـاك دائماً مـن هم سـند لاخرين وهنـاك دائماً الايـدي الخفية التي تلعـب دوراً في حياتنا كان السـند لمحمـد دعاء والدته له والتـي كان لهـا الدور الكبير هي ووالـده في دعمه مادياً ومعنوياً رغم ان الظروف الحياتية لم تكن سـهله للأسرة التي تمر بظروف مادية صعبة فوالده لديه محل للملابس صغيـر فـي الحديـدة ولكنهم سـعوا رغـم ابتعادهم عنه فـي توفيـر متطلبات الدراسـة لم يكن جديـد على محمد وحصولـه على المرتبة الاولى فهـو الاول من الصف الأول وحتى التاسـع في المدرسـة وحتى في المرحلـة الثانوية ظـل محافظـاً على المراكـز الاربعة الاولى توجهـاً بالمركز الأول في الثانوية يحمل محمد الشخصية الجادة المحبة للعمـل ما أن انتهت الامتحانـات حتى التحق بالعمل في مصنـع الـورق بالحديـدة ليقضي علـى سـاعات الفراغ ويكتسـب خبرة وحرفة. ينوي محمد أن يدرس الطب في أحد الدول الأوروبية حال حصوله على المنحة الدراسـية المقـررة للأوائل ويتمنى ان تكون في المانيا بعد ان سـأل زميل سـابق له يدرس هناك تحصل على المركز الأول في سنة 2000. سيعمل محمد خلال فترة الاجازة على دراسة المصطلحـات الطبية وسيسـعى لتأهيل فـي احد المعاهد لتقوية لغته الانجليزية.

لـم يختلـف الامـر كثيراً عند حنـان عبدالكـريم المؤيد الحاصلـة على معدل ٪98.2 التاسـعة مكرر فكل ما كانت تسعى له هو الحصول على معدل ٪95 اما حصولها على احد المراكز العشـرة كان شـيئاً بعيداً. هي أيضاً كان لها برنامجهـا الخاص بالمذاكرة تأخذ بين سـاعتين أو ثلاث ساعات بعد صلاة العصر وتزيد هذه الساعات في نهاية الاسبوع وبدأت التكثيف للساعات في نهاية العام.

هـي ايضاً تتفـق مع محمد على أن المتابعة المسـتمرة للـدروس والتركيـز فـي الحصـص مـع المدرس يسـاعد الطالـب علـى التفـوق واضافـة ان الغيـاب يؤثـر كثيراً على مسـتوى الطالب. كان البيت سـنداً لحنان فوالدتها الدكتورة بلقيـس زبارة في كلية العلوم ووالدها الدكتور خالد المؤيد في كلية الطب سنداً لها خصوصاً في الفترة الأخيرة التي بدأ فيها الشعور بالملل والإحباط عمل على رفـع روحهـا المعنويـة وإزالة الشـعور بالإحبـاط نتيجة الضغـط في تلـك الفتـرة المرحلـة الأخيرة تتمنـى حنان دخول كلية الطب والتفوق فيها.

هـؤلاء هـم الأوائل ولكن هنـاك أيضـاً المتفوقون ممن لـم يحصلـوا على إحـدى المراكز العشـرة وكلهم سـعوا لها طارق سـمير مدرسـة عبدالناصر والـذي حصل على نسـبة ٪93.3 كان يذاكـر من 4 إلى 6 سـاعات وتزيد إلى 13 سـاعة في نهاية العام وعماد نعمان الصلوي تحصل على نسبة ٪93.75 اعتبر ان الكتاب صديق له لذلك كانت عدد ساعات المذاكرة تزيد لديه لتصل إلى ساعات متأخرة مـن الليـل فهـو يقول عندمـا تعتبر الكتـاب صديقاً لك لا تشعر بالملل.

وعـن المدارس التي برز منها الطـلاب الاوائل اعتبرت انيسـة احمد السـلامي مديرة آزال الـوادي التي خرجت منهـا حنان المؤيد اعتبرت ان النتيجة عندها بشكل عام جيـد جداً فنسـبة النجاح في القسـم العلمـي هي ٪100 وفـي القسـم الأدبـي ٪95 توقعـت المديـرة ان تكـون من المدرسـة اكثـر من واحـدة من أوائـل الجمهوريـة، مدير مدرسة عبدالناصر، احمد ناصر الحدي، هو الآخر إعتبر ان النتائـج فـي هذا العام هي الأفضـل واعتبرها ممتازة فالنسبة للطلاب الحاصلين على 80 أو90 جيدة.

العدا
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامـي غالـب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

بعد الانتخابات.. الطريق إلى دولة المؤسسات و«المعايير الوطنية»

محمد سعيد سالم

يبدو لنا أن «مخرجات» الواقع الوطني والسياسي، بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية «الساخنة»، يشير كثير منها إلى أن الرئيس علي عبدالله صالح، بعد فوزه بالانتخابات، وفوز حزب المؤتمر الشعبي (الحزب الحاكم) بأكثرية المجالس المحلية في المحافظات، يشير إلىأن الوعود الانتخابية المعلنة من الرئيس قبل الانتخابات ستحظى بتوجهات صارمة وجادة، على خلاف ما سبق، وأن هدف بناء الدولة الحديثة في اليمن، سيبدأ العمل على تحقيقه!!

كلنا يعلم، القاصي والداني، الصغير والكبير، أن مشروع الدولة الحديثة والمؤسسية عنوان كبير، رفعته كل القوى الوطنية والسياسية منذ إعلان دولة الوحدة في 22 مايو 1990 وصار هدفاً معلناً وواضحا لكل حزب سياسي، أو منظمة أهلية، أو لكل نخب فكرية وثقافية وحتى مذهبية أو قبلية.. وهذا ما أفرزته حالات المخاض غير المسبوقة، التي سبقت الانتخابات الأخيرة، فقد كان الشعار التنافسي المرفوع هو بناء دولة المؤسسات.

إذن، لم يعد هنا أحد يرفض قيام الدولة الحديثة «العصرية» في اليمن، مع الاعتراف ان ذلك ينبغي أن يقوم على خصوصية اليمن، ومكونها الثقافي والإنساني، ووفقاً للمعايير الوطنية التي تقوم على «إجمال وطني» أساسه الحوار المستمر.

معايير وطنية ودور جماعي

على ضوء ما تقدم فإن المعايير الوطنية هي المرتكز الأساس لانشاء مكونات مؤسسات الدولة في المرحلة القادمة، وخاصة فيما كان يختص بالهيئات والادارات التي تؤدي واجبات فنية ومهنية وادارية مباشرة، أما «الوظيفة السياسية» فهذا أمر -كما هو معروف- في كل بلاد العالم، تفرضه توجهات الحزب أو الاحزاب التي تتولى أمر الحكم على خلفية انتخابات ديمقراطية، يتم الاعتراف بنزاهتها ونتائجها، وهي مناصب محصورة، في الأساس الغالب، بمنصب الوزير ورئيس الحكومة.

إذن، في رأيي، أن العبئ الكبير في هدف بناء دولة المؤسسات، الدولة الحديثة في بلادنا، سيكون على الرئيس صالح بصورة شخصية، لأنه الوحيد القادر على الدفاع عن برنامجه الانتخابي، الذي استوعب الكثير من «شروط الشعب» الذي (أقنعه) بالعدول عن قراره بعدم الترشح للانتخابات، ثم انتخبه رئيساً في آخر ولاية دستورية له، ليكمل المشوار الذي بدأه.

كما أن الرئيس الصالح، سيواجه تحديات كبرى في اختيار الرجال القادرين، من حوله، على إرساء آليات وقواعد العمل بنهج بناء الدولة الحديثة في اليمن، ويتمنى الشعب اليمني في نفس الوقت ألا تنحصر عملية اختيار الرجال على، ومن، الحزب الحاكم، لأن بناء الدولة الحديثة «دولة المؤسسات»، في وطن الوحدة، عملية جماعية تضامنية، تقوم على كاهل كل أبناء الوطن، وفي المقدمة منهم: الأحزاب والقوى الوطنية والاجتماعية المختلفة، فبناء الدولة الحديثة هدف وطني عام، وهو بذلك مسؤولية جماعية، والرئيس هو المكلف بتحديد هذه المسؤولية وقيادتها نحو الهدف بعيداً عن المكايدات الحزبية، وتجاذبات المصالح وصراعات المتنفذين.

تأهيل اليمن ومشكلة الفساد

إن اليمن مقبلة على إعادة تأهيل، وهذا أمر أكده الاخ الرئيس اكثر من مرة، وعملية تأهيل اليمن ستكلف 45 مليار دولار، ستقدمها الدول الشقيقة في المنطقة، والدول المانحة. وهنا، في تقديري، ساحة الاختبار الحقيقي لارادة دفع مسيرة اليمن ومشروعها التنموي التحديثي إلى الامام.

فلا يمكن تأهيل اليمن إلا من خلال هدم مختلف المعايير والسياسات، التي اعطت الفرصة للفساد والمفسدين ليكون صاحب قرار وإرادة في مختلف مؤسسات الدولة، وحتى في الاحزاب السياسية، واستثارة روح ومرتكزات المهنية والشفافية، والعمل الصادق بمبدأ الثواب والعقاب، مع ضرورة تنحية من كان هو والفساد وجهين لعملة واحدة..

قد تحتاج العملية وقتاً وجهداً، وقد يعترضها موروث طاغ من آليات الفساد وأنصاره، ولكن «الوطن الوقور» لا يُناسبه أن يلبس لباس «الراقصين».

الحاجة الحقيقية للشعب

إن حاجة الشعب اليمني إلى دولة مؤسسات حاجة كبرى مثل حاجة الانسان إلى «الايمان لدخول الجنة». فدولة المؤسسات هي الرابط التاريخي والانساني بين الحاكم والمحكوم بين الناس وبين كل من يرفعون باسمهم شعارات الحرية والديمقراطية، ويطلبون اصواتهم باسم الدفاع عن آمالهم وتطلعاتهم.

في هذا الجانب بالذات «بنا الدولة الحديثة في اليمن» لم نعد نحتاج إلى مكائد، اننا نحتاج إلى عزائم صادقة، لا نريد ان نصل إلى ماوصلت إليه شعوب كثيرة تقول:«نعوذ بالله من الشيطان والسياسيين». نريد أن نعيد الاعتبار إلى الايمان والحكمة في بلادنا.

ملصقات وصور المرشحين في الأزرقين.. دعاية الرئيس لا أحد يقترب منها

■ بشرى العنسي

مليارات الريالات التي صرفت على الدعاية الانتخابية «الملصقات والصور» بشكل خاص، تحمل كأي قمامة عادية وترمى في مقلب الأزرقين وأغلبها مؤتمرية وتشكل ملصقات الرئيس النسبة الأعلى منها.

انتشرت الملصقات منذ ان بدأت الحملة الدعائية سواء الرئاسية منها أم المحلية والتصقت بكل مكان في العاصمة بصورة مخيفة ومنفرة للعين وبعيدة عن الاماكن الخاصة بوضع الإعلانات الانتخابية كما حددتها المادة (41) الباب الرابع من قانون الانتخابات، لذلك فإنه بناءً على المادة (83) من نفس القانون والتي تنص على «أن كل مرشح لعضوية المجالس المحلية في المحافظات أن يسدد رسوم إزالة ملصقات الدعاية الانتخابية مبلغاً وقدره «خمسة آلاف» ريال تدفع لصندوق تمويل نظافة وتحسين المدن، وخمسة آلاف ريال بالنسبة للمرشح لعضوية المجالس المحلية في المديريات وذلك لحساب المجلس المحلي الذي يقع في نطاق الموطن الانتخابي للمرشح، ويعطى له وصل بالمبلغ من المجلس المحلي، على أن ترفق صورة من الوصل المذكور بطلب الترشيح وعلى المجلس المحلي إزالة تلك الملصقات».

فإن المجالس المحلية قد استلمت المبالغ المذكورة أثناء طلبات الترشيح وسلمتها لصندوق النظافة بالأمانة كما جاء في توضيح فاطمة الحريبي، أمين المجلس المحلي لمديرية التحرير، وبناءً، أيضاً، على نفس المادة وحسب كلام احمد السواري مدير إدارة المخالفات في مشروع نظافة العاصمة لـ«النداء» فإن خمس عشرة فرقة، كل فريق مكون من عشرة أشخاص، في العاصمة منذ بداية شهر رمضان لإزالة تلك الملصقات سواء القانونية «في الأماكن المخصصة»، أو المخالفة «خارج حدود المساحة المحددة» وبدأت الشوارع الكبيرة والأكثر تشويهاً كالزبيري والسبعين. ويضيف السواري: «بأن العملية صعبة جداً لكثافة الصور والملصقات وكذلك لصعوبة نزعها بسبب استخدام الدقيق والسكر في إلصاقها»، وعن مصير تلك الملصقات بعد إزالتها أجاب مدير إدارة المخالفات بأنه: «يتم أخذها لمقلب الأزرقين وهناك يأخذها أحد التجارة ويقوم بطحنها وإعادة استخدامها».

إلا الرئيس

رغم أن حملة إزالة الملصقات بدأت منذ أكثر من عشرة أيام إلا أن نتائج تلك الحملة لم تظهر بشكل واضح حتى الآن فما زالت الصور مكدسة بكثافة في الشوارع وخاصة صور الرئيس التي من الملاحظ أن أحداً لم يقترب منها، ففي بعض المناطق بالرغم من أن الصور التي كانت بجانبها، لبقية مرشحي الرئاسة، قد أزيلت ويبدو أن المكلفين بتلك الحملة يهابون الإقتراب من فخامة الرئيس في تمييز واضح له حتى بعد إنتهاء الانتخابات وفوزه بها، ومهما يكن فهي دعاية انتخابية كغيرها، من المفترض أن تزال بانتهاء الانتخابات، ناهيك عن الصور الضخمة المرصوصة في الشوارع الرئيسية والتي يقول «هيلان الربيع» مدير إدارة الدعاية والإعلان في صندوق نظافة أمانة العاصمة بأنهم لم يتسلموا أي توجيهات حتى الآن من اللجنة العليا للانتخابات بإزالتها.

في حين أن احمد السواري قال: بأن إزالة تلك الصور هي مسؤولية التجار والشركات التي وضعتها.

أيا كان من سيزيل تلك الصور الضخمة، فهل يا ترى سيكون طريقها هي الأخرى إلى مقلب الأزرقين؟

وأخيراً فإنه ربما يتم نزع الملصقات الدعائية ولكن إمكانية إزالة آثارها صعب جداً وتكاد تقول الأماكن «هنا كان ملصق» فلماذا لا تُفعِّل اللجنة العليا قانونها وتشدد أكثر على هذه النقطة مانعة وبقوة إلصاق أي من تلك الدعاية على الجدران، وتلصق عوضاً عن ذلك على قطع قماشية وخشبية لتخرج العاصمة والمحافظات نظيفة من الانتخابات كما دخلتها.

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

كفاية سياسة

هل يحتاج القارئ اليمني لكل هذه الجرعات الهائلة من الكتابات السياسية في المطبوعات، خاصة من كتاب الاعمدة الثابتة في الصحف؟!! اعتقد أن القارئ اصيب بحالة تشبع قصوى من هذه النوعية من الكتابات، خاصة خلال الفترة التي سبقت الانتخابات والفترة التي تلتها. والشيئ اللافت ان تكرار الافكار واستنساخ المواضيع التي يكتب فيها بعض الزملاء قد اوجد عند القارئ نوعاً من الملل فالحياة اليومية ليست احزاب لقاء مشترك او لجنة عليا للانتخابات او مؤتمر شعبي عام، ولا تقف عند حدود السياسة وهناك امور حياتية كثيرةتهم القارئ مثل رغيف الخبز والمياه والكهرباء وراتب آخر الشهر -وإن كان العبدالله يتحسس كثيراً من ذكر موضع الراتب وتعلمون انتم، قطعاً، لماذا؟!!

مقارنة بسيطة بين اهتمامات اقلام عربية كبيرة مثل أنيس منصور وجهاد الخازن وسمير عطا الله وعبدالرحمن الراشد، واهتمامات السواد الاعظم من كتابنا سوف نجد ان هناك تنوعاً في مصلحة هذه الاقلام العربية التي تعرف ماذا يريد القارئ، في حين «حاصر» كثير من الزملاء انفسهم في هذه النوعية من الكتابات بالرغم من أن بعض هذه الاقلام تمتاز «بتكنيك» جميل في الكتابة بل ان بعضها يستحق أن يكتب في بعض المطبوعات العربية الهامة، وهذا ما سمعته من بعض الاعلاميين الذي حضروا إلى اليمن لتغطية الانتخابات الماضية.

اكثر الكتابات جاذبية هي الكتابات الطازجة والمرتبطة بالهم الحياتي اليومي، لا بأس ان يكون بروازها مُغلف بالسياسة، لكن القارئ يحتاج لجرعات خفيفة بالتعليق على حدث ادبي او فني او رياضي او قضية اجتماعية مهمة، فحريق عدن والذي ذهب ضحيته اكثر من اسرة لم يحظ باهتمام كتاب الاعمدة، رغم ما للأمر من أهمية في الدعوة لمحاسبة المقصرين والتطرق لكفاءة اجهزة الدفاع المدني والمطالبة بتعويض اسر الضحايا، فكل الزملاء «منهمكون» بتصريحات اللقاء المشترك والتشكيك في نزاهة الانتخابات والقدح للنظام الحاكم.

قضية أخرى تجاوزها كثير من الزملاء و هي التطرق للدراما اليمنية خلال شهر رمضان «كيني ميني» و «شر البلية»، والدراما اليمنية عموماً التي تعتمد بشكل اساسي على الشخصيات «المعتوهة» فشخصيات مثل دحباش وكشكوش والطفل الذي اشتهر بترديد عبارة «اعرف امور» هي النماذج التي لاقت رواجاً عند المشاهد اليمنى البسيط وهنا تكمن الخطورة في الموضوع، وتأتي اهمية التعرض لهذه المواضيع المهمة والحيوية.

لا أريد ان امنح نفسي فرصة لأتحول إلى «أبو العُريف» في التعرض فيما ينبغي للزملاء تناوله او عدم تناوله. وهذا بالطبع شأنهم، لكني اضع نفسي موضع القارئ العادي لأقلام جميلة استغرقت طويلاً في الكتابة السياسية ولم تلتفت يمنة أو يسرة لما حولها من أمور اخرى هامة.

●●●

المشكلة الرئيسية في هذا البلد ان اصحاب الكفاءات حالهم واقف وما حدش يقول لهم «ثلث الثلاثة كام»، فالمتسلقون والمزايدون والأفاقون، قاطعون الماء والكهرباء وحتى الهواء على هؤلاء وطايرون طيرانا في السلم الوظيفي للدولة.

لم تكن «الحاجة هدى» لتترجى صاحب المحل ان يبيعها اسطوانة غاز لأنها لا تملك بحوزتها نقوداً تعطيه، إنما هي مستعدة أن تدفع فوق قيمتها، فثلاث ساعات قضيتها من حارة لأخرى، ومن محل بيع غاز إلى آخر دون جدوى: «الآن يابني مغرب ومافيش معانا عشاء وشيبتي مرِّيع للقهوة، إنا لله وإنا إليه راجعون»، شكت قبيل أذان المغرب بربع ساعة، بعد أن أعيتها رحلة «دوَّار الغاز» الذي لم يرتفع سعره فحسب، وإنما يراوح أزمة خانقة تتكرر مع كل موسم رمضاني، حيث الاستهلاك يزيد، وتاجر التجزئة يشكو الشركة، والمواطن يلوم «السنبوسة»، والسر «مشفَّر» لا يقوى على فكه أحد منا، رغم المحاولات.

هل هي العادة تتكرر ويرتبط شرطياً طابور الغاز، بمدفع رمضان.

■ بشير السيد - علي الضبيبي

من حمَّى الانتخابات إلى حمَّى الأسعار:

رمضان يطلق سراح الغلاء..

هدئ السرعة.. سعر الدقيق يتصاعد

الموضوع يتعدى البحث عن الغاز في أزقة وشوارع المدن، ودكاكين القرى، إلى شكوى مواطنين وتجار جملة/ تجزئة من حالة ارتفاع مباغت في بعض السلع والمواد الغذائية هذه الأيام، إذ ارتفع سعر الدقيق من 2600 إلى 2900 وإلى 3000، في المدينة التي لا تكلف قيمته نفس القيمة بالنسبة للريف، حيث يزداد سعره مقابل ضعف الربح بحكم عوامل كثيرة، أبرزها: تكاليف النقل وصعوبة المواصلات، لا سيما عند سكان الجبال والمناطق ذات الطبيعة الجغرافية المعقدة. كثير من المواطنين اعتبروا هذا الارتفاع بمثابة جرعة صامتة بعد الانتهاء من الانتخابات، خصوصاً ورائحة شؤم تفوح من كلمة «إصلاحات سعرية» التي اعتاد اليمنيون ترجمتها بـ «الجرعة» وإذا ما تركنا أقوال وتحليلات المواطن جانباً وسلَّمنا بأن هناك ازمة دقيق عالمية تلقي بظلال اوسع على بلدان نامية ومنها اليمن، فإن الإرتفاع على الجانب الآخر من المواد الغذائية كالأرز (التيلاندي) مثلا، الذي ارتفع من 2600 إلى 2800، وكرتون البيض، حيث قيمته قبل أسبوعين 4400 ريال وحالياً 5400، بالإضافة إلى متطلبات أخرى كالسمن (القمرية)، والماء (حدة +شملان)، الغاز.

العرض والطلب قانون السوق

الحقيقة أن هناك تضارباً حقيقياً في الأسعار من تاجر لآخر، حسب ما لحظته «النداء» عند تقصيها في أكثر من سوق داخل العاصمة، ففي الوقت الذي تجد تاجراً يشكو الغلاء في بعض المواد، تجد الآخر وعلى مقربة منه يستغرب ذلك، أما تجار التجزئة والأكثر قرباً من المستهلك، فيشعرون بحالة إضطهاد من تجار الجملة الذين يتلاعبون بالأسعار دون رقيب أو محاسب حسب تعبير العم «عبده البعداني». أما المواطن «منصر ثابت» فقد اعتبر هذه بمثابة: «جرعة رمضان يا ولدي ولا ابرك منها».

الحكومة وحسب مدير عام إدارة التجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة، سالم المعمري، لا تحدد سعر السلع، انما يحدده عامل العرض والطلب في السوق، وإذا ما كان ذلك صحيحاً فما هي مهمة الحكومة كطرف مسؤول عن السوق. يجيب المصدر ذاته: «مهمتها الرقابة فإذا ماحصل تحرك في سعر السلعة نقوم بالتساؤل: لماذا ارتفعت؟! ونناقش الأمر مع التجار فإذا وجدنا أن الارتفاع لا مبرر له نقوم بإحالة التاجر أو المتسبب إلى القضاء».

وأضاف المعمري: « أن الوزارة أحالت 1300 حالة إلى النيابة العامة لتلاعبها بالأسعار والأوزان والغش خلال الشهرين الماضيين» ولكن مصادر «النداء» في نيابة المخالفات أفادت: أن مكتب الصناعة والتجارة في أمانة العاصمة كان قد أحال ما يزيد على 70 تاجراً فقط إليها بدعوى: تلاعبهم بالأسعار، لكن المصدر النيابي ذاته قال إن الدعوى لم تحتوي على تفاصيل توضح وتبين الأسعار الثابتة والمخالفة التي تم التلاعب بها، حيث لم يتم تزويد النيابة بها حتى اللحظة، رغم مطالبتها لمكتب الوزارة قبل شهرين من الآن.

● باجمال

● شماخ

حكومة + تجار × اجتماع طارئ

أن يجتمع رئيس الحكومة بتجار ومصنعي المواد الغذائية وبحضور وزيري الصناعة والتجارة، والزراعة والري، ودراسة الأوضاع التموينية وحالة الارتباك التي تشهدها السوق، فيما يتعلق ببعض السلع، مؤشر تأكيدي على أن حالة اضطراب سعري يموج به سوق الغذاء في اليمن، وأن طفرة سعرية تتصاعد في بعض لمواد.. مما يؤكد أن شكوى مواطنين وتجارجملة/ تجزئة التقتهم «النداء» محقين: «يا الله حتى رمضان يجرعونا فيه» كما حكى شيخ مسن بعد أن رد عليه التاجر: «الكيس الدقيق 2900 يا حاج».

رأي هذا المواطن البسيط وغيره يقترب منه اقتصاديون وأكاديميون توقعوا أن المشاركة والدعم الذي قدمه القطاع التجاري في الحملة الانتخابية للرئيس صالح، والتي تقدر بالمليارات، انعكست على ارتفاع السلع على اعتبار أن ذلك استحقاق لهذا القطاع كجانب تعويضي للمبالغ التي أنفقها.

واعتبروا اجتماع الحكومة بالتجار إشارة إيحاء على ضعف الحكومة امام ضغط التجار. لكن وجهة النظر هذه بعيدة عند البعض ومنهم التاجر محمد عبدالرقيب (صاحب مؤسسة الشرعبي للتجارة والاستيراد)، حيث نفى ان يكون ارتفاع الاسعار ذا علاقة بدعم القطاع التجاري للرئيس في حملته الانتخابية، محملاً زيادة الطلب على السلع الغذائية قبيل وأثناء شهر رمضان مسؤولية الارتفاع.

رائحة أزمة تنبعث من الهند

الجديد في الأمر كسبب رئيس في الارتفاع، له علاقة بتغيير دولي طارئ، إذ يشهدً العالم أزمة دقيق وقمح حسب محفوظ شماخ، رئيس الغرفة التجارية والصناعة، الذي حصر سبب الارتفاع بوجود الأزمة العالمية في نقص كمية المنتج العالمي من القمح بمعدل (10إلى 20 مليون طن)، وأضاف ضارباً مثالاً بالهند: «حيث تعتمد اليمن عليها في استيراد القمح دخلت للمرة الأولى كمستورد ما نسبته 4 مليون إلى 6 مليون طن من الدقيق، بالإضافة إلى وجود مؤشرات على ان الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل الداعم الأول سيرفع الدعم عن القمح/ الدقيق». وأضاف شماخ: « جميع هذه الاسباب كانت وراء ارتفاع السعر عالمياً، وأنعكست تأثيراته على الدول النامية ومنها اليمن».

الانتخابات ومابعد بعد رمضان

رئيس الغرفة التجارية ذاته كشف أن الارتفاع في أسعار السلع لم يكن جديد اللحظة، وانما يمتد إلى ما قبل الحملات الانتخابية، ولكن التجار أجلوا -حسب قوله- رفع الأسعار إلى ما بعد الانتخابات باتفاق مع الحكومة، التي حرصت بأن تؤجل كي تنعكس تأثيراتها كردة فعل عند الناخب ومشاركته في الانتخابات، وقد تكون مدة هذا التأجيل انتهت بالنسبة للتجار،وبدأت مؤشرات الارتفاع تتصاعد بصمت تدريجياً بالتزامن مع شهر رمضان وربما هو السبب الرئيسي الذي جعل رئيس الحكومة يلتقى تجار ومصنعي المواد الغذائية الأحد الماضي وإبرام إتفاق قضى: بمنع أي نوع من انواع الاحتكار الناجمة عن التخزين، او التوكيلات المطلقة، أو التباطؤ في عملية العرض، وأن تواصل جميع الشركات الخاصة والمؤسسات العامة التعاقدات، بما يضمن ايجاد المخزونات الكافية لكل المواد، لكن هذا الاتفاق قد لا يكون مطمئناً بشكله النهائي إذا ما وضعنا في الإعتبار كلام شماخ الذي توقع:« أنه حتى وبعد انقضاء شهر رمضان فستظل الاسعار خاصة القمح/ الدقيق مرتفعة وتحديداً إذا ما تخلى الاتحاد الاوروبي عن دعم هاتين السلعتين». نافياً أن يكون القرار السياسي هو من يتحكم في تثبيت الأسعار أو ارتفاعها.

(25) يوماً لتشغيل المطاحن

المطاحن الأربعة الرئيسية والمستوردة للقمح وهي: «مطاحن الغلال، التابعة لأولاد هائل- مطاحن الحباري، ومطاحن الرويشان، ومطاحن البحر الأحمر»، توقف. منها الأخيران اللذان يمثلان 40٪ من اجمالي حجم الطلب، بالإضافة إلى نصف انتاج مطاحن الحباري التي تنتج ما بين 400 إلى 500 طن يومياً، اصحاب هذه المطاحن الرئيسية الاربعة يشكون من خسائرتحملوها في الفترة السابقة، نتيجة فوارق الاسعار التي طرأت على المنتج، وذلك بموجب التزام أمام الحكومة بتثبيت سعر الكيس،لكن ذلك من وجهة نظر الحكومة، على لسان مدير عام إدارة التجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة، لا يعتبر خسارة وانما تقليص هامش الربح، وتوقع مراقبون اختفاء مادتي القمح والدقيق قد تشهدها السوق اليمنية خلال الشهرين القادمين، في حالة ما إذا تم تنفيذ الاتفاق المبرم بين القطاع التجاري والصناعي مع الحكومة، الأحد الماضي، وتشغيل المطاحن، بأقصى طاقة لسبب عزوه إلى مدة استيراد ووصول الكمية المستوردة من القمح إلى المطاحن لا تقل عن خمسة والعشرين يوما.

والسلطة أيضاً «مَبسبسة»

أما بالنسبة لارتفاع اسعار الخضروات. هذه الأيام، حيث الاستهلاك بشراهة لجميع اصنافها حتى تعدى ارتفاع غالبيتها إلى الحد اللامعقول أمر مثير للإستغراب والدهشة، حيث يتفرد المزارع وبائع الجملة بتحديد سعر السلعة دون سواه، وتحديداً بعد أن هَل هلال رمضان.

وقفزت اسعار سلة البطاطا من 1200 إلى 2000 ريال والبسباس من 600/1200، والخيار 150 إلى 350 والبصالة من 800/2200، والجزر من 800/1400 والبيبار من 150/1200 والكوسة من 100/1300، كما يحكي بشير احمد، صاحب بسطة.

أما الطماطم المعروفة لدى تجار الجملة بـ«المجنونة» نظراً لتقلب اسعارها بشكل مفاجئ على مدار السنة، حيث ارتفعت سلة المجنونة مطلع رمضان من 500 إلى 2100 ريال.

أحد الباعة المتجولين -صاحب عربية «جمال غالب» قال:«كل سنة يتعذر الناس بالبرد، لكن هذا العام مافيش برد فليش يرتفع السعر» وأضاف «صحيح أن الاقبال على شراء الخضار زاد في رمضان ولكن مش معقول أن تزداد اسعار الخضرة إلى ٪300 مثل البصالة».

هكذا تتداخل عوامل كثيرة في تحديد أسعار المواد الغذائية، لكن الدولة الراعي الأول والمسؤول عن حماية المواطنين وتأمين الاحتياجات الأساسية للحياة، بيدت أن في المنحى غائبة تماماً، وعاجزت عن أي معالجة سوى باللجوء إلى التحالفات مع التجار، بطريقة توحي بأمرين، اولهما تداخل السياسة بالاقتصاد، وثانيهما أن أسباب خفية تقف وراء ظهور الحكومة بالمستعطف للقطاع التجاري.

انقشع غبار المعركة الانتخابية الرئاسية في اليمن عن تتويج الرئيس علي عبد الله صالح رئيسا لولاية رئاسية جديدة تستمر سبع سنوات أخرى، وهي نتيجة متوقعة من أنصار الرئيس صالح ومنافسيه أيضا، فالقوى السياسية التي خاضت الانتخابات (اللقاء المشترك) كانت تعلم مسبقا بالنتيجة، لكنها تحفظت على نسبة الفوز المعلنة، وأدركت أن خوض أي انتخابات رئاسية ناجحة في المرات القادمة يتطلب إجراء جملة إصلاحات جوهرية في العملية الانتخابية برمتها، وما يتعلق بها من ظروف سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.

وبرغم معرفة أحزاب اللقاء المشترك، ومرشحهم المهندس فيصل بن شملان، بالنتيجة المسبقة للانتخابات، إلا أنهم خاضوها بغية تحقيق قدر من التوازن مع الحزب الحاكم، وإثبات تواجدهم في الشارع اليمني والبناء على تلك النتيجة من أجل الانتخابات البرلمانية القادمة، التي يحتاج فيها الناخب أن يشعر بوجود تلك القوى الحزبية وقدرتها على المنافسة.

قراءة تحليلية لنتائج الانتخابات الرئاسية في اليمن

سعيد ثابت سعيد

كان أهم أهداف أحزاب اللقاء المشترك من وراء اتخاذهم قرار المشاركة في الانتخابات الرئاسية، بحسب قياداتهم، العمل من أجل استنهاض قدرات ومشاعر جماهيرهم وأنصارهم وإحساسهم بالمسئولية، ومحاولة توفير شروط الحد الأدنى من الحرية والنزاهة لهذه الانتخابات لكي تغدو الأداة المأمونة بين اليمنيين للتغيير.

ومع انتهاء العملية الانتخابية، يهمنا أن نكف عن تدبيج مقالات المدح أو القدح، أو إقامة المآتم أو الأفراح، ونتجه بعقول مفتوحة ورؤية نقدية متبصرة تعتمد الموضوعية والواقعية نحو المستقبل، ونقرأ الانتخابات الرئاسية بمنظور استراتيجي، يتجاوز اللحظة والراهن.

في هذه المقالة التحليلية سنركز على مرشح الحزب الحاكم، مؤجلين الحديث عن مرشح المعارضة إلى مقالة أخرى، وسنقسمها إلى شعبتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالانتخابات كعملية متكاملة، وما أسفرت عنه من قيم وثقافة سياسية جديدة ستتعزز في الوعي الجماعي الشعبي على المدى المتوسط والبعيد على حد سواء، وما ستحدثه من آثار تراكمية تتعلق بالموقف من رئاسة الدولة وما يرتبط بها من إصلاحات في مؤسساتها، وموقع ودور الهيئة الناخبة من عملية تلك الإصلاحات. والثانية تتناول قراءة رقمية مقارنة في النتائج وعما اذا كان ثمة مهزوم في هذه الانتخابات.

● فعلى صعيد الشعبة الأولى، أدرك المواطن اليمني لأول مرة أن كرسي الرئاسة لم يعد حكرا على فئة اجتماعية معينة، أو جهة حزبية، أو منطقة جغرافية، أو مؤسسة عسكرية، وأن القصر الرئاسي ساحة مفتوحة لكل من يمنحه أغلبية الناخبين أصواتهم وثقتهم، وبالتالي فإن شرعية أي حاكم لا يستمدها بعد هذه الانتخابات من مراكز القوى، أو حتى أعضاء حزبه، وإنما المشروعية أضحت بيد الجماهير الناخبة، ومن ثم فإن من فاز بثقة ناخبيه يجدر به أن يراعي عند تربعه كرسي الرئاسة مصالح تلك الأصوات التي منحته إياها، كما أنه من سيكون أكثر حرصا على مراعاة الرأي العام، مهما شاب العملية الانتخابية من اختلالات، فإن الحاكم أدرك يقينا أنه كلما كان منسجما مع تطلعات الناخبين، ووفيا بوعوده معهم، وملتزما ببرنامجه، فإن كلفة الفوز ستكون أقل بكثير مما لو أنه لم يلتزم بوعوده، ولجأ إلى عمليات التزوير، أو شراء الذمم، أو اغتصاب إرادة الناخبين، وما تتركه تلك العملية من خسارات جمة، وانقسامات ضارة على مستقبل أدائه السياسي.

● ولأول مرة ينزل مرشحو الرئاسة إلى الجماهير الناخبة، يتوددون لها بمنحهم أصواتها، ويبسطون أكف الدعوات والوعود المدغدغة لمشاعرها، لإقناعها بجدارتهم في إدارة الدولة، وهي ثقافة جديدة اكتسبتها الجماهير الناخبة، كما أنها ستكون تقليدا جديدا تلزم أي مرشح يريد أن يتولى كرسي الرئاسة أن يعتمده، ويصرف ذهنه عن التفكير باللجوء إلى أساليب القوة العسكرية الانقلابية، أو العصبية الأسرية، أو القبلية.

● ما أفرزته الانتخابات الرئاسية التنافسية الأولى في اليمن الحديث من نتائج أكبر بكثير من مجرد فوز مرشح أو سقوط آخر، ومن ثم فلا أعتقد أن من الجدوى بمكان (الوقوف الطللي) عند الاختلالات التي رافقت العملية الانتخابية، وإن كان من المهم (الوقوف النقدي) أمامها بغية استدراك تلك الأخطاء ومعالجتها في التجربة القادمة.

● أما على صعيد الشعبة الثانية، وترتبط بقراءة الأرقام التي أسفرت عنها المعركة الانتخابية، فإن القراءة كما أراها تحتاج إلى قاعدة يمكن الاعتماد عليها لمعرفة مدى تطور الوعي الانتخابي لدى المواطن اليمني، وأزعم أن الانتخابات الرئاسية الأولى التي جرت عام 1999 بين الرئيس علي عبد الله صالح ونجيب قحطان الشعبي، وتجميدا لكل الانتقادات التي توجه لهذه الانتخابات، واعتبارها ذات صبغة غير تنافسية، فإن ما يجب الإشارة إليه هنا أن تلك الانتخابات كانت الخطوة قبل الأولى للمنافسة الرئاسية، ومن ثم فلا أظن أن من الموضوعية تجاهل الأثر الذي أحدثته فيما بعد على المنظومة السياسية في البلاد (سلطة ومعارضة).

تضخم سجل الناخبين

1. أهم ما يجب الوقوف أمامه هو عدد المسجلين في الانتخابات، إلى عدد المشاركين الذين أدلوا بأصواتهم فيها فوفقاً لما أعلنته لجنة الانتخابات، فقد بلغ عدد المسجلين 9.248.456 وبلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم 6.025.818، وبفارق عدد المسجلين عن عدد الذين أدلوا بأصواتهم نجد أن عدد من لم يدلوا بأصواتهم يصل إلى 3.222.638 وبنسبة 65.15 في المائة، وهي نسبة صحيحة في اعتقادي، وتختلف إلى حد متوسط عن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأولى عام 1999 إذ بلغ عدد المسجلين 5.600.119 بينما أدلى 3.772.941 بفارق عدد المسجلين عن عدد الذين أدلوا بأصواتهم نجد أن عدد من لم يدلوا بأصواتهم يصل إلى 1.827.178 وبنسبة مشاركة بلغت 67.37 في المائة.

نلحظ هنا ازدياد عدد المسجلين في كشوف الناخبين خلال الفترة الزمنية من 1999 حتى 2006 بصورة كبيرة، بلغ عددهم 3.648.337 وهو رقم يقترب من نسبة الذين لم يدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات البالغ عددهم 3.222.638، ولا يقل الفرق بينهما عن 425.699 فقط، فهذا الهدر في عدد الذين لم يدلوا بأصواتهم، الذين بلغت نسبتهم 34.85 في المائة، يحتاج إلى إعادة نظر في سجلات الناخبين، والتدقيق فيها حتى نصل إلى سجلات نظيفة، فليس ثمة تفسير لهذا العدد ممن لم يذهبوا إلى صناديق الاقتراع إلا تفسير واحد من اثنين، إما أن ذلك يرجع إلى عدم تنقية وتحديث كشوف الناخبين، إذ تضمنت أسماء ممن ليس لهم حق التصويت مثل المتوفين، فضلاً عن امتلاء الكشوف بالأسماء المكررة والأخطاء في كتابة أسماء الكثير من الناخبين، بل إن البعض منهم لم يجد اسمه في الكشف الانتخابي برغم تصويته من قبل في ذات الدائرة الانتخابية. إلى جانب عدم إعطاء كشوف الناخبين للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات قبل يوم التصويت بوقت كاف، قد حرم الأحزاب من مساعدة الناخبين في تحديد لجنته الانتخابية ومكان التصويت، ولعل الاستحواذ على الكشوفات الانتخابية قبيل الانتخابات بفترة طويلة من قبل الحزب الحاكم دون غيره، قد ساهم بشكل أو بآخر في تفوق مرشح الحزب الحاكم على باقي مرشحي الأحزاب. أما التفسير الثاني فهو أن ثمة إحباطا ويأسا من دور الناخب في عملية التغيير، مما يكشف عن مدى عمق أزمة المشاركة السياسية في المجتمع اليمني!! و ينبغي التأكيد هنا على أن انخفاض نسبة المشاركة لا يجعلنا نشكك في مشروعية الانتخابات الرئاسية.

2. ثاني ملاحظة تفرض علينا الوقوف أمامها بتريث وهدوء، هي تلك الخاصة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة وعدد الأصوات الباطلة، فبحسب إعلان اللجنة العليا للانتخابات فإن عدد الأصوات الصحيحة بلغت 5.377.238 وبنسبة 89.24 في المائة، بينما بلغت عدد الأصوات الباطلة 648.580 وبنسبة تصل إلى 10.76 في المائة، وهو رقم كبير إذا ما عرفنا أن في الانتخابات الرئاسية الأولى التي جرت بين الرئيس صالح وأحد أعضاء حزبه، بلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها 3.725.228 بنسبة تصل إلى 98.74 في المائة، بينما عدد الأصوات الباطلة 47713 وبنسبة لا تزيد على 1.26 في المائة.

فماذا حدث في هذه الانتخابات التي تعد تنافسية أكثر من الانتخابات الأولى؟ ويفترض أن الوعي الانتخابي تطور مع الزمان، لماذا تجاوزت عدد البطاقات الانتخابية التالفة النصف مليون بطاقة؟ هل الناخبون الذين بطاقاتهم باطلة كانوا غير مقتنعين بالمرشح المنافس، أو بالمرشحين جميعا، فهو تعبير احتجاجي على نوعية المرشحين؟، أم أن ثمة مؤامرة إفساد للبطاقات الانتخابية التي كانت في الدوائر التي هي محسوبة للمعارضة، بحسب ما تروجه الأخيرة، أم أن ثمة تراجعا في الوعي الانتخابي، مقارنة بالانتخابات التي جرت قبل سبع سنوات؟. وأيا تكن التفسيرات فإن هذا الرقم الكبير يعد لطخة في جبين التجربة الانتخابية الأخيرة، وتشير إلى حجم اتساع دائرة العبث في البطاقات الانتخابية بغض النظر عن المسئول عن هذا العبث.

3. ثالث محطة نقف أمامها هي تلك المتعلقة بنسبة نجاح الفائز، الذي هو هنا الرئيس علي عبد الله صالح، مقارنة بفوزه في الانتخابات الرئاسية الأولى عام 1999، فقد قالت اللجنة العليا للانتخابات إن الرئيس صالح حصل 4.149.673 وبنسبة تصل إلى 77.17 في المائة من الأصوات الصحيحة، بينما حصل منافسه المهندس فيصل بن شملان 1.173.075 وبنسبة تصل إلى 21.82 في المائة من الأصوات الصحيحة، في الوقت الذي حصل منافس الرئيس صالح في الانتخابات الرئاسية الأولى على 141433 صوتا، بنسبة 3.75في المائة من إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم، وبنسبة 3.80 في المائة من عدد الأصوات الصحيحة.

ما يهمنا هنا ليست أعداد الأصوات التي حصدها مرشح المعارضة، ولكن عدد الأصوات التي حصدها مرشح الحزب الحاكم، لأسباب كثيرة أهمها أنه المرشح أكثر حظا في الفوز، ولأنه يخوض الانتخابات الرئاسية للمرة الثانية، ويمتلك الخبرات الكافية في هذا المجال مقارنة بمنافسيه الآخرين، ولمعرفة مدى ازدياد شعبيته خلال السنوات السبع منذ الانتخابات الأولى، ودور حزبه في رفع نسبة هذه الشعبية إن وجدت.

فرضيتان والنتيجة مختلفة

تقول الأرقام التي أعلنت عنها اللجنة العليا للانتخابات إن الرئيس صالح حصد في الانتخابات الرئاسية الأولى قبل سبع سنوات 3.583.795 وبنسبة 96.20 في المائة من الأصوات الصحيحة، وبنسبة 94.99 من عدد الذين أدلوا بأصواتهم، بينما حصل في الانتخابات الأخيرة على 4.149.673 بنسبة 77.17 في المائة من عدد الأصوات الصحيحة، وبنسبة 68.86 في المائة من عدد الذين أدلوا بأصواتهم. وهو ما يشير إلى أن ثمة تراجعا في عدد المؤيدين لسياسة المؤتمر الشعبي الحاكم الذي يترأسه صالح، ازاء تضخم السجل الانتخابي الأخير، إذ بلغ عدد المقيدين أسماءهم 9.248.456، وارتفاع عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الأخيرة بزيادة تصل إلى 2.252.877، ومع خصم عدد الأصوات الباطلة البالغ عددها 648.580 صوتا، ما يتبقى من حجم الزيادة في عدد الأصوات الصحيحة 1.652.010 أصوات في هذه الانتخابات، فإننا سنقف أمام فرضيتين:

الأولى في حال افترضنا أن الكتلة الانتخابية التي أدلت لصالح الرئيس علي عبد الله صالح، لم يكن من بينها أعضاء الإصلاح وأنصارهم الذين أعلنوا يومها ترشيحهم إياه، وهي فرضية دأب قادة الحزب الحاكم على ترديدها باستمرار منذ انتهاء الانتخابات تلك، وهي بالطبع غير صحيحة، لمعرفة كاتب السطور بدور الإصلاح في حشد الأصوات لصالح الرئيس، أقول في هذه الحالة، سنجد أن الحزب الحاكم لا يحتاج من الأصوات الصحيحة سوى إلى 565.878 صوتا، ليصبح عدد الأصوات التي حصدها صالح ذات الرقم المعلن، وبالتالي سيتبقى من إجمالي الأصوات الصحيحة، بعد انتزاع الرقم الذي بموجبه حصل على الأصوات المتجاوزة الأربعة مليون، 1.086.132 صوتا، وهو رقم ذهب لصالح مرشح اللقاء المشترك، لكن ثمة نقص هنا بالعدد حتى يصل إلى الرقم المعلن من الأصوات المعلنة (1.173.075) صوتا، وبالتالي فإنه محتاج إلى 86.943 صوتا، الذي يمكن أن يكون قد حصده من كتلة الأصوات التي أدلت بها لصالح نجيب الشعبي، والبالغ عددها 141433 صوتا، وبالتالي فإن المتبقي من هذه الكتلة الصوتية التي سبق أن ذهبت للشعبي والبالغ عددها 54490 صوتا في عام 1999 هي ذاتها كمية الأصوات التي حصدها المرشحون الثلاثة المستقلون!.

أما في حال الفرضية القائلة إن الإصلاحيين، وأنصارهم أدلوا بأصواتهم في انتخابات عام 1999 للرئيس صالح، فإننا إذا أخرجنا هذه الأصوات ولنقدرها فرضا بما يقارب 1.000.000 صوت، من إجمالي الرقم الذي حصل عليه الرئيس صالح، فإننا نجده حصد من الزيادة نحو 1.565.878 صوتا من أصل 1.652.010 أصوات صحيحة، وهو رقم كبير، لكن هذا الحساب يصطدم مع حقيقة إذا ما علمنا أن المتبقي من الأصوات الصحيحة الزائدة يبلغ 86132 صوتا، التي نفترض أنها ذهبت لصالح مرشح المعارضة بن شملان، ليصبح مجموع الأصوات 1086132 صوتا، بعد أن يكون قد ضمن المليون صوت من الانتخابات السابقة، ولكي يكون قد وصل إلى الرقم التي أعلنت عنه اللجنة العليا للانتخابات فإنه سيحتاج إلى 86943 صوتا يمكن أن تكون حصل عليها من الكتلة الصوتية البالغ عددها 141433 صوتا التي ذهبت في الانتخابات الأولى لنجيب الشعبي، وبالتالي فإن المتبقي من هذه الكتلة 54490 صوتا سنجدها هي ذاتها من دون أي زيادة أو نقصان التي أعلنت عنها اللجنة العليا أنها هي مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون الثلاثة المستقلون.

هذه القراءة الرقمية ذات البعد الافتراضي تكشف عن اتجاهات محددة تتعلق بمدى صدقية الأرقام المعلنة، وعما إذا اقتنعنا أن الكتل الصوتية الانتخابية تتسم بالجمود، والمحافظة على القوام الكمي رغم مرور الزمان وتقلباته، وبالطبع هذا الاقتناع غير علمي، كما أنها تشير إلى أن مرشح الحزب الحاكم في كلتا القراءتين الافتراضيتين لم يحقق شعبية كبيرة منذ سبع سنوات، ففي حالة الفرضية الأولى فإنه لم يحصد أكثر من نصف مليون صوت، مع فرضية محافظته على الأصوات التي منحته قبل السنوات السبع الماضية، وفي حال الفرضية الثانية فإنه خسر مليون صوت من الكتلة الصوتية التي كانت قد ذهبت لصالحه، ولكنه استطاع أن ينتزع أكثر من مليون ونصف من الأصوات الصحيحة التي زادت في سجلات الناخبين، بينما منافسه المستقل، والمعروف في حدود النخبة السياسية فقط، وغير المشهور في الأوساط الشعبية، استطاع انتزاع أكثر من مليون صوت في أقل من ثلاثة أشهر.

● بات الحزب الحاكم ومرشحه، بعد انتهاء المعترك الانتخابي، يدركون اليوم أكثر من غيرهم أنهم ظلوا مستنفرين، مع وزرائهم ومسئوليهم، طوال العملية الانتخابية، واستخدموا كل أوراق قوتهم، ووظفوا كل نقاط ضعف منافسيهم، وأيقنوا أنهم أمام منافس جاد وقوي، رغم أن الطرف المقابل لا يمتلك كل الأدوات التي يمتلكونها، ورغم أنه خاض الانتخابات متأخرا، وتعثر كثيرا، بسبب تجربته الأولى. كما أيقن الحزب الحاكم ومرشحه أنهم واجهوا تحدياً حقيقياً مع الهيئة الناخبة، فلم يعد بعد اليوم مجديا التعاطي مع قضاياها بتهاون أو إهمال أو تجاهل وأن عملية انتزاع الأصوات من هذه الهيئة، أو كسب تأييدها، لم يكن سهلا، وكلفهم الكثير من المال والجهد والإسراف بالوعود، كما أن المزاج الشعبي الناخب، لا يتسم بالمطلق بالثبات أو الديمومة، ويمكن أن يتحول في لحظة إلى النقيض دون أن يستطيع أحد إعادته إلى المربع الذي كان عليه في السابق.

● بانتهاء الانتخابات الرئاسية بما لها وما عليها، وإدراكنا بأنها قد حركت على الأقل المياه الراكدة في الحياة السياسية اليمنية، ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية، فإن أمام الرئيس صالح في بداية مشوار ولايته الرئاسية الجديدة العمل فوراً في تبني حزمة متكاملة من الإصلاح السياسي والدستوري، لتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي على ضوئه تقدم إلى الناخبين طالبا إعادة ترشيحه رئيسا لهم، والبحث عن أدوات وشخصيات نظيفة لتنفيذ برنامجه، وإعادة النظر في كثير ممن يزعمون أنهم من أعوانه وهم يعملون لذاتهم، ويسيئون لقيادته. فهل سنجرؤ على القول إن الانتخابات الرئاسية لم تؤد إلى تغيير في الوجوه، لكنها أدت إلى التغيير إيجابا في السياسات.

■ إعادة الاعتبار للهيئة الناخبة وتراجع دور القبيلة والمؤسسة العسكرية في تثبيت نظام الحكم

■ لا تغيير في الوجوه وأسئلة عن جدية تغيير السياسات في الولاية الرئاسية الجديدة

حضرموت والمحليات

محسن العمودي
angalh@hotmail.com

لم يكن مفاجئا النتيجة التي تمخضت عنها انتخابات المجالس المحلية بمحافظة حضرموت وتحديدا في معظم مدنها الرئيسية، فسوء اختيار فرع الحاكم وتسرعه في انتقاء العناصر الجديرة بتمثيله كانت نتيجته واضحة ومرئية للعيان، فالبعض من أبناء المحافظة، وقد نصب نفسه ممثلا شرعيا ووحيدا لها، قد صور الأمر للمعنيين بأن الطريق معبدة له ولمن زكاه أو تبناه، وبأنه أي المزكي جدير بالحظوة التي حازها وان كانت بتقارير الخداع والتدليس وبلاغة اللسان وإن حاد عن الصواب، فكانت النتيجة محصلة طبيعية لاستياء المواطن الحضرمي من أمثال هؤلاء ونتيجة طبيعية لتردي الخدمات وأهمها الانطفاء المتواصل للكهرباء في موسم انتخابي هام بشقيه الرئاسي والمحلي، عدا عن انتهازية البعض واستغلال ما تبقى من فترته الزمنية في المحلية أو البرلمانية بالنهب السريع ومحاولات الإثراء حتى وان تحققت على حساب المديرية أو الدائرة ككل فما بالنا بالمحافظة والوطن.

وعلى الفائزين أن يدركوا أن نجاحهم وإن قد تحقق فهو أولا نتاج الاستياء من الآخر وليس حبا أو ولاء لهم، وان مهمتهم بالتالي أضحت أكثر صعوبة وتعقيداً نتيجة الموروث الكبير من السلبيات التي خلفها ذلك الآخر.

تبقى نقاط ايجابية كمحصلة للعملية الانتخابية برمتها، تمثلت بفوز كثير من مرشحي الحاكم رغم محاولات الإقصاء والتهميش التي مورست بحقهم، إلا أن فوزهم كان أولا نتيجة لسمعتهم الشخصية كأفراد أو لمكانتهم الأسرية والقبلية في مناطقهم.

وختاما يبقى البرنامج الانتخابي للرئيس والذي وعد بتحقيقه قبيل انتخابه وكرر التذكير به عقب فوزه وفي أكثر من لقاء وأمسية رمضانية محل انتظار الناس وحجر آمالهم وطموحاتهم مدركين بفطرتهم أن إمكانات اليمن في الوقت الراهن، وإن كانت محدودة وموارده ضعيفة وتحدياته كبيرة تبقى آفاق تطوره محكومة بالاستخدام الأمثل والرشيد لتلك الموارد والتوظيف المتوازن في مشروع نهضوي متكامل لجميع طاقات وأفراد المجتمع وقواه السياسية والمجتمعية من خلال الآتي:

تبني برنامج وطني شامل يؤهل اليمن بكل مكوناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ليكون شريكا قادرا على تحمل مسؤولياته تجاه احتياجات العصر ومتطلبات عالم لا يحترم إلا القادرين على إنتاج قيم الحضارة العصرية. وهذا يتطلب تغييرا شاملا في كل مناحي حياتنا، والعمل من أجل أن يكون اليمن شريكا فاعلا مع جيرانه ومع محيطه الإقليمي والدولي ووفيا لكل التزاماته وفي صدارتها الالتزام الصارم بحقوق الإنسان.

وتبقى المحليات بشكلها الحالي القابل للتطور والتوسع محل إقبال المواطن ومصدر أمله بالمشاركة الفاعلة في إحداث ما ينشده من تغيير.

الانتخابات اليمنية.. المعنى والمبنى

عبدالباري طاهر

لا أعرف لماذا نحن اليمنيين قساة حد الجلوزة في جلد الذات، وسخيون حد الإفراط في الكلام المهل والمكرور عن المعجزات والمنجزات. قساة في جلد الذات على صعيد القول وطيعون تحت الاستحذاء في اتباع وطاعة ولي الأمر المتغلب "من قويت شوكته وجبت طاعته".

عندما جرت انتخابات العام 99 الرئاسية تحولت إلى مسخرة وهُزء- وإنها لكذلك- فقد كانت مجرد استفتاء أو بيعة أو تجديد ولاء على قاعدة شرعية "من تزوج أمنا فهو عمنا". وهي وإن صدرت في المغرب العربي المالكي إلا أنها قد عمت البلاد العربية وبعض الإسلامية.

للأسف كنا محقين وقساة في آن في عدم استلهام مغزى عميق ودقيق في الانتخابات "الأمثولة" للعام 99 حين نافس الحزب الحاكم الحزب الحاكم، وتبارى الرئيس صالح مع نفسه في واقع الأمر. لم نقرأ أهمية ودلالة أن يقبل حاكم آت من مضارب القبيلة وخارجاً شاهراً دبابته، أن يقبل شكلياً ويقرر -وهذا هو الأهم- بالاحتكام إلى صوت الناخب. فمجرد الإقرار- إذا ما قرئ ووظف- سيكون له الأثر البالغ؛ فما يقوله الإنسان -وبالأخص الحاكم- كاعتراف على نفسه علناً يُلزمه من الناحية الشرعية والسياسية. وقد ألزم صالح نفسه وأقر بأنه يستمد شرعيته من صندوق الانتخابات المشهرة والمعلنة لا من العصا الغليظة الخبيئة. وما كان هزلاً ومراوغة عام 99 تحول إلى جدية ومواجهة سلمية وديمقراطية عام 2006. لم يكن الأمر بعيداً عن رضا ورغبة الحاكم ولكن اللعبة كلها لم تعد بيده كالحال عام 99، ولم تكن المنافسة على سخونتها وجديتها ديمقراطية كلها. وحقاً فإن الكثير مما قالته المعارضة عن تسوية أرض الملعب، وتلغيم سجل الناخبين بآلاف الأسماء الوهمية والمكرورة والمائتة، وتوظيف الجيش والأمن والمال العام والإعلام والوظيفة العامة لصالح حزب الحكم والحاكم صحيحة، ولكن المعارضة ربما لم تدرك بقدر كاف الأثر والنقلة النوعية المهمة التي أسهمت بكفاءة في إحداثها في الواقع وهي إرغام الحكم على القبول بالزلزال الديمقراطي، والتنافس الجيد في الاحتكام إلى صندوق الاقتراع في بيئة ومنطقة تتوارث الحكم كابراً عن كابر، ويستطيع ممتطي صهوة الدبابة أن يحكم البلاد والعباد بمجرد احتلال الإذاعة والتلفزيون والقيادة العامة للقوات المسلحة وإذاعة البيان رقم واحد.

صحيح أن المعركة لم تكن متكافئة، وأن الكثير مما تقوله المعارضة صحيح ولكن تجييش الوظيفة العامة والمال والإعلام وركام الصور التي غطت جدران الشوارع، وامتدت إلى الأرياف والجبال وكادت أن تحجب ضوء الشمس، لم تكن كلها قادرة على إخفاء قلق الحكم وبرمه بالمعارضة واحتياجه إلى التلويح بالعصا الخبيئة، وتحويل الدعاية الانتخابية إلى ما يشبه الوعد والوعيد، والتلويح بالفتنة الأشد من القتل. لقد انتصر الرئيس على عبد الله صالح ما في ذلك شك، ولكن الجدل والخلاف حول النسبة التي حصل عليها. ربما لم يدرك الرئيس والقائمون على قيادة معركته -بما في ذلك أعضاء في اللجنة العليا للانتخابات- أنه كلما قلت نسبة فوزه عظمت مصداقيته وشعبيته، وظهر أثر هذه التجربة الأكثر جدية في الانتخابات اليمنية على كثرتها. فالتجربة التي بدأت هزواً عام 78 و99 قد تحولت إلى عمل جدي ومهم. ولعل الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية تضيف رابعاً إلى القاعدة الفقهية القائلة: "ثلاثةٌ جدهنَّ جد وهزلهنَّ جد: الزواج والطلاق والبيع". وتضيف اليمن والانتخابات.

لا يفيد الديمقراطية ولا العمل السياسي ولا المستقبل النظرة العدمية للتجربة رغم عيوبها وما شابها من قصور. كما أن المبالغة في هجائها وتقزيمها يصيب الناس بالقرف واليأس الذي يسميه القرآن الكريم كفراً "ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون" الآية. فالانتقاص والتهوين من شأن التجربة كالمبالغة في تزكيتها وفرادتها وطهرانيتها تؤدي إلى نتيجة واحدة هي الوأد والتعقيم (بمعنى: الإصابة بالعقم). وإذا ما أردنا معرفة سر انتصار الرئيس صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام الموصوم بالترهل والفساد والاستبداد فلا بد من قراءة حال المجتمع اليمني وتعقيدات تركيبه المجتمعية ذات الجذر التقليدي، والقشرة الحداثية الملتبسة والمزدوجة.

إن البكاء على أطلال تزييف الانتخابات، والحديث المسهب عن احتكار السلطة واستقوائها بالجيش والمال العام والوظيفة، على صحته، لا يدرك عمق المأساة المتجذرة في مجتمع تصل فيه الأمية 70% في الرجال، وأكثر من 80% في النساء، ويلف الفقر بجلبابه الأسود غالبية مواطنيه، ويسكن أكثر من ثلثيه في الريف حيث تسود الأمية والفقر وهما أعظم أنصار الفساد والاستبداد، ورفض الحداثة والتمدن والحرية.

فالأمية -بمعنييها: الأبجدي والمعرفي، وغلبة مجتمع تقليدي مؤزر بالسلاح، ومدجج بالأمية والفقر المدقع- هي السلاح الفتاك بيد الاستبداد والفساد ولن يكون الانتصار في معركة الحرية الديمقراطية بدون تحديث المجتمع وتطوير البنية التقليدية والقضاء على الأمية الأبجدية والمعرفية وهي رسالة الحكم والمعارضة على حَدٍّ سواء.

كثيرون منا قد قرأوا أجواء ما قبل "الحسم الانتخابي" بنوع من الرغبة والتمني. وإذا كان فوز صالح مؤكداً فإن الريبة في النسبة تظل حقيقية ولها مبرراتها. أما فوز المؤتمر بالمحليات- إلى جانب الشك في النزاهة بالأساس- فإنَّ الأمر الأهم أن المحليات لا تعني المواطن كثيراً فإلى جانب شكليتها وسيطرة المركز الصارم عليها فإنها في الماضي لم تحقق شيئاً. ويكفي أن ندرك أن اليمن التي يجري فيها تنافس جدي وحقيقي على منصب رئيس الجمهورية لا يسمح قانونها بالتنافس على مركز المحافظ أو مدير الناحية أو مدير الجامعة. وينص الدستور على تعيين هؤلاء من هرم السلطة التنفيذية. وهو ما يجعل التنافس عليها غير ذي بال، وفوز المؤتمر فيها مردهُ ارتباط الانتخابات فيها بالرئاسة وارتياب بالنزاهة. والأهم عزوف الناس عنها. نجاح صالح الكاسح مرده، إضافة إلى ما تقوله المعارضة، إلى طبيعة البيئة اليمنية القاسية والأمية الفقر والشمولية، ومقدرة صالح على استغلالها أسوأ استغلال بما في ذلك قضية الأمن والصومالة والتهديد بالمجهول.

ولـ"إبن شملان" تحية ود وعرفان لشجاعته وصدق توجهه والأنموذج الذي قدمه.

صالح فاز وبن شملان لم يخسر

أحمد الزرقة

فيصل بن شملان اسم لن ينساه أبناء اليمن أبدا ،عبر عن نفسه بهدوء واتزان لم يسب أو يشتم أو يجرح ، ولم يشطح في خطاباته " ما أجمل أن يشبه المرء ظله ".

لم يجد خصومه ما يقدحون به شخصه أو نزاهته وعفة يده ، و لسانه وسيرته العطرة أحبه البسطاء والعامة واحترمه خصومه واختاره المتنورون رمزا لأحلامهم وهمومهم ورأوا فيه خلاصا لعذاباتهم وهم جيل محمل بالهزائم والنكسات.

بن شملان الرجل السبعيني مثل أنموذجا للإرادة الصلبة والتطلع نحو المستقبل من أجل التغيير نحو ما يعتبره الأفضل ، خاض تجربة ولا أروع بأداء رجل الدولة في تصريحاته ومقابلاته ومهرجاناته الانتخابية، تحلى بقدر كبير من المسؤولية تحدث بكل احترام عن خصمه ولم ينجر وراء الحملات التي شنت ضده، رمى بقذارة السياسة وراء ظهره ولم يلتفت إليها ربما لأنه يؤمن بأن وجود عينيه في مقدمة رأسه تعني النظر للأمام والتطلع نحو المستقبل الأجمل الذي حلم به وقطع الخطوة الأولى في ذلك المشوار الذي لم يكن مفروشا بالورود وبقدر وعورته أظهر الرجل جلدا لا يتحلى به الكثير ممن يصغرونه سنا ويملأون الدنيا ضجيجا على طريقة "أسمع جعجعة ولا أرى طحينا ".

دخل التاريخ من أوسع أبوابه وهو الباب الذي خشي غيره أن يدخله، حاول التغيير وتحدث عن طموحه وطموح ملايين الطامحين قدم رؤية جيل أراد تقديم تجربة لم تتح له الظروف فرصة تحقيقها.

لم يخسر، بل فاز وكسب احترام الملايين قال العديد من المراقبين إن ما حصده من أصوات كانت انجازا كبيرا ومنحت له لشخصه بعيدا عن ضجيج أحزاب المشترك ولو كانت هناك حملة أكثر تنظيما لربما حصد ضعف تلك الأصوات.

• صالح

• بن شملان

انتهت الانتخابات وتعهد الرجل المحترم أن يواصل نضاله السلمي ليس على غرار أكمل المشوار ،بن شملان يعرف جيدا قدرة منافسه ورصيده التاريخي إلا أنه كان يأمل أن يكون خصمه أقل قسوة في توجيه أصابع الاتهام نحوه واستخدام الاعلام الرسمي وجزء من الاعلام الخارجي وبعض الكتبه المرتزقة أو المقاولين عبر القارات.

صالح فاز

علي عبد الله صالح أكثر زعيم يمني حكم اليمن الموحد، سجله حافل بالانجازات لا ينكر ذلك ألا حاقد أو جاهل ، سياسي محنك من الطراز الرفيع عركته السنون وبقاء 28 عاما على هرم السلطة ، في بلد مليء بالصراعات وتسيطر عليه آفتا الفقر والأمية ليس بالشيء الهين والبسيط.

وصالح ذلك القروي القادم من سنحان استطاع ترويض شعب عرف بالقضاء على رؤسائه ولم يعرف الكثير من سنوات الاستقرار، لم يتلق تعليما أكاديميا لكنه خريج مدرسة الحياة بامتياز ، يعرف قدر الرجال جيدا ، فيه شيء متجدد ويستطيع التكيف مع جميع المتغيرات، لديه من النشاط والطموح مخزون كبير وذلك سر تجدده. يؤمن بالتغيير، لكنه يخشاه بعض الشيء ، ومع ذلك هو مستعد لأن يخوض غماره، يفكر بطريقة خاصة يتجاوز بها محيطه وبطانته الخاصة، يتخذ في أحيان قرارات ارتجالية تربك خصومه ويظن البعض أنها اعتباطية لكن شيئا فشيئا يتضح أن لاشيء في حياة هذا الرجل غير محسوب ، فهو لاعب شطرنج محترف يرتاح كثيرا لمباغتة خصمه من حيث لا يتوقع ، وفي لحظة واحدة يتحول الموقف كله من هزيمة إلى نصر.

و خلال الانتخابات الأخيرة التي انتهت بفوزه، ذهب الكثير من السياسيين إلى أن الرجل فقد بريقه، وأن شعبيته وشعبية حزبه تراجعت ورغم الحشود التي خرجت لنصرة بن شملان مرشح المشترك والتي عدها كثير منهم مؤشرا على تراجع صالح وشعبيته لم يدركوا أن تلك الجماهير أستقبلت صالح وصوتت له وكان خروجها ومشاركتها في تلك الانتخابات فيها نوع من التنفيس وتجريب شيء يحدث لأول مرة وكأن لسان حال تلك الجماهير عند صندوق الاقتراع " حبيبك الأول لا يغرك الثاني " أو ماقاله الشيخ الأحمر" جني تعرفه أحسن من إنسي ما تعرفهش" صالح إذا جني نعرفه وجه ضربة قاسية لمنافسه عشية الانتخابات باستخدامه الورقة الأمنية التي ألجمت المعارضة وشلت حركتها وقضت على جهودها وعكست قناعات الأغلبية الصامتة بأن صالح مازال صالحا للحكم للمرحلة القادمة. صالح حاول تقديم برنامج جديد ويبدو أن الرجل مل من ضجيج الشعارات والخطابات فكان يكتفي بخطابات لاتتعدي الدقائق الخمس في رسالة ربما يكون مفادها أن المرحلة القادمة ستشهد الكثير من العمل والقليل من الكلام. هل فاز صالح في الانتخابات الرئاسية؟ نظريا نعم فاز بنسبة 77،17 % لكنه لن يتقرر ذلك الفوز عمليا إلا بإنجازه ما وعد به ناخبيه. والأيام القادمة هي الكفيلة بتوضيح أن صالح فاز وأن بن شملان الذي حرك كرة الثلج لم يخسر وأن الرابح الأكبر هو اليمن.

تهنئة وعتاب للرئيس صالح

عـارف أبـو حاتـم
arefabuhatem@hotmail.com

تهنئتي للرئيس علي عبدالله صالح بفوزه بولاية رئاسية أخيرة لن تخلو أبداً من نقاط عتاب هو الأقدر على استيعابها وفهمها، انطلاقاً من فطرته الإنسانية القروية، إلى الصفة الشرعية كرئيس لوطن وشعب، مروراً بخبرته السياسية، وقدرته في التعامل مع الأزمات، وإدارة المتناقضات، بصرف النظر عن ناتج هذه الإدارة من وجهة نظر فرقاء العمل السياسي، فذاك شأنهم.

لم يساور الشك غالبية اليمنيين بأن الرئيس صالح سيترجل عن صهوة الحكم، ويقيم مارشاً وموسيقى عسكرية ويسلم الحكم سلمياً للشخص المنافس إذا ما فاز في انتخابات منصب الرئاسة، وهذا الشك ليس دافعه عدم ثقة بتسليم الحكم سلمياً، وليس عجزاً عن التغيير، أو أن إدارة التزوير أقوى من إرادة التغيير،بل السبب يكمن في أن قناعة الناس لا تزال تتجه نحو الوجه الذي ألفوه وأصبح جزءاً من يومياتهم طوال (28) سنة ماضية، لذا ففوز علي عبدالله صالح بولاية رئاسية أخيرة كان محسوماً من قبل أن يدعو الناخب إلى التوجه نحو صناديق الاقتراع صبيحة العشرين من الشهر الماضي.

كان علي عبدالله صالح رئيساً شرعياً للبلاد طوال فترة حكمه منذ انتخابه من قبل مجلس الشعب التأسيسي في 17 يوليو 1978م، ثم جدد شرعية بقائه في أعلى السلطة في 1983م عقب تقديم استقالته، ثم تكررت العملية في 1987م، ثم عام 1990م بالتوافق بين الحزبين الرئيسيين المحققين لوحدة اليمن (المؤتمر الشعبي العام -الشمال، الحزب الاشتراكي اليمني - الجنوب).

ثم تجددت شرعية صالح في 1995م عند انتخابه من قبل البرلمان عقب حرب الانفصال، ثم في سبتمبر 1999م في أول انتخابات رئاسية مباشرة في اليمن، ثم هل نتوقع أن يخسر الرجل الفوز بعد كل هذه السنوات، وعلى يد شخص لم يكن معروفاً لدى عامة الناس، فمرشح المشترك رجل له حضور في ذاكرة الصفوة في المجتمع، من خلال مواقفه النزيهة والوطنية، رجل ظهر على عامة الناس لأول مرة في الثاني من يوليو الماضي مرشحا باسم أحزاب اللقاء المشترك للانتخابات الرئاسية، في مقابل رجل يعمل في واجهة ورئاسة البلاد منذ 28 سنة.

فاز بوش الابن برئاسة الولايات المتحدة في مواجهة آل جور نائب الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، مع أن الأول كان مجهولاً مغموراً يعرف باسم "دوبيا" العابث السكير، وجاء أسمه مرشحاً عن الحزب الجمهوري كآخر الأوراق، بعد اعتذار ديك تشيني (نائب الرئيس حاليا)، ودونالد رامسفليد (وزير الدفاع)، وكولن باول (وزير الخارجية السابق)، فاز "دوبيا" المجهول بنسبة (51%) من أصوات الناخبين وخسر من كان نائباً للرئيس، ومعروفاً للجميع.

كان من الممكن أن يحدث شيء مماثل في اليمن لو أن عمر ديمقراطيته يقترب من الـ 200 عام، كما هو شأن الديمقراطية الأمريكية.

ولو أن مستوى الوعي لدى الشعب اليمني، يماثل نظيره الأمريكي.

ولو أن نسبة الأمية الأكثر من (60%) لدينا تتحول إلى صفر بالمائة كحال الأمية الأمريكية،أو حتى الفلسطينية.

ولو أن القضاء والإعلام والتشريعات وخالد الشريف والجندي، و....

ولو أن الجهاز المركز للرقابة والمحاسبة، واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، ومجلس النواب، و...

ولو أن وزارة المالية والبنك المركزي، ولجنة شئون الأحزاب، و...

ولو أن منظمات المجتمع المدني خالية من أمراض الحزبية والابتزاز والمتاجرة باسم المجتمع، و...

ولو أن المرأة اليمنية تعرف قيمة صوتها، والمجتمع معافى من ثقافة الذكورة البحتة، و...

ولو أن المؤتمر الشعبي العام قادر على إنتاج بدائل، وكاست ليس فيه "مالنا غير علي"، و....

ولو أن شيئاً من هذه حدث لكنا بالأمس نستمع للرئيس اليمني الثاني عشر وهو يؤدي اليمين الدستورية!!

لكن بما أن حالنا هذا هو، وواقعنا لا يزيد طينه بلة غير عجز وفضائح المعارضة، فقد وجدنا أنفسنا مع ملايين من الشعب ننشد: "مالنا غير علي". بحماس ليس له ما يبرره.

وبما أن الرئيس صالح سيظل في منصبه من دون خوف، وبإرادة الشعب، وبشرعية دستورية غير منقوصة، فلماذا حدثت كل تلك التجاوزات في حملته الانتخابية وهو الغني عنها؟!!

وهذا ما سأقف أمامه قارئاً ومعاتباً ومخاطباً الرئيس صالح:

أولاً، تابعت وقرأت واستمعت -عن عمد- لكل تصريحات منافسك مرشح المشترك للرئاسة المهندس فيصل بن شملان، وكان كلما سئل عنك يقول: الأخ علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام، يصفك بـ"الأخ" وأنت تصفه بـ"المستأجر".

يا سيدي هذا الرجل لم يأتو به من سيرلانكا أو كينيا ليترشح للرئاسة في اليمن، وليس من قوات المرتزقة، ومنذ انطلاق حملته الانتخابية في الـ(23) من أغسطس وحتى المؤتمر الصحفي الأخير في الـ(26) من سبتمبر الماضي لم تصدر عنه كلمة نابية، أو عبارة غير لائقة، حتى وهو يتحدث عمن وُصف بالإرهابي "حسين الذرحاني"، قال: أعتذر أن أقول إنه ضايقني في حراسته بشكل مريب، إلى حد أن اضطررت أن أوقف سيارتي ذات مرة وأنزله منها.

ويجب أن نلاحظ هنا أن بن شملان يتحدث عن الرجل الذي فعل به ما لم يفعله الخليل إبراهيم بأصنام قومه، ويقدم كلامه بـ "اعتذر".

ثانياً: الرجل الفاضل المهندس فيصل بن شملان لا يقل وطنية ونزاهة عن كثير من النماذج اليمنية العظيمة، أمثال عمر الجاوي، وجار الله عمر، ويحيى المتوكل، ولندع سيرته تحدثنا عن شيئين اثنين:

الأول، استقالته من منصبه في أعلى وزارة النفط في مارس 1995م بسبب عدم تنفيذ تصوره وخطته للعمل،وهو الخبير في اقتصاديات النفط،لم يستطع العمل مع نافذين ووسطاء، فقرر الانسحاب بهدوء، والعودة إلى قريته (السويري) بحضرموت، أليس في ذلك موقف نزيه، وهو القادر على أن يهبر هبرته ويرحل.

الشيء الآخر استقالته من عضوية مجلس النواب في العام 2001م احتجاجاً على تمديد المجلس لنفسه لسنتين أخريين، وربما القارئ سيعرف لأول مرة أن عضوية اليمن مجمدة في تجمع دول الديمقراطيات الناشئة، بسبب تمديد البرلمان اليمني لنفسه.

(عندما رأى الرئيس كلنتون أن راتب الرئيس الأمريكي لا يتناسب مع حجم الدور الذي يقوم به قرر رفع هذا الراتب من 230 ألف دولار إلى 400 ألف دولار سنوياً، على أن ينفذ القرار ابتداءً من الرئيس الذي يليه، لم يقرر نفسه كما فعل البرلمان اليمني).

وهنا أسأل ألم يكن بن شملان هو الأكثر وطنية وحرصاً على سمعة الوطن داخل هذا المجلس (الموقر)!!

وبأسف بالغ نجد من أنصار الأخ الرئيس من وصف تلك الاستقالتين بالتهرب من المسؤولية، والخيانة للوطن، والانفصام في الشخصية، بل وصل إلى حد وصف بن شملان بالفاسد والعابث بالمال العام!!.

وتلك الأوصاف الملصقة برجل مثل "فيصل" لم تزد الرئيس صالح شيئاً، فقد كان غنياً عنها،وكارهاً لها، لولا جهالة وسوء تقدير بعض أنصاره.

ثالثاً: رجل بحجم وقامة وسن المهندس الفاضل فيصل بن شملان (72) عاماً، هل نتوقع منه أن يترشح للرئاسة طمعاً في مغنم، أو بحثاً عن وجاهة، ومكانة، أو تخطيطاً لتسليم البلاد لقوى الخارج - كما أشيع -، أو آلية لنهب البنك المركزي، لا، حاشاه، وحاشاك سيدي الرئيس من أن تفكرا بشيء من هذا.

ما دفع بن شملان للترشح هو ما شهده من حالة موات بطيئة للديمقراطية اليمنية، ونظر الناس للحاكم على أنه ظل الله في أرضه، لا يجب حتى الحديث عنه، فضلاً عن تغييره، ثم تنبيه المواطن إلى قوة سلاح "الصوت الانتخابي"، وهذا ما حدث.

فالعجلة الديمقراطية في اليمن شهدت قفزة نوعية على مستوى المنطقة العربية، ومنصب رئيس الجمهورية تحول في نظر الناس إلى درجة وظيفية يؤديها رجل قادر الشعب على إسقاطه في أي لحظة، والأهم من كل ذلك أن بن شملان تحمل وتلقف كل ما قيل من السلطة والمعارضة من أجل التأسيس لثقافة الديمقراطية، ووضع المداميك القوية لمرحلة وجيل ومستقبل سيأتي.

فألف تحية، وشكر،وانحناء وإجلال وإكبار وامتنان للرجل العظيم المهندس فيصل بن شملان؛ لأنه دفع بعجلة الديمقراطية اليمنية إلى مراتب متقدمة، ولأنه أسس لمرحلة قادمة، ولأنه ظل صامداً متماسكاً في وجه كل ما قيل، ولأنه كشف هشاشة السلطة والمعارضة، ولأنه اسقط أقنعة كثيرة كنا مخدوعين بها، ولأنه أظهر و جوهاً جديدة نحن بحاجة إليها.

وألف تحية وشكر وتهنئة للرئيس علي عبدالله صالح لفوزه أولاً، ولإخضاعه منصب الرئاسة للمنافسة الديمقراطية ثانياً.

إشارة حق:

الأخ علي عبدالله صالح رئيس اليمن شعباً وأرضاً نود إبلاغكم بأن الواجهة الرئيسية لموقع وزارة الدفاع الإخباري (سبتمبرنت)، تظهر في أعلاه صورة لرجل شريف من أبناء شعبك هو المواطن فيصل بن شملان، ومن خلف صورته يطل "حسين الذرحاني" بوجه لئيم، وفي أسفل الصورة كُتب: صورة الإرهابي حسين الذرحاني. ولو أراد الزملاء في (سبتمبرنت) صورة منفردة للذرحاني لما عجزوا عن ذلك.

فأرجو أن تأمروا بإزالة تلك الصورة، حتى لا نجرح مشاعر 1.173.075 مواطناً.

مبروك أيها المشترك

محمد عبدالملك المتوكل

لم يكن لدى أحزاب المشترك وهم في أن نظاما عربياً -يمسك بالجيش أسرياً ومناطقياً ويتصرف بالمال العام دون حسيب أو رقيب، ويستخدم سلطات الدولة دون احترام للدستور او القانون أو الاخلاق او الخوف من الله أو التحسب للمستقبل، يمكن ان يسمح في نهاية المطاف لإرادة الشعب في التغيير. ومع كل ذلك كان لابد للمشترك ان يدخل الانتخابات كاستحقاق وطني، وأن يشارك فيما اسمته ام العروسة، اللجنة العليا للانتخابات «العرس الديمقراطي».

لقد أعلن رسمياً -وكما هو متوقع- فوز مرشح المؤتمر الشعبي. ولكن وبحسبة بسيطة نجد ان مرشح المشترك، نظرياً، هو الفائز؛ فمرشح المشترك للرئاسة فيصل بن شملان قد حصل على ما يقرب من مليون ومائتي ألف صوت برغم استخدام كل امكانيات الدولة ضده ترغيباً وترهيباً وكما شهد بذلك التقرير الأولي لبعثة الاتحاد الأوروبي. ولنا هنا أن نتصور النتيجة لو سارت الانتخابات متكافئة لا استقواء فيها بالسلطة ولا بلطجة مؤتمرية مدعومة.

وبصرف النظر عن ذلك لو قمنا بمقارنة بين الأصوات التي حصل عليها مرشح المشترك -في تعداد سكاني لا يتجاوز العشرين مليوناً، وبين خمسمائة الف صوت حصل عليها «أيمن نور» منافس الرئيس مبارك في تعداد سكاني يقترب من المائة مليون- لأدركنا حجم النصر الذي حققه المشترك وحجم الحراك السياسي المتنامي في الساحة اليمنية.

لا يقف ماحققه المشترك من انجاز عند حجم الأصوات، بل الأهم من ذلك أن تعميق الوعي وترسيخ الثقافة الديمقراطية في أذهان الناس وعقولهم ماكان يمكن أن يتم لولم تشارك احزاب المشترك في الانتخابات. وما كان يمكن تحريك المياه الراكدة وتجسيد حق الشعب في اختيار حكامه ومراقبتهم ومحاسبتهم واستبدالهم لو اتجهت أحزاب المشترك إلى المقاطعة.. وما كان بالإمكان تعميق وعي الناس بالحاجة إلى التغيير وتحديد وسائله السلمية والديمقراطية، وتقديم البدائل لما هو قائم لولا مهرجانات المشترك وبرنامجه وبرنامج مرشحه الاستاذ الفاضل فيصل بن شملان. وما كان يمكن تجسيد روح الوحدة وإمكانية كسر الاحتكار الجغرافي لقمة السلطة، وتعميق مبدأ استقلالية رئيس الجمهورية لو لم يشارك المشترك بمرشح مستقل ومن محافظة حضرموت -مدرسة المجتمع المدني.

لقد أدرك الشعب، من خلال تسول المسؤولين ودفعهم الرشاوى والأتاوات أنه هو صانعهم وهو الذي يختارهم وهو الذي يسقطهم وهو الذي يحاسبهم.. وما كان ذلك ليحدث لولا المشاركة الفعالة والايجابية لاحزاب اللقاء المشترك.. وما كان يمكن للشعب ان يكتسب الخبرة والتجربة بالممارسة الديمقراطية، ويكشف أساليب التزييف والتضليل والتحايل، وكذب الدعوى باحترام الديمقراطية والقبول بالخيار الحر للشعب لو لم تنزل أحزاب المشترك بمنافسة قوية وزخم جماهيري رائع بعث الخوف في نفوس المسكين بالسلطة فدفعهم لارتكاب جرائم انتخابية يندى لها جبين كل ديمقراطي في العالم.

ما كان لكوادر الأحزاب ان تعمق الشراكة فيمابينها وتعمق خبرتها وتجربتها بالتعامل مع الرأي العام وتتعلم من سلبياتها وايجابياتها لتطور من أدائها ولتقدم نفسها كبديل أفضل لما هو قائم لولا مشاركة المشترك في الانتخابات، وما كان من الممكن دون المشاركة في الانتخابات ان يدرك الناس السلوك الحضاري لكوادر المشترك التي رفضت ان تجر إلى استخدام ا لعنف والتزمت شعار النضال السلمي والديمقراطي.

ما كان للشعب -لولا مشاركة المشترك- أن يضع اليوم المرشح الفائز رسمياً وحزبه في الزاوية وتحت المجهر.. اليوم كل مواطن يمني ذكراً أو أنثى من صعدة حتى المهرة، داخل اليمن وخارجه يراقبون المرشح الفائز وحزبه هل سيفون بوعودهم؟ هل سينفذون برنامجهم؟ هل سيدخلون مرحلة الوفاء بما قالوه واعلنوه وكتبوه، أم أنهم سوف يستبدلونه بافتعال الأزمات؟ واختلاق المعارك الدنكشوتية التي تبدد ولا تصون تفرق ولا تجمع، تزيد اليمن ضياعاً وتزيد اليمنيين فقراً وحزناً.

جاء في برنامج مرشح المؤتمر أنه سوف يخفض سنوات الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس، وأنه سوف يجعل مجلس الشورى منتخباً، وأنه سوف يعدل قانون السلطة القضائية بما يضمن الاستقلال التام والناجز للسلطة القضائية، وأنه سوف يعدل قانون السلطة المحلية، بمايجعل المحافظين والمدراء منتخبين لا معينين وبما يجعل من السلطة المحلية اداة فاعلة وبصلاحيات حقيقية.. هذا ما وعد به، لننتظر مشاريع القوانين الجديدة التي سوف تقدم إلى مجلس النواب في اجتماع قادم ولا يتطلب كل ذلك اكثر من شهر أو شهرين فالحزب حزب الأغلبية والرئيس رئيس السلطة التنفيذية ولا عذر بعد ذلك.

قال مرشح المؤتمر الفائز بالرئاسة في مهرجانه في صعدة إنه سوف يقضي على الفقر والبطالة في سنتين! لنرى كم في كل شهر سوف يشبع فقيراً ويشغِّل عاطلاً وحتى لا تكتمل السنتين حتى تعلن اليمن بلداً خالياً من الفقراء والعاطلين.

يرتبط بالفقر الفساد والفاسدون وقد وعد المرشح الفائز وحزبه أنهم سوف يشنون عليه حملة شعواء وحرباً لا هوادة فيها! دعونا نرى وسنلمس ذلك خلال الأيام القادمة من خلال مؤشرين:

الأول، نوع الأداة التي سوف يختارها المرشح الفائز لإدارة الحكم، ما تاريخها؟ ما نزاهتها؟ ما كفاءتها؟ ما معيار اختيارها؟

المؤشر الثاني، مَن من كبار المحسوبين على النظام، القطط السمينة، من الفاسدين والمفسدين الذين سوف يحالون إلى القضاء؟ لتعود اموال الفقراء إلى الفقراء؟ «فما جاع فقير إلا بماتمتع به غني وما رأيت نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق ضائع» كما قال امير المؤمنين علي كرم الله وجهه.

مرحى مرحى أيها المشترك لقد قدمت خدمة لوطنك، ورفعت سمعة بلدك، وطورت من وعي شعبك، وجذرت ثقافة الديمقراطية في تربة قطرك، ووضعت منافسيك وانصارهم تحت المجهر فإن عملوا خيراً فلك فيه نصيب وإن عملوا شراً اسودت وجوه اولئك الذين امتطوا الحصان فرماهم من شاهق «ومن عمله بيده ياحريق كبده».

ليس امامك أيها المشترك سوى مواصلة المسير «ومسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة» ولقد سرت خطوات.

تحية للرئيس علي عبدالله صالح؛ فلولا شجاعته وبعد نظره ما كان يمكن ان تشهد اليمن -في هذه المرحلة- هذه الحملة الانتخابية الرائعة.. و لولا تواضعه ما كان يمكن أن يقبل بغير نتيجة عربية لاتقل عن 99.9٪.

«ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب»صدق الله العظيم.

الرئيس يفوز بـ77.17٪.. مؤسسة النقل البري بـ7 باصات فقط

■ كتب - صالح الحميدي

الكثير من القطاعات الانتاجية والخدمية سقطت في براثن الخصخصة «الموجهة».. كانت ترفد خزينة الدولة بالملايين بيعت بملاليم فـ«الفندم عايز كده»..

شهية أكلة أصول القطاعات الربحية الدسمة، الذي يصيبهم ذكر القطاع العام بالزكام و«العطاس»، مازالت مفتوحة وعيونهم «المفنجلة» مصوبة تجاه رصيف المؤسسة العامة للنقل البري. كل المؤشرات تؤكد ان «حاخام» الخصخصة «يمم» وجهته صوب «كبينة» هذه المؤسسة. فأول الطريق للوصول إلى «فرزة» الخصخصة يبدأ من «محطة» لاهمال المدروس و«المتعمد» الذي تحرص الحكومة على السير فيه «وتعبيد» أي نجاح يقف أمهاما.. خط الوصول إلى الخصخصة يمر أيضا في المنعطف المؤدي إلى التنكيل بالموظفين متفرع عنه اللف والدوران الذي «يدهس» العملاء والزبائن ويطفش بقايا المنتفعين من هذه الخدمة وصولاً إلى اجبار «عجلات» المؤسسة على التوقف امام «مطب الخسارة» ووضعها امام «عربة» الرأي العام كمؤسسة غير قادرة على المشي» إلا «بالدهفة» وبالتالي هي بعرفهم «خردة» ويجب التخلص منها «بدفعها» على طبق من ذهب إلى «فم» دراكولا الخصخصة الجاهز لإلتهامها بهبرة واحدة وهو يردد «هل من مزيد.. با بخت من نفع واستنفع».

صور تطفيشية

اكثر من ساعتين والركاب المتجهون إلى محافظة تعز «معطلين» في صالة المؤسسة بانتظار «معطلهم» الموظف حدد على تذاكرهم موعد الحضور وساعة الانطلاق وهدد في بند من بنود التذكرة بأن المؤسسة غير مسؤولة عن الراكب الذي يتأخر عن موعد الرحلة، لكن الوقت ظل يتسرب والسخط يزيد من سرعته، والاصوات ترتفع لترسل زخات متفرقة من «بنزين» الغضب الذي كان يشتعل احيانا ليكون كتلاً من لهب اللعنات شديدة الانفجار.. وحده الموظف «الآنسي» يجلس في احد اركان صالة الانتضار يمضع القات ويمتص غضب الركاب الهائجين.. وقد علق على «ترسة» مؤخرة لسانه جملةواحدة «الباص سيصل بعد خمس دقائق انتظروا».

يتجاوز الوقت المدة المسموحة ويصعب على الجميع «فرملة» الاحتجاج الذي يجتاح الركاب ويعدي «خطي عبور المشادة الكلامية إلى رصيف تحميل الموظفين مسؤولية ما يحدث.. وهنا يرفع الآنسي ومعه زميل آخر اشارة ممنوع «التجاوز» ويأتي صوت من الداخل «اللي يشتي ينتظر هذا نظامنا واللي مش عاجبه يأخذ فلوسه والباب يفوت جمل» يحاول اضافةالمزيد من التفاهات التي تؤجج الموقف «فيبنشره» صوت احد الركاب «هاتوا حقنا انتو مش ناوين ترسونا على بر.. انتو تشتغلوا مع شركات القطاع الخاص لتدمير هذا القطاع»..

يسخن الوضع ويتكاثر المحتجون فينبري الموظف الذي يقف خلف شباك التذاكر مخاطباً الركاب: «يا أخوة روحوا عند المدير نحن هنا مجرد عبد المأمور» راكب آخر يتسائل وقد ضج المكان

بالفوضى: «صحيح يا جماعة من هو المسؤول عن هذا الوضع الذي وصلت إليه المؤسسة» موظف متجول كان يقف في الممنوع ينبرى بالاجابة اسألوا المدير.. اسألو الوزير وأسألوا باجمال.. هؤلاء وحدهم من بيدهم الاجابة على هذا السؤال وهم وحدهم بيدهم قرار إهمال أو انعكاس هذه المؤسسة ولو تسمح «وخر افسح» خلينا اخرج اشقي على العيال.

مأدبة عمك علي

في العاشرة يصل الباص ولم يكلف الأخوة في المؤسسة أنفسهم الاعتذار للركاب عن التأخير.. وعن الخطأ الذي وقعوا فيه بل استمروا بطريق الاستهتار والتجاهل واللامبالاة كونهم قد تعودوا دائما بأن لا يبحثوا عن معالجة اخطائهم وإصلاحها بقدر ما يهتموا بالتبريرات المانحة التي يحرصون على إلباسها ثوب الصدف والجدية.

.. تصوروا بعد كل هذا التأخير والانتظار يأتون بكل بساطة ويعلنوها بهدوء «الباص كان في القصر الجمهوري ينقل ضيوف رئيس الجمهورية المدعوين لمأدبة العشاء والمباركة له بالفوز بنسبة ٪77.17»، اتهموا رئيس الجمهورية وحملوه ذنب بقاء الاطفال الرضع والشيوخ والنساء في العراء، رموا عن انفسهم «التقصير» وصدموا الركاب بهذا القول واصابوهم بالسكتة الاجبارية. ومع ذلك لم تنته المشكلة.. فما ان صعد الركاب حتى كانت مشكلة الجلوس على المقاعد في انتظارهم.. اذا كان الرئيس قد حرص على أن يكون عدد المدعوين إلى مأدبته بعدد مقاعد الباص، فإن الأخوة خالفوا ذلك حيث كان عدد التذاكر المقطوعة اكثر من عدد المقاعد. ستة من الركاب وجدوا انفسهم «فائض».. وأخرون ارقامهم محجوزة.. والسياغي، موظف في المؤسسة يصرخ هنا «ويشطح» هناك. ينقل هذا إلى المقدمة ويأمر آخر بالعودة إلى المؤخرة فيحول الباص إلى «سوق ملح» مصغر وكتدليل على الهوشلية والاهمال.. يتحرك الباص ويتخطى بير عبيد وفجأة يصرخ راكب على السائق: «مالك رايح فين» السائق: «رايح علي تعز».

الراكبان «عفواً على جنب نحن نريد الباص اللي رايح سيئون» يتوقف الباص وبدون ادنى شعور بالمسؤولية أو البحث عن المتسبب ومحاسبته خاصة ان هناك ستة ركاب حرموا من السفر يبتسم السائق ويقول «الاخوة اصحاب (CNN) ينزلوا».

يواصل سائق الرحلة وهو يستعرض مهاراته في الكلام وكيف وصل إلى القصر الجمهوري وكيف رفض حرس القصر السماح له بالدخول لكي يتوضأ وكيف «فحط» وتعشى في المعطم..

وبدأ يردد «الساكت عن الحق شيطان أخرس» لا احد يدرك المغزى من هذا القول ومن هو المستهدف ويتبعه بما يقول آخر« ان لقيتك بالمليحة او رجعنا لك بالخيبة» في اشارة «خضراء» لاتقبل إلا تأويلاً واحداً هو ان الركاب ما كانوا ليركبوا باص المؤسسة لولا انهم لم يجدوا التذاكر في شركات القطاع الخاص.

يحاول السائق تقليد النظام الصارم الذي تسير عليه الشركات المنافسة «الخاصة» فيرحب بالركاب، بعد ان يكون الباص قد قطع سبعة كيلو مترات «اهلاً بكم إلى ديوان عمكم علي» وقبل ان يحذر من التدخين في الباص يقول «ممنوع الجنابي والسكاكين لأننا مسايكين».. تهريج من غير معنى.. ولكي يؤكد للجميع انه كان فعلاً في القصر الجمهوري وقريب من مركز صنع القرار نقل لنا بشرى سارة وهي، ان قائد المسيرة الرئيس علي عبدالله صالح قد وجه الجهات المختصة والمعنية بضم النقل البري إلى المجالس المحلية.. ثم خاطب الركاب: «بمناسبة هذه البشرى هل تريدون هواء «نصراني» يقصد التكييف او هواء طبيعي» فلم يرد عليه احد.. انشغل الركاب بالحديث مع بعضهم وتفرغ كاتب هذه السطور لتهوين امر الرحلة على زميله منصور الجرادي الذي انتابته نوبات غثيان منذ الوهلة الاولى لدخول صالة الانتظار.

مشاهد

في الوقت الذي تسعى شركات النقل الخاص لتعزيز مكانتها و توسيع قاعدتها في زيادة اسطولها وإدخال المزيد من الخدمات التي تخدم الركاب..

تكشف معلومات مؤكدة ان المؤسسة العامة للنقل البري تسير بعكس هذا الاتجاه فأسطولها قد انكمش وانقرضت العديد من الباصات ولم يسلم من حوش الخردة إلا سبعة باصات تؤدي أعمالاً خارقة، فهي تستخدم في المهرجانات الشبابية والفعاليات الانتخابية والأعراس الجماعية ومأدب العشاء والغداء.

وعندما تنتهي من كل هذه الالتزامات تتكرم المؤسسة وتسمح لها «بالتنكيل» بالركاب.

زيارة واحدة إلى صالة الانتظار في المؤسسة التي تزينها كراسي « تجميع» انتزعت من باصات المؤسسة، ومقارنة هذه الصالة بصالة الانتظار في الشركات المنافسة كفيلة بأن تكشف لك حجم المسافة التي قطعها أعداء القطاع العام لقطع دابر المؤسسة وإخراجها من خط السير.

وأخيراً: وليس آخراً، فما زالت الرحلة مستمرة تصوروا أن الاخوة في المؤسسة نسوا أو تناسوا وهم يتفقون مع احدى شركات الهاتف النقال على طباعة التذاكر ان يسجلوا عنوان المؤسسة وفروعها على التذاكر واكتفوا بتسجيل ارقام الهواتف التي دائماً تصدمنا بعبارة «الرقم مقطوع من قبل الادارة لحين سداد الفاتورة».

عدد جديد من المستقبل العربي

■ صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية العدد 331 الخاص بشهر أيلول/سبتمبر 2006 من مجلة «المستقبل العربي»، ويمكن الاطلاع عليه في موقع المركز على الإنترنت: www.caus.org.lb.

تضمّن العدد الدراسات التالية: «حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها» لـ خير الدين حسيب، و«الولايات المتحدة وتزويق السياسية الإنفرادية: من خريطة الطريق إلى الفصل الأحادي فإلى خطة أولمرت» لـ نصير عاروري/ ترجمة: منير العكش، و«الأساس التعاقدي لحيازة السلطة: مدخل فقهي» لـ محمد أمزيان، و«الصراع على القيم: أزمة المعرفة الإنسانية بين الغرب والإسلام» لـ رضوان جودت زيادة، و«أبعاد الحصار على الشعب الفلسطيني» لـ يوسف خليفة اليوسف.

أما ملّف العدد فهو بعنوان: «حول العدوان على لبنان» واشتمل على: 1 - السيرة الذاتية للسيد حسن نصر الله 2 - حوار مع المفكر نعّوم تشومسكي، 3 - دراسة أنتوني كوردسمان بعنوان: «دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله»، ودراسة ياكوف رابكين: «استخدام القوة في التقاليد اليهودية وفي الممارسة الصهيونية».

وفي باب آراء ومناقشات مقالتان: «العراق المقاوم وحديث صريح عن أخطار الفرقة لـ باقر ابراهيم» و«وحدة العراق في هويته العربية - دعوة إلى استراتيجية تناهض نظرية المكونات الثلاثة» لـ فوزي الراوي.

وفي باب «كتب وقراءات» مراجعات لثلاثة كتب: «حرب الكلمات: اللغة والصراع في الشرق الأوسط - تأليف ياسر سليمان» لـ أحمد عزم، و«علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الـ21» تأليف سعد حقي توفيق لـ جاسم يونس الحريري، و«تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971» تأليف نور الدين بن الحبيب حجلاوي لـ محمد جمال باروت، فضلاً عن كتب عربية مختارة من إعداد قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية وكتب اجنبية مختارة لـ سمير كرم.

وفي العدد أيضاً، تحية للمؤرخ الراحل نقولا زيادة كتبها عبدالإله بلفزيز، وبيان المؤتمر القومي العربي حول الحرب الإسرائيلية على لبنان، والبيان الختامي لمؤتمر القاهرة الرابع للحملة الدولية ضد الاحتلال الأمريكي والصهيوني، وموجز يوميات الوحدة العربية، وببليوغرافيا الوحدة العربية.

ومن مجلة العلوم السياسية

■ وصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية العدد الحادي عشر/ صيف ٢٠٠٦ من «المجلة العربية للعلوم السياسية»

وتضمن افتتاحية بقلم علي الدين هلال و خمسة أبواب هي:

١- تجارب عربية في الديمقراطية، وفيه ثلاث مقالات:

أ- المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا (الدروس المستفادة) امحمد مالكي

ب- النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر محمد السيد سعيد

جـ- حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحوّل الديمقراطي محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر. بومدين بوزيد

٢- دراسات، وفيه دراستان

أ- الأمن الإنساني: عناصر استراتيجية معاصرة للتسامح انطوان مسرّة

ب- الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل. عصام نعمة إسماعيل وعلي مقلد

٣- آراء وفيه مساهمة بعنوان: «التمييز بين المقاومة والإرهاب: وجهة نظر قانونية». هاني الدحلة

٤- كتب، وتضمن مراجعتين أ- نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش (هانز بليكس) صباح ياسين

ب- الهجوم القادم: فشل الحرب على الإرهاب والاستراتيجية الفضلى (دانييل بنيامين وستيفن سايمون) كميل حبيب

٥- نشاطات وتضمن تقريراً عن: ندوة «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق».

إضافة إلى «يوميات عربية ودولية مختارة» وببليوغرافيا مختارة».

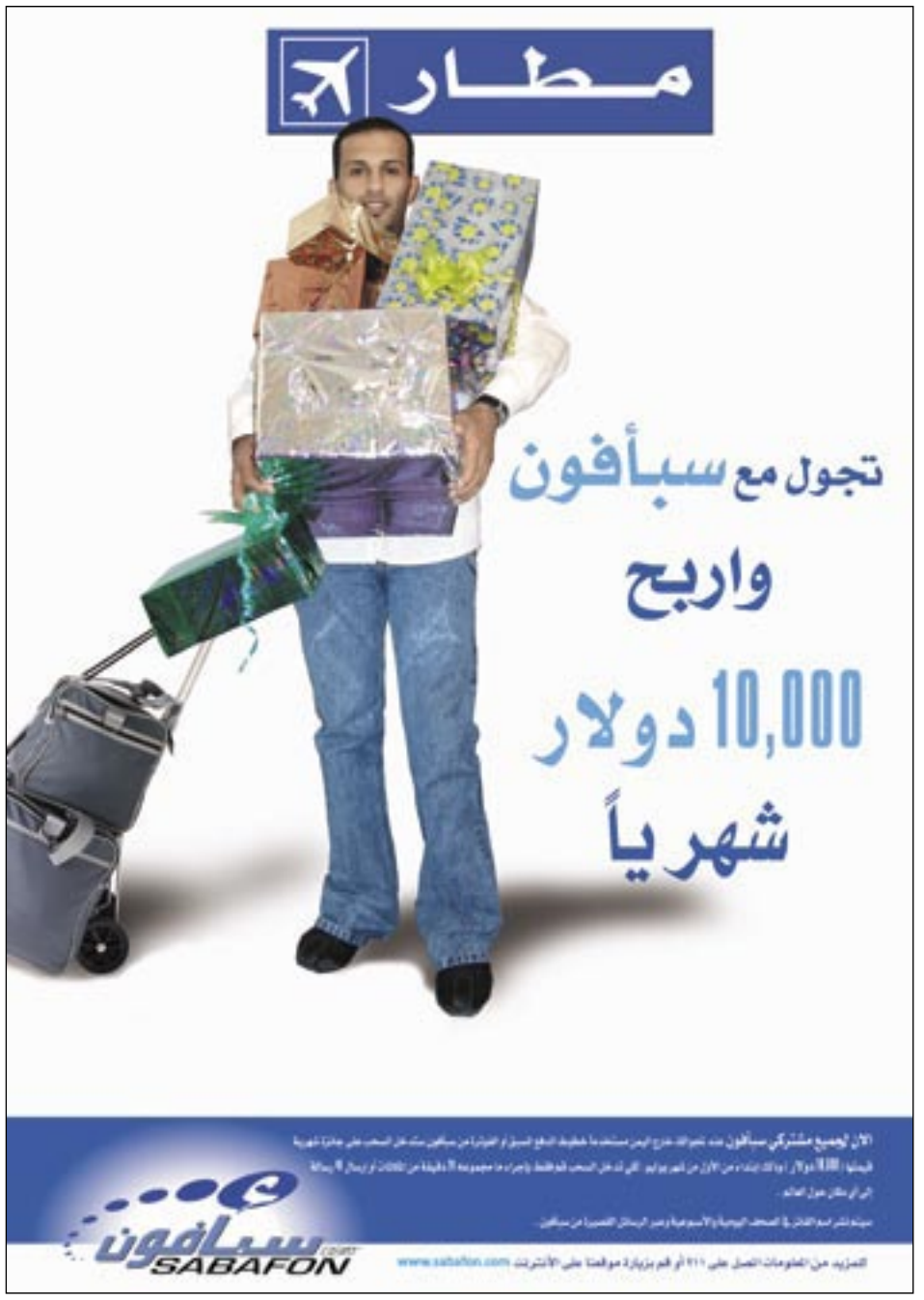

مــن أجــل حمايــة الديمقراطيــة..

قضايا ما بعد الانتخابات على طاولة المعارضة والموالاة

انتهى المشهد الانتخابي وعاد كل يمني إلى طاولة حياته اليومية.

لسنا في لوس أنجلوس أغلى ولايات الدنيا، ولا في شيكاجو حيث ترتبط الانتخابات بفساد يومي لولاية الصناع المهاجرين. كما أننا لسنا في لندن حيث يتولى الحزب إعلان نهاية زعمائه، حدث هذا مع زعيمة المحافظين "مارجريت تاتشر"، ويحدث اليوم على طاولة توني بلير العمالي.

بل ولا حتى في قرى الجنوب اللبناني أو مخيم جنين الفلسطيني، حيث تتولى البلديات إدارة يوميات الناس.

نحن في محافظات يمنية لماتكتمل في عواصمها بنية نقل المياه النظيفة، فضلا عن اكتمال سفلتة شوارع الأحياء الراقية فيها.

نحن في اليمن حيث دار الرئاسة أهم وأغلى، بل والوحيدة التي تهوي إليها أفئدة مصالح الناخبين والمنتخبين. علما بأن الدار التي ترتص على أحد جوانبها "دكاكين صغيرة" يراد تأجيرها!! هي دار رئاسة يمنية وليست تشبه دار الإمارة في الكويت فضلا عن أبو ظبي أو دار الملك في الرياض حيث مليارات الدولارات تجمع وتنفق في غمضة عين.

المعنى أننا بلد "ضعيف"، ليس فقط في قدراته المالية، بل وفي بنيته التحتية أيضا.

ليست هذه هي المشكلة، فنحن نتحدث عن أكبر فاعلية سياسية في الإقليم. لكننا نتحدث عن بلد ليس للسياسة فيه أي علاقة بيوميات الناس. إلا إن كنا نعتبر أن توفير مادة نظرية لمقايل القات مهمة وطنية.

أسمع خطيبا مفوها يحذر من خلف شريط كاسيت عن مفاسد الغنى المبطر، فأعلم أنه جيء به مخفورا في ذلك الكاسيت إلى بلد مختلف عن بلده، ومع ذلك يجد له رواجا، حيث يستمتع فقراء القوم بالاستماع لتحذيرات لأغنياء ليس بينهم لهم مثيل. (ترى كيف يمكن مقارنة ممتلكات مجموعة هائل سعيد بين الحدود اليمنية مع إحدى شركات بن لادن السعودية أو فقط عمار الإماراتية. يمكنني القول أن أرباح عام لناتكو أو الشركة الوطنية للألبان يمكن مقارنتها بأرباح مثيلات لهما في شهر فقط في دول الجوار).

المقصود في الحالتين القول إن مشاكلنا أيضا مقطوعة الصلة بثقافتنا إنْ الدينية، أو الإدارية أو السياسات المالية.

نبيـل الصوفـي
nbil21972@hotmail.com

إعادة ترتيب الوعي

من هنا فإن علينا وقد فاز لرئاستنا الشعار نحو "يمن جديد ومستقبل أفضل". أن نعيد بسط القضايا أمام أنفسنا، ووعينا.

وبداية فلنعترض على إصرار الرئيس الفائز، دون وجه حق القول إن اليمنيين صوتوا له خوفا من مصير يشبه العراق أو الصومال.

إن الديمقراطية هي مدخل للتنمية والاستقرار وليس للفوضى في أي بلد كان. سياد بري الصومال وصدام حسين العراق، هما من بذرا مايحدث الآن في بلديهما، هو نتيجة سياستهما التي حكما بها فلاحفظا تنمية ولا بذرا حرية.

وثانيا، لست أدري هل يحق لنا الطموح أم أننا سنجد أنفسنا بعد سبعة أعوام ونحن كما الآن؟ خطاب، ومهاترات. فيما ليس لليمني الحقيقي صاحب المصلحة – الذي هو فقير القوم وإن كان صاحب الصوت الانتخابي– سوى المزيد من المأساوية والكوارث.

شخصيا أنا متفائل. صدقني عزيزي القارئ إني كذلك. ليس بسبب "بيع ذمتي للرئيس"، ولا لسذاجتي. ولكن لأني أريد أن أكون كذلك. وأن أبقي للمستقبل مايمكنني أن أقوله. وأن لا أعتدي على الاستراتيجيين أو ضاربي الودع، فكلاهما متخصصان في الحديث عن ماوراء الغيب.

بين يدي المعارضة

بعيدا عن "تنجيم" الأعزاء في إعلام المؤتمر الشعبي العام، الذين أجد نفسي كإعلامي، بدون موقف حزبي أقرب لهم هذه الأيام إلا في هذه، بعيدا عن تنجيمهم في تناولاتهم للقاء المشترك و"انهيار اليدومي"، و"صدمة الآنسي"، وتفكك اللقاء المشترك، فإني أعتقد أن على الجميع مهمات يتوجب عليه الانشغال بها.

ذكرني الأستاذ عبدالملك الفهيدي نائب رئيس تحرير صحيفة 22 مايو، بمقترحات الدكتور عبدالكريم الإرياني في آخر عهده كأمين عام للمؤتمر الشعبي العام –عبر حوار في 26 سبتمبر–. المقترحات تضمنت نصيحة أحزاب المعارضة بالانشغال بقواعدها وأدائها الذاتي بدلا من الإنشداد وراء الحاكم والاعتياش من أخطائه. ويومها هاجمه بعضنا لأنه يتوجب عليه فقط البقاء عرضة للنصح لا أن ينصح أيضا.

وجاء الوقت لنقول للمعارضة ذات النصيحة. إن مصلحة اليمن معارضة قوية حتى لو لم يشأ الرئيس علي عبدالله صالح وحزبه الحاكم. المعارضة وحدها هي الجديد الذي لم تهتد إليه بلادنا منذ تولي الإمام يحيى الحكم أوائل القرن الماضي.

غير أننا نريد معارضة معنية بوزن رغيف الخبز، وطبقة الإسفلت في الشوارع الخلفية، ومشكلات الإيجارات، ومدير عام المديرية، ومدير الأمن والشرطة. معارضة يعرف قادتها مايحدث في أروقة المحاكم، ومايتعرض له صغار التجار، ومايعانيه الباعة المتجولون. يعرفون تفاصيل الحياة في قرى ريمة، وجبال حجة، ووديان تهامة. يساندون شباب التربة لتأسيس ناد رياضي، وشابات الصلو على جميعة اجتماعية، وساكني الخساف على جمعيات تعاونية.

ليس هذا عبر بيانات يكتبها من هو معني بالقضية، ولا عبر أوامر للصحف أن تتصدى للمشكلات لدرء اللوم والعتب. بل إدراك تحشد له يوميات اللقاء التنظيمي –أتحدث عن حزب التجمع اليمني للإصلاح كمثال.

ليس الأمر بحاجة لسيارات تنقل، ولا لإذن من السلطة. لقد سار الإصلاحيون على أرجلهم مسافات طويلة ليحضروا لقاء كانوا يجدون فيه ذواتهم. سار بعضهم وفي جيوبهم خبز جاف هو كل قوتهم.

القضية فقط في وجوب إعادة اللقاء لقضايا الناس الذين هم منهم. لايمكن للإصلاحي سواء كان طبيبا أم صحفيا أم موظفا في بنك أم مدرساً أم عاملاً في مصنع الاسمنت أن يحرص على لقاء لاينتمي لمايعيشه كل يومه، وتحتشد له كل أشواقه. لا نتحدث عن مهمات النقابات، بل عن مايهمهم كمواطنين من قضايا جامعة.

لتبقى الكتب والنظريات والمنشورات عن حياة الصحابة، واليمن في صدر الإسلام، وقواعد الدعوة، والوعظ المهم عن الإخلاص والتزكية واجبات ولكن مساندة لجهد أكبر في الميدان له نحتاج التذكير بها.

خلاصة القول: إن أمام الأحزاب واجبات كبرى، أعلم أن التوجه الرسمي لايساعد عليها، ولكن لايمكن أن ننتظر إذنا رسميا لمثل هذا الفعل، هو واجب وطني لنحقق توزنا شعبيا يمنع الحاكم من أي نوازع نحو الاستبداد.

إعادة بناء التحالفات

واعتقد أنه يمكن لنا أن نتناقش حول موضوع مهم، المعارضة هي من يمكنها المبادأة فيه، وهو إعادة بناء التحالفات. الأمر ليس تجاه التحالفات السياسية القائمة؛ مشترك مقابل المؤتمر، بل تحالفات غير انتخابية، تجاه القضايا ولإعادة التوازن في الشارع العام.

وقضايانا العامة التفصيلية هي الخاسر الأكبر من الاحتشاد الكلي. أتحدث عن قضايا كحرية التعبير، الصحة والدواء، إدارة احتياجات الحارات والقرى، حقوق السجناء، إدارة المنافذ الجمركية، حقوق الموظفين إداريا.

وباعتقادي أن مبادرة المعارضة تجاه هذه التفاصيل سيحميها من الاختناق بالحديث عن دار الرئاسة. وسيدعم أي توجهات إيجابية داخل المؤتمر تجاه هذه القضايا للصالح العام.

وللحكم واجبات

أما الحكم بسلطاته الثلاث، فإننا بحاجة منه للكف عن الخطابات الفوقية، والتفكير في أسس المعضلات. وأن يتيح للمجتمع مناقشة هذه التحديات، كل ومايمثله.

سمعنا من رئيس الجمهورية عن تشكيل لجان حكومية وخارج الحكومة لتنفيذ برنامجه الانتخابي، والحقيقة أن مثل هذا قد يثير المخاوف من توجهين:

الأول، مضاعفة قوة رئاسة الجمهورية على غيرها من مراكز السلطة التنفيذية، وهو مايعني شل هذا المنصب عبر خنقه بمزيد من الصلاحيات والواجبات. والمضاعفة هذه تأتي من إلغاء الانتخابات النيابية ونتائجها وهي التي تقرر فعليا البرنامج الحكومي الذي تنال به حكومة حزب الأغلبية الثقة من السلطة التشريعية.

الثاني، إرباك المؤسسات الحكومية التي تعمل بخطط سنوية أو خمسية، أو منحها مبررا للتخاذل عن الإنجاز بحجة التضارب في الأفكار والمشاريع.

باعتقادي –وأتمنى أن نرى نقاشا حقيقا حول حاجيات هذا البلد في كل مستوى واهتمام –أن الأهم هم تأكيد التوجه العام للدولة اليمنية. وهو التوجه، الذي كان برنامج مرشح المؤتمر الشعبي الذي نال به الثقة، يقول انه نحو يمن جديد، يمن بلافوضى، يمن محكومة بالقانون، يمن ضد الفساد، يمن متعاون مع العالم لصناعة السلام فيه وحوله، يمن الديمقراطية يمن المواطنة. يمن يحمي فقراءه، ويهيئ البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص. يمن التعددية الحزبية، وليس الحزب الواحد. والتداول السلمي للسلطة وليس الحكم العضوض.

أما تفاصيل هذا التوجه فهو أمر يعني المجتمع، وهو لن يتحقق دونما مساندة يخلقها النقاش العام.

تفعيل الإدارة المحلية.. أولوية ملحة

قبل أن أكتب هذه الفقرة بحثت طويلا عن مكان وموضع الوحدة التنموية الأهم في أي مجتمع، وهي المؤسسة الوسيطة بين المستويات الفوقية والدنيا. وبظني أنها في بلادنا مجالس أو مكاتب المحافظات. لقد كان واضحا مدى فاعلية هذه الوحدة في المعارك الانتخابية. إن المحافظين وحتى إن استتروا وراء مسؤول مؤقت هو رئيس الحملة الانتخابية للمؤتمر، كانوا هم أداة النصر الفنية.

وقد بحثت عن آخر اجتماع لهم كمجلس حكم، سواء برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح باعتبارهم مملثين له ومعينين منه، أو رئيس حكومته عبدالقادر باجمال باعتبارهم مدراء الأداء اليومي على المستوى المحلي. وكانت الصدمة أني لم أجد أي اجتماع معلن لهم كمجلس، وليس فرادى، خلال العامين والنصف الأخيرين. هي الفترة التي بحثت في أرشيفها.

وباعتقادي، والأمر للنقاش، أن أداة التنمية الحقيقية هي هذه الوحدات، التي يجب أن يضاعف انتماؤها لمجتمعها المحلي.

إن هناك من المحافظين من لاعلاقة له بأي من مناشط مجتمعه، لايعرف شيئا عن القطاع الوظيفي الأكبر، عن الميزة الأهم، عن الحاجة الكبرى، عن التقسيمات الاجتماعية والتنظيمية والسياسية.

حضرت اجتماعين بين معنيين بـ"الصيد والكهرباء" من محافظة حضرموت ووزراء، بترتيب من محافظ المحافظة الأستاذ عبدالقادر هلال هنا في صنعاء، وللأسف أن اللقاءين ومادار فيهما على أهميته ومايعنيه لتفعيل العلاقة والاهتمام بين المجتمعات المحلية وقضاياها ليسا مماتهتم بنقله وسائل الإعلام. ولكني سألت: ترى هل لدى كل محافظ إدراك عن قوة محافظته الأولى: هل المعلمون أم الجنود أم الصيادون أم اليد العاملة أم سائقو السيارات؟ هل له علاقة بفروع الأحزاب، أيُّ محافظ هذا الذي رأيناه في مقر فرع حزب ما يناقش مع الحزب دوره في الحياة العامة في التوعية في الحملات الوطنية؟

لذلك فباعتقادي أن اليمن بحاجة للاهتمام، إن بمجلس المحافظين، أو بتوعيتهم أو بمتابعة علاقتهم بحاجيات مجتمعهم المحلي.

وبالتأكيد إن هذا لايعني أن الحكومة في حال حسن، إذ أن ثمة وزراء لايفكرون أنهم يتولون وزارات بلا استراتيجيات عمل، وبوضع إداري مزر. ولكن لهذا حكاية أخرى. وباعتقادي أنه لو أتيح لرئيسهم الحالي الأستاذ عبدالقادر باجمال مزيد من الصلاحيات فسيحقق معهم مايرضي.

مع الأمنية أن نرى تعديلا وزاريا يخفف من على طاولة الحكومة وجوها هي بكل معنى الكلمة ضد التوجه الجديد إن كان ثمة توجه.

مكافحة الفساد ومخاوف لابد منها

مع أن الحديث عن مكافحة الفساد في اليمن صار مطلبا دوليا، فإن القضية ليست تكرارا للتجارب العربية التي يكون مكافحة الفساد فيها إتيان على ماتبقى من عرق المؤسسية. وبناء قوة جديدة مهمتها بناء استبداد بحجة التنمية. باختصار هل يمكن تذكر إنجازات الأحزاب الشمولية التي تكافح الفساد بأدوات للصراع السياسي.

الفساد في اليمن ليس مجرد شخصيات فاسدة وخطاب أخلاقي. ولذا فإنه لولا عدم أخذ التصريحات بجدية، لكانت مثار قلق من قرارات تدفع البعض ثمن غياب المؤسسات وعطل الآليات.

مكافحة الفساد في اليمن هو فقط بناء مؤسسات معنية، مؤسسات تدير المناقصات والماليات، وتحمي الواجبات القانونية. علما بأن أي انتقاء تحت أي تأثيرات سيؤدي إلى الفشل، بل وبمضاعفات مسيئة نجت منها محطاتنا السياسية. وقد مرت بنا تجارب وإن كانت قليلة لكنها كشفت إمكانية أن تصبح المناطقية هي الحامي الأول للمتهمين بالفاسدين. إذ المجتمع المحلي حين لايرى أداءً مؤسسيا عاما وهادئا وحتى وهو يشكو من تأثيرات الفساد سيجد نفسه مضطرا للدفاع عن فاسديه.

استدراكات

من حيث لا أقصد ضمنت مقالي الأسبوع الماضي إشارة إلى مرافقتي للرئيس في مهرجاناته الانتخابية. ومع أن قصدي بتلك الإشارة كان للتأكيد أني أكتب كمصدر موثوق مطلع، فقد جنت تلك الإشارة علي وعلى المقال. إذ أن القراء التقطوها وحدها واعتبروا مقالي كتب لها ومن أجلها. وذهب بعضهم يبني على أن العبد لله صار من أركان الحكم!، وبالطبع فأركان الحكم هم أركان الفساد والذمة الفاسدة وهلم جرا. هكذا هي العقائدية السياسية التي لاتبني معارضة ولن تصلح حكما.

لا أريد أن أجادل في أني أقف –مؤخرا– في منطقة وسطى بين مواقف الحكم والمعارضة، وأن تجربتي في الكتابة ضد ما رأيتها أخطاء لشخصيات السلطة والرئيس منهم، أوصلتني لقناعة مختلفة متحررة قليلا من الإطلاق، بل لأعترف للقارئ أنها أقل يقينية من ذي قبل. ثمة كثير من السلوكيات ننقدها على السلطة وجذرها محمول في ثقافتنا جميعا. وحين يكون مطلوبا مني عدم الإفصاح عن هذا القول، فإني أجد دعوة صريحة من ذات الأخلاق لمنح السلطة ذات الظروف والشروط التي يتوجب علي منحها لي ولك أيها القارئ.

حين أمنع من نقد شيخ ما، ويسخر مني حين أتحدث عن فلان، وأعاقب لأني كشفت معلومة ضد سلوك علان، وكل هؤلاء من المعارضة –مثلا–، فإن الواجب أن نعطي أطراف السلطة ذات القاعدة. فالحق إما أن يكون ملزما بإطلاقه، وإما أن تصبح الانتقائية حقاً شخصياً للمنتقد ليمنح هذا وذاك المبررات بغض النظر عن موقفهم من السلطة أو المعارضة. هو حق شخصي حينها ولايحق لأحد حرمانه منه، خاصة حين يكون أقرب للاستقلال منه للتعبير عن موقف حزب أو مؤسسة سياسية كما حال العبد لله.

ولكن كل هذا لا علاقة له بمرافقتي للرئيس، فهي تفاعلات لها عمر مختلف. ثم، وللتوضيح، فأنا رافقته كصحفي وصحفي فقط. لم أكن ضمن فريقه الإعلامي. وقد أخبرني زملاء أنه كان يطلب منهم أفكار ما بعد أو قبل المهرجانات وهو مالم يحدث معي. فقد كان الأمر بالنسبة لي فرصة لخدمة القارئ بمعلومات ميدانية.

هل يعني هذا الشعور بالذنب؟، قطعا لا، فقد كانت رفقة ممتازة أفادتني كثيرا. اقلها أني أدركت كم الصحافة في هذه البلاد هشة! وكم هي محتاجة لتعيد ترتيب أوراقها وأحكامها. دون شعور بالنقص ولا بالتابعية!

واشعر بالتقدير لموقف إيجابي جدا من الرئيس علي عبدالله صالح الذي كان المهتم الأول والثاني والثالث –ولمن تبقى البقية إن كان– بالصحافة والصحفيين. هل هذا عائد لأهمية الصحافة بالنسبة له؟، فليكن فمشكلتنا هي من لايقدرون الوظائف التي يحتاجون إليها. ولنا أمل كبير أن لايكون اهتمام الرئيس مجرد عهدة انتخابية، فهو أيضا من قاد اهتمامه بالصحافة، قبل سنوات القطيعة الأخيرة تطورا لهذه المهنة. وليس في هذا مقايضة فستظل الصحافة مهنة تبحث عن كل ما هو عام، الاهتمام أو الانشغال أو التصدي.

غير أنه وسط شتائم اتجهت نحوي وليس نقدا لرأيي الذي ضمنته مقالي الأسبوع الماضي، فثمة ملاحظات جوهرية أفادتني وعدلت بعض معطيات كنت ملتزما لها، وأهمها ملاحظة تلقيتها من الأستاذ محمد العلواني مدير تحرير "الصحوة نت" خلاصتها دعوتي لمراجعة الحكم على الخطاب الإعلامي المعارض أثناء الانتخابات؛ باعتبار أن الظروف قد تكون منعتني من متابعة كل تفاصيله. وهي ملاحظة جديرة بالاحترام فلعل الكثير من الإيجابيات في هذا الإعلام تستحق التقدير. واقر له بذلك.

غادرت روبن مدريد مديرة مكتب المعهد الديمقراطي الامريكي، الأربعاء الماضي صنعاء بعد خمس سنوات ونصف من العمل في اليمن، لم تخل من الأزمات والالتباسات. لكنها، هي المعروفة بالمثابرة والجلد، استطاعت أن تجتاز ببراعة التعقيدات التي واجهتها في فترة شديدة الحساسية شهدت أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق.
استطاعت روبن مدريد مد جسور ثقة مع أطراف العملية السياسية في اليمن، في الحكم وفي المعارضة. وأبقت على نشاط المكتب الذي أدارته حتى في اللحظات الصعبة التي عمَّ فيها الغضب حيال سياسات الإدارة الامريكية في المنطقة. في نوفمبر المقبل تعود إلى اليمن لتقديم المدير الجديد للمعهد، وستقضي عدة أسابيع في إحدى قرى مأرب لإنجاز بحث انثروبولوجي (مجال تخصصها الأساس). وفي هذا الحوار الذي أجرته «النداء» معها تتحدث مدريد عن تجربتها في اليمن، واللحظات الصعبة التي عاشتها، بما فيها لحظة اغتيال «الصديق جار الله عمر» التي كانت لها بمثابة الصاعقة.

روبن مدريد - مديرة المعهد الديمقراطي لـ«النداء»:

الانتخابات الرئاسية الأفضل في المنطقة والورقة الأمنية أثرت على اتجاهات المقترعين

■ حوار: محمد القاضي

■ ماهي الانطباعات التي خرجت بها خلال فترة عملك في اليمن؟

– كانت خبرة رائعة. احببت العمل هنا. احتاج إلى بعض الوقت لاستخلاص الانطباعات التي تشكلت لدي، وبوسعي أن أقول إنني وجدت اليمن بلداً من السهل العمل فيه في كثير من الجوانب. الناس هنا ودودون ومن السهل تطوير علاقات شخصية والنقاش معهم بسهولة ويسر.

من الناحية الإدارية، اليمن بلد صعب العمل فيه بسبب الثقافة الادارية السائدة، حيث لا زالت الإدارة التي تدار بها الانشطة ضعيفة جداً وهناك حاجة ماسة لتطوير الإدارة في المؤسسات، وخاصة الحكومية التي عملنا معها.

في المجال الديمقراطي، اعتقد أن هذا غاية سؤالك، وهو امر رائع ايضاً. إلى الآن لم نتسلم نتائج الرقابة التي قام بها الفريق الخاص بنا والمؤلف من 1200 متطوع والذين راقبوا الحملات الانتخابية ويوم الاقتراع والفرز. حتى نحصل على تقاريرهم ويتم تحليلها فإنه عليَّ القول إن نتائج الانتخابات الرئاسية كانت رائعة؛ إنها خطوة إلى الامام أن يتم الانتقال من الوضع السابق إلى منافسة حقيقية وجدية في عام 2006، وبتغطية اعلامية جيدة، ليست كاملة بالتأكيد، لكنها شهدت تحسناً كبيراً.

وأنا اعتبر ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام. وعلى المعارضة أن تشعر بالفخر لتقديمها منافس جدي، ويحق لليمن أن تفتخر بكونها أول دولة في المنطقة تقوم بهذه التجربة، كما أن على الحكومة أن تشعر بالفخر لرغبتها في فتح المجال لانتخابات حقيقية هي الأفضل في المنطقة.

■ كيف تنظرين إلى قبول المعارضة مؤخراً بنتائج الانتخابات رغم ما ذكرته من خروقات؟

– لا أستطيع التحدث هنا عن أرقام ولكن أقول إننا شاهدنا الكثير من الخروقات والتجاوزات ولا أحد ينكر ذلك. ولكن السؤال الذي بحاجة إلى إجابة (هو:) هل هذه التجاوزات غيرت نتيجة الانتخابات بشكل حقيقي؟ هذا ما لا نعرف، وهو أمر سوف نعرفه عندما نقوم بتحليل المعلومات التي جمعها مراقبونا.

ولكن اقول إن أي حزب أو جماعة عندما يخسرون بعد نضال وعمل كبير فإنه ثمة أخطاء تكون مؤلمة بالنسبة لهم. هذا طبيعي وأمر مقبول، فهم قبلوا بالنتيجة مع شكاواهم ومع هذا فالانتخابات خطوة إلى الامام في المنطقة من وجهة نظر المعهد الديمقراطي.

■ ماهي تأثيراتها على المستقبل؟

– أنا لست جيدة في التنبؤ بالمستقبل، وهذا مالا يفعله الـ NDI. ولكن سأقول لك ماهي الخطوات التي نراها هامة ويجب عملها خلال المرحلة القادمة وهي الاستمرار في بناء الاحزاب حتى تصبح احزاباً فعلية. الحزب الحاكم مازال عبارة عن مظلة أكثر من كونه حزباً منظماً، وهذا ربما يكون جزءاً من السبب في حدوث خروقات على مستوى القاعدة، هو ليس حزباً منظماً ويحتاج إلى أن يكون كذلك.

فيما يتعلق بأحزاب المعارضة يجب عليها اتخاذ خطوات هامة إلى الامام، وكانت هناك اخطاء في عملها أثناء الحملة الانتخابية ايضاً.

كل هذه الاشياء والقضايا يجب معالجتها. والشيء الأول الذي سنقوم به هو تقييم جاد مع الاحزاب لحملاتها الانتخابية واستراتيجياتها ورسالتها وجماهيرها المستهدفة، وبناء على ذلك سوف نقدم توصيات للخطوات اللاحقة و(سنعمل على) رفع سقف التدريب.

■ هل تعتقدين أن الأيدلوجيات المختلفة لأحزاب المشترك أثرت سلبياً؟

– هذا التكتل رائع للغاية كونه خليطاً من تنظيم إسلامي وحزب اشتراكي وتنظيم قومي. هذا التكتل الذي تشكل في السابق استطاع أن يتجاوز حادثة اغتيال جار الله عمر، كما تجاوز بعض الضغوط الكبيرة بما فيها ضغوط الحزب الحاكم. ليس هناك أي حزب حاكم يحب أن يرى أحزاب معارضة تتكتل. وانطباعي الاولي أن هناك الكثير من التعقيدات يواجهها المشترك، من الصعب أن تطور رسالة مشتركة واستهداف جماهير معينة عندما تكون جزءاً من تكتل. بشكل خاص أعتقد أنني رأيت تغيراً في مواقف (ايديولوجية لدى) أحزاب الاصلاح والاشتراكي والناصري، ولاحظت أنهم يعملون معاً بشكل جيد، وهذا امر جيد لهم ولليمن. واعتقد ان هناك اعتدالاً عندما يعمل الناس مع بعض.

■ سبق أن عبرت عن قلقك من أحداث عنف في الانتخابات ولم يحدث ذلك، ألا تعتقدين أن عدم حدوث عنف بالشكل المتوقع أمر مثير؟

– ليس لديَّ المعلومات من مراقبينا في الميدان، وهذه واحدة من القضايا التي كانوا يراقبونها: دور الأمن في الانتخابات. لكن المعلومات التي وصلتني من طاقم العمل معي والذين زاروا تعز وإب والأمانة وعدن، تشير إلى أن الأمن لعب دوراً أفضل من السابق فيما يتعلق بتنظيم احتشاد الناس والحفاظ على الهدوء. عندما أنظر في المعلومات التي جمعها فريقنا ربما تكون (الصورة) مختلفة لن استطيع التعليق على الامر حتى تصلني هذه المعلومات، حيث سيكون هناك نحو 1200 استمارة سيتم تحليلها. تقريرنا سيصدر بعد رمضان مباشرة متضمناً توصياتنا لكل من اللجنة العليا للانتخابات والأحزاب.

■ تعرضت شخصياً والمعهد الديمقراطي لانتقادات كثيرة، كيف استطعتم تجاوزها؟

– تم انتقادنا من صحيفتين فقط، هما صحيفتان لا يقرأهما الناس ولا تعرفان حتى كيف تنشران الصور على صدر صفحاتها. وعندما كنت اقول لبعض الناس انظروا ماذا تقوله الصحف كانوا يقولون لنا لا أحد يقرأها. انا لا أضيق من انتقادي اذا كان النقد في محله. ولكن هناك صحفيين يجلسون في غرفة وربما يفرطون في تخزين القات، يكتبون اشياء غير حقيقية على الاطلاق. باستطاعتك أن تأتي وتقول لي هناك أخطاء في طريقة تصميمك لبرامجك، هذا شيء جيد وسوف استمع إليه، أنا ضيف في النهاية بحاجة إلى أن يتعلم.

■ هل ترين أن المعهد يلعب دوراً في تحسين العلاقات اليمنية الأمريكية؟

– اعتقد أن الـNDI يلعب دوراً ايجابياً، والناس قالوا لي ذلك، فنحن نعمل بجد وبعيداً عن هاتين الصحيفتين (...) الناس أعجبوا بالتزامنا واخلاصنا والرغبة التي اظهرناها في عملنا هنا. وهناك اشخاص يقولون ان اليمنيين يرون في الـNDI الأفضل من امريكا: الكفاءة والاخلاص والرغبة والالتزام تجاه تحسين حياة الناس.

هناك حقيقة لا يمكننا تجاوزها هي أنه مهما اتفقت أو أختلفت مع سياسة الولايات المتحدة فإنها الدولة الوحيدة الكبيرة والقوية في العالم في الوقت الراهن. ولذا فإن الناس لديهم الشك فيما تقوم به المؤسسات الامريكية. واعتقد أننا استطعنا التغلب على هذا الشك فيما يتعلق بعمل المعهد وكان ذلك واضحاً في كلام الرئيس علي عبدالله صالح (الأحد 24 سبتمبر) عندما شكر المعهد وما يقوم به.كما أظهرنا قدرتنا على العمل مع الحزب الحاكم والمعارضة.

■ ماهي أبرز اللحظات العصيبة التي شهدتها أثناء عملك في اليمن؟

– هناك الكثير من القضايا الأمنية في هذا البلد. اغتيال جار الله عمر كانت صعقة مرعبة. كان صديقي وعملنا سوياً وكان يقوم بعمل هام جداً وهو بناء تكتل المشترك المعارض. كما أن مقتل الاطباء الامريكيين في المستشفى المعمداني في إب كان صاعقة، وكذلك عندما تنامت مشاعر الغضب حيال امريكا في بداية حرب العراق. وكذلك ما نشرته صحف (معروفة بأنها تفتقر إلى الحرفية ولا تحظى بالتقدير) من بذاءات ضدي، ولكنها لم تدفعني للتفكير في مغادرة البلاد.

من اللحظات العصيبة أيضاً، عندما وصل الحزب الحاكم والمعارضة إلى طريق مسدود في الفترة ما بين فبراير وتوقيع اتفاق المبادئ(مايو 2006)، حيث كان هناك إنسداد في علاقة الأحزاب باللجنة العليا. كانت تلك لحظة صعبة لأنه كان هناك حاجة للتحرك إلى الامام ومن الصعب معرفة ما هو دورك في مثل هكذا موقف.

■ هل ساعد المعهد الأحزاب في التوصل إلى اتفاق المبادئ؟

– من الصعب قول ذلك ويمكن توجيه هذا السؤال إليهم. نحن نبدي تعليقاتنا على قضايا ونقول أن هذا أو ذاك لا يتوافق مع المعايير الدولية. كنا قلقين إذا لم تقدم المعارضة أسماء ممثليها في لجان الانتخابات لأن ذلك سيكون سيئاً للانتخابات. أبلغنا قلقنا هذا للجنة الانتخابات لاننا رأينا خلال مرحلة التسجيل أن الاشخاص الذين تم تدريبهم لم يكونوا هناك، وأدار هذه العملية أناس لم يكن لديهم أي تدريب ولم يُعرف من كان يسيطر عليهم لأن الأحزاب لا تقف وراءهم، ولذا كان ممكناً أن يتم السيطرة عليهم من قبل بعض الشخصيات المحلية وفقاً لاجندتهم. وقلنا ذلك. وحاولت مع زملائي في البرنامج الانمائي للامم المتحدة التزام خط وسط بين المعارضة والحاكم دون الانحياز لأي طرف، وقد نجحت.

■ ماذا عن عملك مع القبائل؟

– تلك مرحلة صعبة، لأن شيوخ قبيلتين أتوا إلينا طالبين مساعدتنا في حل مشكلة العنف، وكان هناك أيضاً بعض المنظمات المحلية تتطلع إلى مساعدتنا. حاولت مساعدتهم وواجهت صعوبات لأنه مجال جديد لم يسبق أن عملنا فيه. وكان هناك قلق حكومي، له علاقة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة وأهدافها. البعض كان لديه شك في أننا لا نحاول حل هذه المشكلات بل التجسس. هناك اشخاص نقلوا للرئيس وقيادة الدولة قصصاً كاذبة. وواصلنا تراجعنا بعض الشيء وهدأنا واستمررنا في القليل من العمل، مساعدة منظمات المجتمع المدني على التطور والنمو.

وطُلب منا القيام ببحث اكثر (بدلاً من الحل الفعلي للصراع) والتدريب وبناء القدرات؛ وقمنا بذلك وسيكون هناك تقرير سوف يسلم للحكومة في نوفمبر تقريباً. والمؤشرات الأولية للتقرير تشير إلى تزايد العنف في هذه المناطق بشكل كبير في القرن الواحد والعشرين وهو ما لاتحتمله اليمن.

■ هل تعتقدين أن الورقة الأمنية وورقة الإرهاب أثرتا على الانتخابات؟

– بالتأكيد شعر الناس بالقلق وهذا (قد يكون أثَّر سلباً) على مشاركة الناخبين وعملية الرقابة إذ يشعر الناس بالقلق من (الاتصال بالمراقبين) ولحسن الحظ لم يؤثر ذلك على نشاط مراقبي الاتحاد الأوروبي. كما أن ذلك لم يمنع مراقبينا، وخاصة اليمنيين، من الخروج للرقابة. ولكن ذلك أثَّر على مشاركة الناخبين، وطريقة نظرتهم للعالم لأنه عندما تكون عصبياً وقلقاً تصبح بشكل عام غير ميَّال لأي تغيير وتريد أن تحتفظ بالوضع الراهن.

■ هل ستؤثر هذه الانتخابات على علاقة اليمن وامريكا؟

– السفارة الامريكية مهتمة بدعم اليمن لجهود مكافحة الارهاب والاصلاح القضائي ومحاربة الفساد. وفيما يتعلق بالديمقراطية اعتقد أن اليمن حققت تقدماً بهذه الانتخابات التي شهدت منافسة على المستويين الرئاسي والمحلي، وهذا سوف يحسِّن من العلاقات اليمنية الامريكية (الانتخابات التنافسية) واحدة من الطرق التي تقاس بها البلدان.

■ ماهي في تقديرك أبرز التحديات التي تواجه الرئيس خلال الفترة القادمة؟

– مكافحة الفساد هو تحد كبير، والمعهد الديمقراطي كان له دور بسيط على مستوى برنامج البرلمان (برلمانيون ضد الفساد) وربما يجرى بعض التعديل في هذا البرنامج في عهد المدير الجديد (للمعهد في صنعاء) ليصبح برنامج مكافحة الفساد مشتملاً على المستوى المحلي وعلى مستوى مراقبة تقديم الخدمات. على اليمن أن تعالج مشكلة الفساد فهو يؤثر على الاستثمارات وعلى السياسة.

■ كيف تقيمين مشاركة المرأة في الانتخابات وما واجهته من مشاكل؟

– التغيير لا يحدث بسرعة. قبل ستة اشهر كان لدي أمل بسبب الوعود التي تلقيناها من الاحزاب، الحاكم والمعارضة، بشأن دعم ترشيح المرأة في الانتخابات المحلية، لكنهم بعد ذلك سحبوا البساط من تحت أقدام النساء، وبهذا فإنهم لم يحطموا طموحات وتطلعات النساء فحسب ولكن أيضاً اللامركزية، والتنمية المحلية، لأن الرجال لا يعرفون كل شيء مما يجري على المستوى المحلي ، برامج التنمية تحتاج إلى صوت النساء، برامج مثل التعليم والصحة وغيرها بحاجة إلى تواجد النساء. على الأحزاب أن تشعر بالخزي؛ كل حزب يتحدث عن قدرته على التغيير، لكني أتساءل كيف بإمكانهم مواجهة الفساد إذا كانوا غير قادرين على مواجهة الناس بترشيح النساء. ليس ذلك فحسب، بل إنهم مارسوا ضغوطاً كبيرة على بعض المرشحات لدفعهن إلى الإنسحاب. هذه ليست مشكلة ثقافية بل سياسية.

■ لكن المنظمات النسائية تُسيَّر من قبل الاحزاب؟

– المنظمات النسائية ليست بالتنظيم الكافي ولا تُدار بكفاءة وليست واضحة فيما يتعلق بأهدافها. المنظمات النسائية التي تناشد الرئيس الأب لفرض نظام الكوتا لن تحصل على الكوتا بمجرد المناشدة. «الأب» لن يقوم بذلك إذا لم يكن هناك حركة نسوية قوية.

نركز في برامجنا على النساء في الاحزاب السياسية وتنميتهن. ولدينا شبكة من النساء من كافة الاحزاب، يعملن معاً. وبالفعل قُمن بعمل جماعي رائع واعتقد أن أحزابهن ستدعمهن لكن ذلك لم يحدث.

■ ماهي في رأيك مشاكل مؤسسات المجتمع المدني؟

– المجتمع المدني في اليمن لا يزال ناشئاً. عملت مع ثلاث منظمات غير حكومية خلال الانتخابات، ونركز على المنظمات الصغيرة وبناء قدراتها.

منظمات المجتمع المدني في اليمن تواجه مشاكل عديدة، فهي ضعيفة في العمل مع بعضها، وهي منظمات (مشرذمة)، ومعظمها لا يعرف كيف يصل إلى القاعدة، كما أن بعضها منظمات فردية: شخص واحد ولا قاعدة على الاطلاق.

■ ماهي رسالتك للأطراف السياسية في السلطة والمعارضة؟

– الجانبان بحاجة إلى وقت يشعرون فيه بالفخر لما انجزوه ويبتهجون بما قاموا به. وكذا تقييم أخطائهما، وهما بحاجة إلى معرفة ما هي الاخطاء التي ارتكبوها ولم تكن في مصلحة البلد، و(البدء في) التخطيط للمستقبل.

● روبن مدريد

■ اغتيال صديقي جار الله عمر كان بمثابة الصاعقة

■ لا أضيق من النقد لكن البذاءات التي نشرتها صحف ضدي أزعجتني

■ تكتل أحزاب الاصلاح والاشتراكي والناصري أمر جيد لليمن، ولا يوجد حزب حاكم يحب أن يرى معارضيه متوحدين

■ على الأحزاب أن تشعر بالخزي جراء تحطيمها تطلعات المرأة في الانتخابات، ومشاركة المرأة اليمنية مشكلة سياسية وليست ثقافية

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 12 رمضان 1427هـ الموافق 4 اكتوبر 2006 العدد (75) Wed. 12/9/1427 - 4 Octo. 2006 No. (75)

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

المكافـأة لمـن؟

محمـد الغبـاري
malghobari@yahoo.com

الارتفاع الجنوني في أسـعار السـلع والمواد الغذائية بعد يوم من انتهاء الانتخابات الرئاسـية أثار أكثر من سـؤال حول التوقيت والسبب معا، والإجراءات الكسـيحة التـي اتخذتها الحكومة تدعو للإشفاق والضحك في آن..

بحـدس المواطن العادي قـال الناس إن قرار رجـال الأعمـال تخصيـص مليار ريـال لدعم الحملـة الانتخابية للرئيس علـي عبد الله صالح هدفه مسـاومة الحكومة على تأخير تطبيق قانون الضريبـة على المبيعـات، ورأى آخرون أن المبلغ سيسـتعاد من الناس عبر الزيادة المضاعفة في أسعار السـلع المنتجة محليا او المستوردة، وقد ارتفعت وتيرة الحديث عن جرعة سـعريه جديدة بعد الانتخابات مباشـرة وبهدف تعويض الإنفاق الجنوني علـى الحملة الدعائية لمرشـح الحزب الحاكـم، والمبالغ الضخمـة التي ضخت للدوائر الانتخابية والقيادات الانتخابية...

شـخصيا حاولت البحث عـن إجابة اومعرفة الأسـباب الموضوعية للزيادة في الأسعار والتي بلغت خمسـين في المائة في بعض المواد فعلمت من احد رجال الأعمال أن الأسـعار ارتفعت على مستوى العالم وان التجار لم يجرؤوا على رفعها قبل أيام من الانتخابات الرئاسـية حتى لا يعتبر ذلك اسـتهدافا لرئيس الجمهوريـة، المبرر على إلزامية الارتكاز عليه كأحد الأسـباب المباشـرة لهـذه الزيادة المفجعة لا يجيب عن أسـئلة هامة، لعل أهمها في بلد كاليمن- التجارة والمناقصات والاسـتثمار فيه مرتبط بقربـك من الحكم او في رضاه عنك - هو لماذا انفق احد البيوت التجارية مثلا نحو مليار ريال في الحملة الانتخابية؟ ولماذا كسـب آخر نحو نصف المبلغ بعد إن أوكلت إليه مهمة تنفيذ بغض المشاريع الاسعافية الانتخابية؟ ولمـاذا أيضا تحول الوزير إلـى مقاول ينفذ عبر شركة سـجلت باسم أخيه مشاريع طرقات، دون علـم حتى الجهـات المعنية بمثل هذه المشـاريع والتـي طلب منها المصادقة علـى ما فعله الوزير "السوبرمان"؟!

مـن حق النـاس أن يسـألوا وعلـى القطاع التجاري إن يوضح، ما هي أسباب الكرم الكبير الذي أظهره هـؤلاء أثناء الحملة الانتخابية؟ وهل من المعقـول إن ينفقوا مئـات الملايين في طباعة الصـور العملاقة وفي تجييش البسـطاء ونقلهم لحضـور المهرجانـات الانتخابية بـدون ثمن أو "جدعنه" على رأي الأخوة المصريين؟!

لا يوجد رجل أعمال في العالم ينفق ملايين او مليارات بدون أن يضمن أن تعود عليه هذه المبالغ بأضعافهـا، ونحن نعرف تقديرات ما انفق هؤلاء وماذا كسـب البعض خلال الانتخابات ولكننا لا نعلم على وجه الدقة الثمن الذي سيقبضونه، ولا نعرف كيف سيتم تعويض المليارات التي صرفت على وجهاء وشيوخ وقيادات حزبية!

فـي بلد قبلت رضوخ الحكومـة لرغبة التجار وقبلت تطبيق ضريبة المبيعات على جزء من السلع وتأجيلها عن اخرى، يصبح من السهل القبول ان يدعو رئيـس الحكومة التجار إلـى الالتزام بعدم رفع أسعار السلع، وان يقرر مجلس الوزراء وقف الصـادرات الى دول الجـوار بحجة الحفاظ على الاسـتقرار التمويني، في دولة المفترض انها تقوم على أسـاس اقتصاد السوق يتهم الحزب الحاكم خصومه بالتسـبب في رفع الأسـعار وصوَّر لنا تجمعَ الإصلاح وكأنه شركة متعدية الجنسيات أو بنك عالمي يتحكم في أسعار العملات والمنتجات.

مـن المهم في بلد، الحاكـم فيه هو الذي يعطي ويمنع ويكافئ، ان يعـرف الناس ان هذه الزيادة مكافأة للتجـار وكبار القيادات الانتخابية للحزب الحاكم على جهودهم أثناء الانتخابات ام استعادة للمرتب الـذي صرف للموظفـين ولأول مرة منذ خمسـة عشر عاما، قبل ان يتوجهوا الى صندوق الاقتراع.. أم أنها المكافأة التي يجب على الناخبين جميعهم تسلمها على حسن اختيارهم..

رب أوزعنـي

طـه الجنـد

لا أدري كيف أشيخ
كيف أكون الجد الساهي
الناس العودة للبيت
يحكى عن تلك الأيام
فتضحك في السر حفيدته
جدي يا جدي
قال أبي لم تكسب مالاً يكفي
هل سافرت بعيداً يا جدي
حببت إمرأة في أرض ما
وكتبت لها الأشعار
كنا يا بنت بذاك الحي إلى وتدِ
نحلم في سعة بالعدل
وتقريب الأسباب
تزوجت امرأتين
وأنجبت أباكِ المحتال
مر العمر
ومر العدل
وساد ببلدتنا الاغيار

مفرقعات الفائزين في الانتخابات طغت على مدفع الإفطار

رمضـان جـاء تهريـب!!

فكـري قاسـم
fekry19@hotmail.com

علـى غلفة من الوقت جـاء رمضان هذا العام لـم يكن الناس هنـا في اليمن مشـغولين برؤية «الهـلال» قدر انشـغالهم بالجلـوس إلى جوار الفضائيات لمتابعة نتائج الانتخابات.

من فاز؟ ومن خسـر؟ ومـا حكاية الصناديق (صناديق الاقتراع) الضائعة؟

قـال الحـاج «الأهنومـي» 80 سـنة، وهـو رجل صام الشـبعانية وكعادتـه ينتظر رمضان بشـوق: «هذا الوعد مادرينا من أين دخل علينا رمضان».

وأضاف نبيل شـكري: «رمضان هذه السـنة جاء تهريب؟!».

جرت العادة أن يستعد الناس لرمضان باكراً، وقبله بأيـام يكون الحديث عـن فضائله له طعم حبات التمر، ورائحة الغروب.

لكنها الانتخابات، غطى حدثها على كل شيء، حتى اطفال الحواري «الحارات» انشغلوا برموز وشعارات المرشحين ونسوا عادات اللعب بالعُلب الصغيـرة الفارغة، إذ يقرعـون واحدة بأخرى، ويهتفون من حي لآخر «يارمضان يابو الحماحم.. إدي (إعطي) لأبي شمغة دراهم»..

أطفال الحارة نسوا ذلك، وبقوا مشغولين حتى اللحظـة الأخيرة بهتافات انتخابات يرددونها من حارة لأخرى.

وجـاء رمضـان يتيمـاً هـذا العـام، إلا من اسـتعدادات تجارية لمعارض الشهر الكريم في تعز، صنعاء، عدن، إب والمكلا.

لكن إقبال الناس لم يكن، على ما يبدو، موفقاً مثل بقية الأعوام.

الاقتراع كان يوم الأربعاء 20سبتمبر.

وعشـية انتظار الناس لإعلان نتائج الاقتراع يوم الجمعة، ظهر مذيـع التلفزيون صنعاء يعلن رؤية «هـلال رمضـان» وأحد لم يكـن قد تهيأ لذلك.

أمينة شـعبان -ربة بيت- قالـت: «مكرفونات المترشـحين صممـت مـع أول صـلاة تراويح، وعرفنا أن رمضان جاء، لكن المطبخ بلا تجهيز».

مواطنون كثر، اسـتيقضوا صباح السـبت، أول أيام رمضـان، وجيوبهم بلا نقود، كل الذي فيها كروت خاصة بصور وشـعارات المرشحين المتنافسين لانتخابات الرئاسة والمجالس المحلية.

وقال «أحمد حسين المحني» وهو جندي يعول اسرة من (8) أفراد: «الانتخابات انتهت من جهة، وسـعر الكيس الدقيق واسـطوانات الغاز ارتفع مـن جهة أخرى!!» لكنه قدم مبرراً لذلك الارتفاع وعزاه، ببعض من تفاؤل: «ارتفاع الأسعار سببه أن الناس فجأة هرعت لشراء احتياجات رمضان وبعض المسـتغلين من التجـار وجدوها فرصة لتعوض خسارتهم الانتخابية في دعم المرشحين، والمواطن دائماً هو من يدفع الثمن؟!؟».

روحانيـة الشـهر الفضيل أقوى من دوشـة التنافس الانتخابـي.. صحيح أن مدفع رمضان لم يغلب مفرقعات الألعاب النارية بمناسـبة فوز الفائزين، لكن الناس سـحبت نفسـها تدريجياً، ووحدها صور المرشحين المعلقة عرض الجدران بقيت كشيء من الذكرى.

نافذة

منصـور هائـل
mansoorhael@yahoo.com

التجار يناشدون الرئيس انجاز وعده

قبل أسـبوع تمنيت أن أكون الشاهد الثاني على سرقة الكاميرا لأقوم بصفع الشـاهد الأول وركل السارق وإعادة الكاميرا إلى السائح.

إنه نزق الشـجاعة وقـد اعماني عن وطن يسـرق هنا بالجملة والمفرق، وأغماني بفروسـية الاندفاع لانقاذ سمعة ايطاليا.

كان ذلك حينما قرأت ما كتب احدهم عما رأه في نابولي بإيطاليـا، فوصف لصًا محترفاً نشـل كاميـرا من حقيبة معلقـة على كتف أحد السـياح مسـتبدلاً الكاميرا بحجر معادل لوزنها، ثم يتابع «ضبطني النشـال وأنا أراقبه لكنه لم يهرب. بل تسـمر في مكانه غامزاً بعينه وكأنه يشركني في صنيعه»!

.. وفي هذا الاسـبوع قلت في نفسـي: ما دهاني على ذلـك التمنـي! وقد كان ذلـك بعد أن شـاءت الصدفة ان تضع في يدي رسـالة تضمنت من الوقائع مايفزع ويفجع ويجعلك تعتذر عمّا بدر منك من نية لإيذاء السارق الايطالي الرومانسي والمراقب الثاقب النظر.

لقد تلبكت وأنا أقرأ رسـالة موجهة لرئيس الجمهورية، ومـاكان لي أن أكتب حول ما قرأت فيها إلا بعد أن تزودت بجرعة شـجاعة من الخطاب الذي افتتح به ولايته الجديدة واعلن فيه الحرب على الفساد والمفسدين المتنفذين.

وهكذا لاحت امامي سـانحة مخاطبة الرئيس بما قرأت دونما خشية من «غمزة» سارق نابولي!

●●●

عشـرون شـركة ووكالة تجاريـة اسـتنجدت برئيس الجمهورية وناشـدته إنجـاز وعده المشـفوع بوعيده في محاربة الفساد والمفسدين المتنفذين.

وتسهيلاً لمهمة فخامته تضمنت رسالة الشكوى المرفوعة من قبل التجار المتضررين اسـم المؤسسة المتنفذة واليانعة الـرأس لقطاف موس (حلاقة) الفسـاد، وهي المؤسسـة الاقتصادية اليمنية التي تؤهلها ممارساتها «غير القانونية» لاحتلال رأس قائمة المواقع المرشـحة كأهداف مسـتعجلة وجاهزة لتدشـين حملة الرئيس على المفسـدين المتنفذين ببرهان ساطع يجسـد مصداقية وجدية نهجه الإصلاحي فـي ولايته الجديدة التي يعقد عليها اليمنيون آمالاً عريضة في تخليص البلاد من براثن مافيا الفساد.

وقـد ورد في الرسـالة ان المؤسسـة المذكـورة ترتكب ممارساتها غير المشـروعة «بالتنسيق مع بعض الوزارات الحكومية.. التي تتعمد تركيز واحتكار الانشـطة التجارية بالمؤسسـة الاقتصادية اليمنية عبر الاختيار المباشـر لها، لتوفير ما تحتاجه تلك الجهات من سـلع ومواد، لكي تقوم المؤسسـة بدورها بالاتصال المباشـر بالشركات الاجنبية التي نعمل كـوكلاء تجاريين معتمدين ومسـجلين لها في الجمهورية اليمنية، وذلك لشـراء السلع، مع ما يترافق مع ذلك من وسائل عدة، غير مشروعة للإضرار بسمعتنا لدى تلك الشركات وبمصالحنا القانونية المشروعة معها».

.. الواضح أن هذه الرسالة تقرع أجراس الخطر المنذرة بكارثـة يمكن ان تلتهم ما تحقق على الصعيد السياسـي بغمضة عين، اذا لم يسند بحزمة إجراءات إسعافية عاجلة تنتشل البلاد -ليس على طريقة النشال الايطالي- من وهدة التردي والفشل الاقتصادي، وتقطع دابر الفساد والمفسدين، وفي صدارتهم تلك المؤسسات الطاردة للاستثمار والمتغولة بقرون الاستحواذ والاحتكار.

وإزاء هـذا الواقـع فإني اعتقد بأن الرئيس لن يسـمح بانبعـاث مشـاعر الحنين والترحـم على عهـد «التأميم» والتهويـن من فداحته كتأميم تم بقانون ولا مجال لقياسـه أو مقارنته بما يحـدث اليوم من نهب وإقصاء ونبذ للتجار الذيـن صـاروا فـي مهب الافقـار والاندحار من سـوق مطموسـة الملامح والقسـمات في بلاد يقـال بأنها تعتمد اقتصاد السوق.

ثم إني اعتقد بأن الرئيس يستطيع تبديد سحب المخاوف السـوداء إذا مـا حزم أمره في اتجـاه ترجمة وعوده إلى حيـز الفعل ، واقناع ناخبيه بـأن اصواتهم لن ترتد عليهم كأسـواط تلهب ظهورهم، إذا ما اقتنع بأن سـبيله الأمثل لترسـيخ موقعه في قيادة البلاد يتمثل بالرهان على أولئك الذيـن منحـوه أصواتهم من صعـدة إلى المهـرة وليس بالإرتهان لشلة من المحاسيب والأزلام والأقارب، وهي شلة من ذلك الصنف الذي طالما كان السـبب في سقوط عروش امبراطوريات كبيرة، وفي مصارع أحلام حكام عظام!!

واعتقد -ايضا- ان الرئيـس لن يقبل بحرق ورقة فوزه (السـاحق) في المعترك السياسـي بإخفـاق ماحق على الصعيـد الاقتصادي خاصة وان ثمة خفقة ضوء تلوح في آخر النفـق لتومض بفرصة متاحة امامـه لدخول التاريخ من اوسـع ابواب الاصلاح وليس للخروج منه، من سرداب خراب، أو من جحر «فأر».

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131